الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي ـ الأغواط ـ

كلية الآداب واللغات

قسم: اللغة والأدب العربي

# مذكرة ماستر

تقديم الطالبة: بن العايب أمينة

ميدان: اللغة والأدب العربي

شعبة: الدراسات اللغوية

تخصص: لسانيات عربية

موضوع البحث:

# القرائن النحوية بين تمام حسان ومحمد عبد العزيز عبد الدايم دراسة مقارنة

أعضاء لجنة المناقشة :

| الاسم واللقب | الدرجة العلمية | الصفة |
|---|---|---|
| توفيق جعمات | أستاذ محاضر "أ " | رئيساً |
| الطيب دبة | أستاذ التعليم العالي | مشرفاً ومقرراً |
| سليمان بن علي | أستاذ التعليم العالي | عضواً مناقشاً |

السنة الجامعية : 2019 / 2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

# كلمة شكر

الحمد لله الذي وفقني وسدد خطاي على نهجه وأمره لإتمام هذا العمل

أسدي شكري إلى كل من ساعدني وساندني في إتمام هذا البحث، وفي مقدّمتهم أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور طيب دبة، والأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم الرفاعي؛ فقد كانا لي نعمَ الموجّه والنّاصح والمعين، فلهما مني خير الدعاء بدوام الصحة وحسن المثوبة والخير والجزاء.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذين الفاضلين عضوَيْ اللجنة المناقشة اللذين لا أشك بأنهما سيغنيان البحث بملاحظاتهما وتقويمهما: الدكتور سليمان بن علي والأستاذ توفيق جعمات

كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من كانت له بصمة في هذه الدراسة وأسدى لي نصحا، أو قدم عونا وإرشادا لإخراجها بالشكل المطلوب.

ولا يفوتني أن أشكر في الأخير كل أساتذتنا الذين درّسونا طيلة سنوات التحصيل في قسم اللغة والأدب العربي

فجزاهم الله عنا خير الجزاء

أمينة بن العايب

# إهداء

إلى الذي بذل جهد السنين من أجل أن أعتلي سلالم النجاح

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقينا قطرة حب

والدي العزيز

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى أثمن ما أملك في هذا الوجود، إلى من غمرتني بالحب والحنان، وأشعرتني بالسعادة والأمان وهي حياتي وكل عمري

والدتي العزيزة

إلى إخوتي الأعزاء: محمد، الحسين، فوزية، أبوبكر، حليمة، علي، فاطمة الزهراء

إلى براعم الحياة وأغلى براءة وأجمل ابتسامة، إلى البلابل دائمة التغريد: أحمد الأمين، فؤاد، سندس ، آدم، زيد، عبد الرحيم، إلينا، أمينة، إسلام

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهنَّ أمي، إلى من تحلَّواْ بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء، إلى من معهم سعدت: هاجر، مريم، حياة، خديجة، فطيمة، دليلة

إلى كل الأساتذة ...وكل الزميلات والزملاء في قسم اللغة والأدب العربي

إلى كل من سقط من قلمي سهوا أهدي هذا الجهد المتواضع راجية من الله عز وجل مزيدا من التألق والنجاح

أمينة بن العايب

# مقدّمة

عرف الدرس اللساني العربي تطورا كبيرا منذ اتصال الثقافة العربية باللسانيات الحديثة في العالم الغربي عن طريق البعثات العلمية، إذ نشطت عملية التأليف في هذا العلم الحديث قصد التعريف به وبمختلف مدارسه ومناهجه، ثم انتقل هذا النشاط من مجرَّد التعريف بهذا العلم وترجمة المؤلفات الغربية التي أسّست له إلى النظر في اللغة العربية بالاعتماد على معطيات اللسانيات.

وقد اتّجه هذا النظر في اللغة إلى البحث في التراث اللغوي العربي الذي خلفه ثلة من علماء العربية القدامى – خاصة ما تعلق منه بالنحو – حيث حاولت الجهود العربية الوصول إلى وضع نظرية جديدة للنحو العربي تستجيب لمعطيات الدراسة اللسانية الحديثة وتسعى إلى تيسير النحو، فبرز في هذا المجال عدة اتجاهات تأثّرت في عمومها بالنظريات اللسانية الغربية، إذ صُنِّفت هذه الجهود في تيّارات تنظر إلى اللغة العربية وفق المبادئ التي بنيت عليها المدارس الغربية.

ومما يلحظ في تلك الجهود التي أدت دورا إيجابيا في التعريف بهذا العلم، وما صاحب ذلك من إسهاماتٍ في إعادة قراءة التراث النحوي ، أن دارسيها تنضوي أعمالهم في اتجاهين اثنين مختلفين:

– الاتجاه الوصفي البنوي: إذ اتّبع أصحابه طريقة الوصفيين الغربيين في تعاملهم مع النحو التقليدي، فكانت نظرتهم إليه نظرة ناقدة يدعو أصحابه إلى رفض كثير من مقولات النحو العربي خاصة التعليل.

– الاتجاه التأصيلي: ويمثل هذا الاتجاه منهج الدارسين المتمسكين بإحياء التراث النحوي، إذ يسعى أصحاب هذا الاتجاه إلى تأصيل بعض جوانب النظرية النحوية العربية من خلال مقابلتها بنظيراتها في النظرية اللغوية الحديثة.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على هذا الواقع من خلال التطرق لجهود لسانيين عربيين محدثين هما: تمام حسان وعبد الدايم وذلك بالتطرق لبعض جهودهما اللسانية في دراسة اللغة العربية، ولقد كان أكثر اهتمامنا، في معالجة موضوع هذا البحث، بالجانب النحوي لما له من ثقل في الدراسات العربية القديمة والحديثة، ولأنّه مبعث تذمر الكثيرين من صعوبة العربية، لما يشوبه من تعقيد.

وقد وقع اختيارنا – بتوجيه من الأستاذ المشرف – على دراسة هذين النموذجين اللسانيين العربيين، هما تمام حسان وعبد الدايم، فكان النظر في نظرية القرائن لتمام حسان ، وفرضية السمات النحوية لعبد الدايم، ومحاولة الكشف عن الإجراءات العملية التي بنى كلٍ منهما نظريته عليها، بالإضافة إلى أهم إسهاماتهما في الرقي بدراسة النحو العربي وفق هاتين النظريتين، ضرورة من أجل الموازنة بين نظريتيهما والبحث عن أصالة الجهود اللغوية النحوية في نظر كلٍ منهما، فجاء عنوان بحثنا كالآتي: " **القرائن النحوية بين تمام حسان وعبد الدايم دراسة مقارنة**".

وقد حفزنا على اختيار الموضوع أسباب ودوافع كثيرة نذكر منها: الميل إلى الدراسات اللسانية، وخاصة المتعلقة بالجانب النحوي، ومنها إعجابي بما قدّمه كل من تمام حسان وعبد الدايم في مشروعيهما، وقد كان لهذا الإعجاب الأثر العميق في خوض هذا البحث من خلال محاولة المقاربة بين أعمالهما، وبيان ما انفرد به كل منهما، والاستفادة من إسهاماتهما في وصف نظام اللغة العربية وخدمة قضاياها.

واستنادا إلى ما يقتضيه عنوان البحث، وفي ضوء مطالعتنا لما قدمه كل من تمام حسان ومحمد عبد العزيز عبد الدايم وما يحمله المشروع الفكري الخاص بهما، تبيّن لنا أن معالجة موضوعه تنبني على الأسئلة الإشكالية الآتية:

– كيف نظر كل من تمام حسان ومحمد عبد العزيز عبد الدايم إلى التراث النحوي العربي الأصيل من خلال دراسته لموضوع قرائن النحو العربي؟ هل هو إرث مقدّس، يفرض علينا الحفاظ عليه؟ أم أنه يقبل المراجعة والتجديد وإعادة القراءة؟

– كيف نظر كل منهما لموضوع القرينة ولآلية عملها في النحو العربي في ظل المفاهيم اللسانية الحديثة؟

– ما الجديد الذي يحمله المشروع اللساني من خلال موضوع القرائن؟

– على أية خلفية مرجعية تستند دراسة قرائن النحو لدى كل واحد منهما؟

– إلى أي مدى كانت الإفادة من النظريات اللسانية الحديثة في مشروع تمام حسان ومحمد عبد العزيز عبد الدايم؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة أعددنا خطة وزعنا عناصرها في: تمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة؛ وفيما يلي شيء من التفصيل والبيان لمحتويات هذه العناصر:

- التمهيد: تطرقنا فيه إلى التعريف بظاهرة التجديد النحوي في النحو العربي بشكل عام، ثم قمنا بتقديم استعراض تاريخي لأبرز المنادين بتجديد النحو العربي، ولجهودهم بشكل مجمل، وأشرنا في الأخير إلى جهود تمام حسان ومحمد عبد العزيز عبد الدايم في التجديد النحوي بشكل عام.

- الفصل الأوّل: وجعلنا له عنوانا هو: " **نظرية القرائن النحوية عند تمام حسان**" وهو فصل نظري، وفيه تعرضنا لمفهوم القرينة في اللغة والاصطلاح، وعرضنا لاستعمال هذا المصطلح في التراث اللغوي، وبينا أنواع القرائن وأقسامها عند اللغويين والبلاغيين والأصوليين، كما تعرضنا للبديل الذي جاء به مشروعه في دراسة القرائن النحوية، وعرضنا لأقسامها عنده وطريقة توزيعها وكذا نظامها النحوي الذي تحتكم إليه، بالإضافة إلى عرض نقده لنظرية العامل النحوي في التراث العربي.

- الفصل الثاني: عنوانه " **فرضية السمات النحوية عند محمد عبد العزيز عبد الدايم**" و تطرقنا فيه إلى التعريف بمصطلح السمة وأساس هذا المفهوم عند محمد عبد العزيز عبد الدايم، وعرضنا لنظام أداء المعنى النحوي "نظام السمة" حسب تصوره، كما فصّلنا في الحديث عن مقترحه في دراسة قرائن النحو العربي التي ينعتها فيه بالسمات، ومن خلالها ينتقد نظرية القرائن لدى تمام حسان، ثم عرضنا لنظام الأجناس النحوية وصلتها بالسمات النحوية وكذا نماذجها وما أضافه من سمات مما لم يرد في التراث النحوي.

- الفصل الثالث: عنوانه: " **النظرية النحوية بين فرضيتي القرائن والسمات مقارنات ونتائج** " ، جعلناه فصلا للمقارنة والموازنة بين النظريتين، عقدنا فيه موازنة بين ما قدمه تمام حسان وبين ما قدمه محمد عبد العزيز عبد الدايم، حاولنا من خلالها إيجاد فضاء للمقاربة بين الجهود اللسانية لكل منهما، فقد عرضنا لمجموعة من المباحث وعرضنا في كل مبحث لرأي كل واحد منهما، من ذلك عرضنا للأسس المنهجية التي بنى كل منهما عليها نظريته، وكذا أغراضهما المنهجية المتوخاة، كما عرضنا لموقفهما من التراث النحوي، ومدى إسهامها في وصف نظام اللغة العربية وخدمة قضاياها.

- الخاتمة: وفيها تعرضنا لأهم النتائج التي توصل إليها بحثنا، وقدمنا مجموعة من التوصيات.

وقد كان اعتمادنا في معالجة قضايا البحث ودراسة موضوعه على المنهج الوصفي القائم على آليتي الوصف و التحليل، وذلك باستعراض مختلف القضايا اللسانية عند كل من تمام حسان ومحمد عبد العزيز عبد الدايم، كما اعتمدنا على المنهج التاريخي، وكذا المنهج المقارن وذلك فيما يتعلق بالموازنة بين أعمال تمام حسان ومحمد عبد العزيز عبد الدايم في الفصل الأخير

ومن الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث قلة الدراسات والمحاولات المشابهة لمحاولة محمد عبد العزيز عبد الدايم التي قد تعين على استخلاص النتائج وإقامة دراسة أوسع وأشمل حول جهوده، بالإضافة إلى ما يشوب محاولة تمام حسان من صعوبة وغموض جعلنا نتوقف طويلا لفهم بعض آرائه وعبارات كتابه العربية معناها ومبناها خاصة في الجانب النحوي محل الدراسة.

و استعنا بمصادر و مراجع كثيرة نذكر منها:

_بعض المصادر القديمة كالمعاجم لشرح المفاهيم والمصطلحات مثل:معجم لسان العرب، ومعجم مقاييس اللغة، و بعض المصادر المعاصرة التي استعنا بها لعرض جهود كل من تمام حسان ومحمد عبد العزيز عبد الدايم مثل: اللغة العربية معناها ومبناها، اللغة بين المعيارية والوصفية لتمام حسان، السمات النحوية للعربية، النظرية اللغوية في التراث العربي، أصول النحو: النظرية والمنهج لمحمد عبد العزيز عبد الدايم.

_ **أمّا الدراسات السابقة التي سبقتنا** في هذا المجال فقد وجدنا كثيرا من الدراسات التي تعلقت بفكر تمام حسان ونظريته.

أما فيما يتعلق بجهود محمد عبد العزيز عبد الدايم فلم نعثر على أية دراسة تتعرض له – بعد جهد التحري والاطلاع- باستثناء مقال للأستاذ بن سمعون سليمان ألقاه في المؤتمر الدولي للغة العربية، بدبي، تحت عنوان " السمات النحوية للعربية: بحث في الخصائص البنيوية لأقسام الكلم"، وقد انصب بحثه على معرفة السمات النحوية للعربية في قسمها النحوي، وخصوصا في البحث عن الخصائص البنيوية لأقسام الكلم: الاسم ، والفعل.

وفي الأخير لا يسعنا إلاّ أن نقدم جزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور طيب دبة ، لما بذله معنا من صبر، وجهد في قراءة فصول المذكرة، فأفادنا من سديد رأيه، ووجيه نصحه طوال مدة البحث، داعين الله جلّ شأنه أن يمد في عمره ويباركه إنه سميع عليم.

والله ولي التوفيق

# تمهيـد

التجديد النحوي اتجاه ساد في الدراسات النحوية المعاصرة، ولا سيما في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، إذ ظهر نوع من التأليف يحمل هذا العنوان او ما يشبهه، فكثرت الآراء والمقترحات كثرة تكاد تزعزع ثقة غير المتخصصين بالنحو العربي. فقد غالى بعضهم مغالاة تدل على عدم اطلاعه على التراث النحوي والتبحّر فيه، متناسياً فضل النحاة الذين اعترف بفضلهم علماء اللغة الأجانب، وأشادوا ببراعتهم قبل العلماء العرب المعاصرين[1].

كثرت الدعوات التي تنادي بتجديد النحو في العصر الحديث، وتعدّدت البحوث والدراسات التي ألفت في هذا المضمار كما تنوعت المناهج التي اعتمدت عليها كل محاولة من هذه المحاولات، وقد نتج عن كلّ ذلك زخم كبير من المصطلحات المختلفة؛ حيث انتظمت هذه المحاولات تحت أسماء وألقاب مختلفة، مثل الإحياء والإصلاح والتيسير والتبسيط...إلخ؛ ولم يتفق أصحاب التجديد النحوي المعاصر على مفهوم محدد للتجديد، فقد ذهبوا مذاهب شتى، واختلفوا اختلافات كثيرة فاقت اختلاف القدامى في بعض المسائل النحوية التي عدّها بعض أصحاب التجديد عيباً وإحدى مشكلات النحو[2].

ولذا تباينت آراء المهتمين بالتجديد في تحديد مفهومه، باختلاف مناهجهم وأفكارهم، فمنهم من يراه من منظور تربوي تعليمي، فاهتم فيه بطرائق التّدريس وأساليبه المتطورة، ومنهم من يراه، من وجهة نظر مناهج البحث اللّغوي الحديثة[3].

وقبل الشروع في عرض المحاولات التجديدية التي شهدها العصر الحالي، يجدر بنا تحديد مصطلح التجديد بتعريف واضح، خاصة وأن هذه المحاولات التجديدية في النحو قد تعددت مصطلحاتها وتنوعت، مما يوجب علينا ضبط مفهوم التجديد وبيان حدوده.

---

[1]- حسن منديل حسن العكيلي، تيسير النحو العربي بين المحافظة والتجديد " الأستاذ عباس حسن أنموذجا"، شبكة صوت العربية، 22/09/2020 - 14:30.

https://www.voiceofarabic.net/ar/articles/2379

[2]- ينظر: نفسه.

[3]- ينظر: نفسه.

**1- مفهوم التجديد:**

إن المتأمل في مختلف الدعوات التي حملت شعار التجديد يجد أنها لا تختلف كثيرا عن تلك المحاولات التي حملت شعار الإحياء، والإصلاح، فهي محاولات دعت إلى إعادة النظر كلية في المنظومة النّحوية الموروثة عن النحاة القدماء، وارتبطت نظريا بالحذف والاختصار والإلغاء.

والمراد بالتجديد عند الجواري هو: "فك الحصار عن التراث النحوي ليعود طليقا بعد الأسر، وبعث الحياة في المنهج النحوي ليعود غضا طريا بعد الجفاف، في محاولة لإصلاحه وتجديده في ضوء ضوابطه الفطرية، دون المعالجات الكلامية، والتقسيمات المنطقية التي التزمت الحدود والرسوم في الإعراب وعلاماته"[4].

أما عند عبد الرحمن الحاج صالح فهو " تكييف النحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها القواعد على المتعلمين، فعلى هذا ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو لا في النحو ذاته"[5].

لقد ارتبط التجديد النحوي بالانصراف عن نظرية العامل، وإعادة تنسيق أبواب النحو، ووضع ضوابط وتعريفات دقيقة وجديدة لها، وإضافة أبواب جديدة، فضلا على حذف زوائد كثيرة في النحو العربي، فالتجديد بهذا يرتبط بالنحو العلمي الذي لا أثر لدراسته في الكلام، وإنما هو تفسير لتلك القواعد[6].

---

[4]- إبراهيم أحمد سلام الشيخ عيد، جهود الجواري النحوية بين الأصالة والتجديد، جامعة الأقصى: فلسطين، العدد الخامس عشر، يناير 2016، ص 384.

[5]- عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، العدد الرابع، الجزائر ( 1973- 1974)، ص 22.

[6]- ينظرك محمد صاري، تيسير النحو، موضة أم ضرورة؟ ، نقطة وأول السطر، 23/09/2020 – 18:05.
https://www.noqta.info/page-128045-ar.html

بينما يرتبط النحو التعليمي بالدعوة إلى الحذف والإيجاز، والشرح والتقريب فهو بهذا دعوة لتيسير تعليمية النحو لا تجديده ، هو نحوٌ دراسته وسيلة لعصمة اللسان من اللحن والقلم من الخطأ، على خلاف النحو العلمي التجديدي.

ولكي يكون مفهوم التجديد أكثر وضوحا، يجب علينا أن نفرق بين النحو العلمي والنحو التعليمي، فالنحو العلمي: يقوم على نظرية لغوية تنشد الدقة في الوصف والتفسير وتتخذ لتحقيق هذا الهدف أدق المناهج، فهو نحو تخصصي ينبغي أن يكون عميقا مجردا، يدرس لذاته، وتلك طبيعته، أما النحو التعليمي: فيمثل المستوى الوظيفي النافع لتقويم اللسان، وسلامة الخطاب، وأداء الغرض، وترجمة الحاجة، فهو يركز على ما يحتاجه المتعلم، يختار المادة المناسبة من مجموع ما يقدمه النحو العلمي، مع تكييفها تكييفا محكما طبقا لأهداف التعليم وظروف العملية التعليمية، فعلى هذا المستوى ينبغي أن تنصب جهود التيسير والتبسيط[7].

فالتجديد مصطلح يرمي إلى إعادة النظر جذريا في منظومة النحو العربي ومعالجة النحو بأكمله، بما يلائم طبيعة دراسته اللغوية، على حين يعني التيسير تقريب طرائق وأساليب التدريس بما يتفق وذهن المتعلم البسيط.

فالتداخل الذي عرفته المصطلحات من تجديد وتيسير وتبسيط، قد ارتبط بمجموعة من الأسس والمفاهيم المشتركة فيما بينها، كالدعوة إلى إلغاء نظرية العامل وإعادة تنسيق الأبواب، والبعد عن الأقيسة والتأويل واعتماد الأمثلة الجديدة المستقاة من الواقع وغيرها من المفاهيم الأخرى.

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول إن مصطلح التجديد، هو مصطلح ذو بعد لغوي نظري تخصصي.

[7]- صاري محمد، تيسير النحو، موضة أم ضرورة؟، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عنابة، ص 4.

**2- دعوة المحدثين إلى تجديد النحو:**

كان لرد ابن مضاء على النحاة بالغ الأثر فيما أثير من دراسات نحوية معاصرة حرصت على إعادة النظر في اللغة والنحو لأغراض علمية تعليمية، إذ أثرت دعوته في العديد من المحدثين الذين اهتموا بتجديد النحو العربي [ومن أشهرهم، نذكر:

1- إبراهيم مصطفى
2- شوقي ضيف
3- مهدي المخزومي

وسنحاول أن نعرض هنا لجهودهم بشكل مجمل من خلال ما قدموه من مؤلفات تبنت الدعوة إلى تجديد النحو العربي، سعت من خلالها إلى تخليص النحو من الشوائب التي علقت به.

**2-1 إبراهيم مصطفى**

من أولى المحاولات التي قام بها المعاصرون في تجديد النحو العربي هي محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" عام 1937، الذي حرك قضية إصلاح النحو وتيسيره بشدة، والذي لا شك فيه أنه قد استفاد كثيرا من آراء ابن مضاء القرطبي فيما ذهب إليه من حمل المبنى على المعنى، أو إلغاء نظرية العامل[8].

وقد بين إبراهيم مصطفى أهدافه من كتابه، فحددها في ثلاثة أهداف وهي:

- تغيير منهج البحث النحوي
- رفع إصْرِ النحو عن متعلميه
- وضع أصول نحوية ميسرة، تقرّب النحو إلى متعلميه، وفي ذلك يقول " كان سبيل النحو موحشا شاقا، وكان الإيغال فيه ينقض قواي نقضا، ويزيدني من الناس بعدا، ومن التقلب في هذه الدنيا حرمانا، ولكنّ أملا كان يحدو بي في هذه السبل الموحشة، أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة

[8]- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البينوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، 1988، ص 65.

العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة، تقربهم من العربية وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها[9].

**2-2 شوقي ضيف**

بدأت جهود شوقي ضيف في إصلاح النحو مع تحقيقه لكتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي 1947، فقد قدّم لهذا الكتاب بمدخل طويل، رسم فيه منهجا جديدا لتيسير النحو للناشئة والدارسين، وقدّم نماذج مما يراه تجديدا للنحو العربي، ثم تابع ذلك من بعد، فأخذ يعمّق ما قدمه في هذا المدخل إلى أن قدّم عام 1977 على مجمع اللغة العربية القاهري مشروعا لتيسير النحو على أساس ما عرضه في مدخل الرد على النحاة ، ثم أصدر كتابه " تجديد النحو" الذي قدّم فيه مشروعه الكامل لتصنيف النحو تصنيفا جديدا.

وقد بيّن شوقي ضيف في مستهل كتابه " تجديد النحو" الأسس التي يعتمدها في تصنيفه الجديد للنحو أو في تجديده له فقال: "كنت قد وضعت بين يدي تحقيقي لكتاب الرد على النحاة مدخلا طويلا، اقترحت فيه تصنيفا جديدا للنحو، يذلل صعوباته، أقمته على ثلاثة أسس، أخذت بها جميعا في تأليفي لهذا الكتاب الذي أقمته على الأسس التالية[10]:

- الأساس الأول: إعادة تنسيق أبواب النحو.
- الأساس الثاني: إلغاء الإعرابين المحلي والتقديري.
- الأساس الثالث: اعتماد مبدأ الإعراب الوظيفي.
- الأساس الرابع: إعادة النظر في بعض التعريفات.
- الأساس الخامس: حذف زوائد أبواب النحو.
- الأساس السادس: إضافة أبواب جديدة ضرورية.

[9]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة الهنداوي، القاهرة، ص 13.

[10]- ينظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، دار المعارف: القاهرة، ط: 1، 1943م، ص 49، 63.

### 2-3 مهدي المخزومي

ومن الدراسات النحوية التجديدية الحديثة ذات الوجهتين النظرية والتطبيقية، جهود مهدي المخزومي، فقد عُني بتجديد النحو العربي، وأفرد لذلك كتابا في جزأين، جعل أولهما لما لفت انتباهه من مثالب النحو والنحاة، فعمل فيه على تقويم ذلك ونقده وتوجيهه الوجهة الصحيحة التي يراها، لذا سمى هذا الجزء من كتابه " في النحو العربي؛ نقد وتوجيه" أما الجزء الثاني فطبّق فيه عمليا ما تراءى له من آراء في هذا النحو، لذا سماه " في النحو العربي؛ قواعد وتطبيق"[11].

فقد عمل المخزومي على تخليص النحو العربي مما رآه معوقا لتعليم النحو وتعلّمه؛ إذ عمل على وضع القاعدة مع مراعاة طبيعة اللغة، ووظيفتها الأساسية، وهي التعبير عن الأفكار و المعاني والأحاسيس، بعيدا عن تسلط الفكر المنطقي الفلسفي، وتبعاته المتمثلة بالإغراق في تعليل كل الظواهر اللغوية، وبنظرية العامل التي استبدّت بالنحو العربي[12].

ومما تلزم الإشارة إليه هنا، هو أن هناك العديد من الحركات الإصلاحية التجديدية التي شهدها العصر الحديث، لا يسعنا حصرها في هذا المقام، اقتصرنا على ذكر هذه النماذج الثلاث لما لها من أثر بالغ في هذه الحركة.

كما نشأ في خضم هذه الحركات الإصلاحية التجديدية تيار آخر ارتبط بها، يتمثل في النظر إلى اللغة العربية وفق المناهج الغربية الحديثة، والدراسات اللسانية الغربية المعاصرة، ومن ذلك نذكر محاولة تمام حسان، إذ يعد من الرواد الذين خبروا التراث وحاولوا تجديده من خلال قراءة النحو من منظور الدرس اللساني الحديث وذلك لتتلمذه على يد علماء اللغة الغربيين فتأثر بهم وبنظرياتهم، إذ يعد من أوائل الذين دعوا إلى إعادة وصف اللغة العربية أيضا، وقد أعطى أهمية كبرى للمعنى والإعراب في بحوثه مستخدما ترتيبا جديدا للموضوعات؛ وكان الهدف من دراسته هو إلقاء ضوء كاشف على التراث اللغوي العربي كله منبعث من المنهج الوصفي في دراسة اللغة

[11]- ينظر:محمد عبدو فلفل، دراسات نحوية ولغوية معاصرة، محاضرات، جامعة حماة، (2019 – 2020م )، ص16.

[12]– ينظر:مهدي المخزومي، في النحو العربي؛ نقد وتوجيه، دار رائد العربي: بيروت– لبنان، ط:2، (1406هـ – 1986م)،ص 10.

ومن ذلك أيضا محاولة عبد الدايم فقد نظر إلى التراث النحوي نظرة تجديدية، سعى من خلالها إلى النظر في القضايا النحوية بصورة معاصرة، ومقابلتها بصورتها التي وصفها اللغويون القدامى من خلال مصنفاتهم التي عدّها بعضهم مما لا يمكن دحضه أو مناقشته؛ فقد اطلع عبد الدايم على مستجدات البحث في الغرب والمفاهيم التي توصلت إليها، بعد تشبعه بالتراث اللغوي العربي، فحاول مقابلة ذلك بتأكيد أصالة الفكر العربي، وأن ما جاء كتب التراث من آراء لغوية كان عربي الهوية ويصف قضايا لغوية عربية، فاستطاع بذلك رد الاعتبار للدراسات اللغوية العربية، وأعاد تقديم مفاهيمها في حلة جديدة تحاول الاستجابة للروح العلمية التي تميز بها الفكر اللغوي الإنساني المعاصر.

ومن أبرز القضايا التجديدية التي شهدها النحو العربي في العصر الحديث نظرية القرائن لتمام حسان، التي جعلها الملهم له في تفسير الكثير من الظواهر النحوية، وكذا فرضية السمات النحوية لعبد الدايم، التي قدمها كطرح بديل لنظرية " تضافر القرائن"، وسنحاول في هذا البحث المتواضع أن نعرض لما يتصل بهما من مباحث وقضايا في الفصول القادمة، لنعقد في الأخير فصلا للموازنة والمقارنة بينهما

.

## الفصل الأول

# نظرية القرائن النحوية عند تمام حسان

ظهرت في عصرنا عديد الآراء والأقوال التي تدعو إلى تيسير النحو العربي بدعوى تعقيده وصعوبته متخذة الخلاف الذي كان قائما بين النحاة المتأخرين في بعض المقولات النظرية حجة، ومن هذه الآراء رأي تمام حسان؛ فقد ذهب إلى القول بضرورة إعادة صياغة النحو العربي في قالب وصفي تتطلبه طبيعة اللغة في ضوء المنهج اللساني الحديث، لتأطير تلك المنطلقات النظرية للنحو العربي، فكانت نظرية القرائن النحوية خلاصة بحوث تمام حسان والتي كانت في مجملها ممهدة لها، فأعاد بذلك ترتيب الأفكار والنظريات اللغوية.

**1- مفهوم القـرينة :**

**- لغـــة:**

مما يُلحظ في المادة اللغوية (قرن) وما تفرع عنها في المعجم أنها مادة خصبة لها اشتقاقات كثيرة ومعان عدة، ولعل أغلب هذه المعاني يعود إلى معنيين أصليين، وهو ما قال به ابن فارس (ت 395 هـ): "القاف والراء والنون أصلان صحيحان، أحدهما يدل على جمع شيء إلى شيء والآخر شيء ينتأُ بقوة وشدة"[1]. والاستعمالات اللغوية للفظ **"القرينة"** ترجع إلى الأصل الأول منهما وهو المعنى الغالب[2].

ومن أمثلة هذا المعنى – وهو الضم والمصاحبة والتلازم- قولهم: "وقارن الشيء مقارنة وقرانا"؛ أي: اقترن به وصاحبه، والقرين : المصاحب، وفي الحديث: {ما من أحد إلاَّ وكلٌ به قرينه}؛ أي: مصاحبه من الملائكة والشياطين، وقرنت البعيرين أقرنهما قرنا: جمعتهما في حبل واحد [3]، و"**القرائن**": دور كانت لبني سعيد بن العاص مُتلاصِقة، سميت بذلك لاقترانها. وقال الأصمعي: يقال للنفس: القرين والقرينة، لكونها مقترنة بالجسم، وقرينة الرجل إمرأته لمقارنته إياها، والقرينة الناقة تشد إلى أخرى[4]، وفي قوله تعالى: ﴿ ومن يَعشُ عن ذكر الرَّحمن نُقيِّض له شيطانا فهو له قرين ﴾ [الزخرف: 36]؛ أي:نسبب له شيطانا فنجعل ذلك جزاءه فهو قرين لا يفارقه[5]. .

وبالتالي فإن كل الدلالات لمادة قرن تجتمع وتشترك في معنى واحد وهو المصاحبة والمقارنة فالجمع والضم والوصل والشد والربط كلِّها تصب في معنى المصاحبة والمقارنة.

---

[1]- ابن فارس أبو الحسن، مقاييس اللغة، تح.( عبد السلام هارون)، دار الفكر: بيروت- لبنان، 1399 هـ- 1979 م، (د،ط) : 76/5.

[2]- ضياء الدين قالش، القرائن في علم المعاني، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، ( 2010-2011 م)، ص13

[3]-ابن منظور، لسان العرب, تح: خالد رشيد القاضي, دار الأبحاث, ط: 1, 2008م: 125/11

[4]- ينظر: الأزهري أبو منصور, تهذيب اللغة, تح: محمد عوض مرعب, دار إحياء التراث العربي: بيروت, ط:1 1421هـ – 2000م: 89/9.

[5]- ابن الجوزي عبد الرحمن، زاد الميسر في علم التفسير، تح. (عبد الرزاق المهدي)، دار الكتاب العربي: بيروت, ط:1، (د- ت)، 78/4.

وهذا المعنى هو الأقرب إلى المعنى الاصطلاحي كما سيأتي توضيحه.

- **اصطلاحـــا:**

القرينة في الاصطلاح عرَّفها الشريف الجرجاني (ت 816 هـ) بقوله: "أمر يشير إلى المطلوب. والقرينة:إما حالية أو معنوية أو لفظية نحو: ضرب موسى عيسى، وضرب من في الغار من على السطح، فإن الإعراب منتفٍ فيه، بخلاف: ضربت موسى حبلى وأكل موسى الكمثرى؛ فإن في الأول قرينة لفظية، وفي الثاني قرينة حالية"[1]؛وتعريف الجرجاني مشوب بالشمول الذي يفتقر إلى حد فهو تعريف غير مانع، إذ يدخل فيه مالا صلة له بالقرينة، حيث إن لفظ ( أمر ) جنس في التعريف، يشمل كل أمر، وهو بمعنى شيء، سواء أكان لفظا أم معنى أم حالا[2].

وعرفها الكفوي (ت 1094 هـ) بقوله : " ما يوضح عن المراد لا بالوضع تؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المقصود أو سابقه "[3]؛ وهي عند التهانوي : " الأمر الدال على الشيء من غير استعمال فيه، وهي قسمان: حالية ومقالية، وقد يقال: لفظية ومعنوية" [4].

وعرفها بعض المحدثين بأنها : " الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمحِّض المدلول وتصرفه إلى المراد مع منع غيره من الدخول فيه"[5]، إلا أن هذا التعريف قد اقتصر على القرائن المقالية بنوعيها، وأهمل القرينة الحالية المستمدة من المقام.

ولعل ما ذكره أحد الباحثين في تعريفها بقوله : "هي ما يدل على المراد في غيره دلالة غير وضعية "[1]، أوعى وأشمل وأضبط.

---

[1]- الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح. (محمد صديق المنشاوي)، دار الفضيلة: القاهرة (د- ط، د- ت )، ص 146.

[2] -ينظر: أحمد خضير علي عباس، "أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط"، رسالة الدكتوراه، جامعة الكوفة (1431هـ – 2010م)، ص6.

[3]- الكفوي ، الكليات، تح. (عدنان درويش، محمد المصري)، مؤسسة الرسالة، (د- ط ، د- ت ) ص 734.

[4]- التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح. (علي دحروج)، مكتبة لبنان ناشرون، ط: 1، 1996م : 1315/2.

[5]- محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان، ط: 1، ( 1405هـ – 2008م ) ص 186.

فالقول بأن القرينة تدل دلالة غير وضعية، يعني أنها تستثمر في إفادة دلالة غير دلالتها التي وضعت لها في الأصل، لكونها موضوعة لدلالة أخرى غير التي تفيدها عرضا في سياق ما[2].

وقريب منه – على التفصيل- تعريف أحد الباحثين[3]؛ حيث قال: " هي ما اقترن بالخطاب أو بجزء منه فأثر في دلالته بالتأكيد أو التكميل أو التأويل أو التفسير أو الترجيح "، وميزة هذا التعريف :

ـ أنه يصدق على القرائن الخارجية كالعقلية والحالية، ويصدق على القرائن الداخلية (النَّصيّة )، سواء أكانت معجمية، أم صرفية، أم غيرها.

ـ أنه يمكن أن يكون جامعا لكل أنواع القرينة في ميادينها المختلفة، أي عند كل من اللغويين، أو الأصوليين، أو الفقهاء....الخ.

وعلى هذا يمكننا أن نُعرف القرينة بأنها الوسيلة اللفظية أو المعنوية أو الحالية أو العقلية التي تحقق أمن اللبس في التركيب اللغوي؛ سواء كان هذا اللبس في المعنى الوظيفي أو المعنى المعجمي أو المعنى المقامي[4].

**2- مصطلح القرينة عند تمام حسان:**

لا يخطىء القارىء مصطلح القرينة في أكثر مؤلفات تمام حسان إذ اعتنى بهذا المصطلح عناية ظاهرة، حتى ليكادُ يُقترن بذكره عند المعاصرين.

إلا أن تمام حسان لم يتعرض لتعريف مصطلح القرينة إلا بعد مرور عشرين عاما من طرحه لنظريته، وذلك في كتابه "البيان في روائع القرآن"، حيث عرّف القرينة اللفظية بأنها: " عنصر من عناصر الكلام يُستدل به على

---

[1]- ضياء الدين قالش، القرائن في علم المعاني، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، ( 2010-2011 م)، ص29.

[2]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، أصول النحو: النظرية والمنهج بناء معاصر لعلم الاستدلال اللغوي, مركز النشر العلمي: جامعة الملك عبد العزيز, جدة, ط:1, (1440هـ- 2019م), ص 501.

[3]- ينظر: أيمن صالح، القرائن والنص دراسة في المنهج الأصولي في فقه النص، المعهد العالي للفكر الإسلامي: لبنان- بيروت، ط:1، (1431هـ -2010م ): ص 227.

[4]- بودانة طه الأمين، قرينة التضام في التركيب القرآني بين النحو والبلاغة وعلم الدلالة، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة عمار ثليجي: الأغواط،( 1440هـ – 2019 م)، ص11.

الوظائف النحوية، فيمكن الاسترشاد بها بأن نقول: هذا اللفظ فاعل، وذلك مفعول به أو غير ذلك"[1]، أما القرينة المعنوية فهي: " العلاقة التي تربط بين عنصر من عناصر الجملة وبين بقية العناصر، وذلك كعلاقة الإسناد"[2].

والملاحظ أنهما تعريفان استنبطهما من ينابيع صدره، وانتخبهما من معادن فكره، وهما تعريفان يخالفان ما استقرَّ عند علمائنا في تعريف القرينة؛ إذ إن تعريفه يجعل القرينة تتسّع لتشمل الدّلالات الوضعية وما هو داخلٌ في ذات المستدلِّ عليه[3].

**3- أنواع القرائن:**

لعل أبرز من تعرض لأقسام القرائن في التراث العربي هم الأصوليون والبلاغيون مع أنهم قد اعترفوا بصعوبة حصر القرائن في تقسيم يستغرق كل أجزائها، ولا أدلَّ على ذلك من اختلاف التقسيمات عندهم؛ فبعضهم يجعلها مقالية وحالية، وبعضهم يجعلها لفظية ومعنوية، وطائفة منهم تراها لفظية وغير لفظية[4].

فقد درج عند علماء العربية أن تكون القرائن مأخوذة من المقال أو المقام، وهي عندهم ثلاثة أنواع ؛ قرينة لفظية وقرينة معنوية وكلتاهما تؤخذ من المقال، وقرينة الحال وهي تؤخذ من المقام بمفهومه الواسع.

وكانت تلك القرائن نفسها معروفة عند علماء الأصول، فقد درجوا على ذكرها في استعمالاتهم، لكنهم فصّلوا في دراسة القرائن وتوسعوا نظرا لطبيعة بحثهم وما يتطلبه منهجهم، فعند حديثهم عن اللفظ العام حدّدوا من القرائن ما يمكن بوساطتها " تخصيص الدلالة" فكانت على قسمين[5]:

1. قرائن لفظية
2. قرائن غير لفظية

---

[1]- تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب: القاهرة، ط: 1 (1413 هـ – 1993 م)، ص 6.

[2]- تمام حسان، البيان في روائع القرآن ، ص 7.

[3]- ينظر: ضياء الدين قالش، القرائن في علم المعاني، ص 55- 56.

[4]- ينظر: ضياء الدين قالش، القرائن في علم المعاني، ص 69.

[5]- أحمد خضير عباس علي، أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، رسالة دكتوراه، جامعة الكوفة، (1431 هـ – 2010 م)، ص 11.

فالقرائن اللفظية قصدوا بها ما يسمى في علم اللغة الحديث (السياق اللغوي)، إذ عدّ الأصوليون الكتاب والسنة سياقا واحدا مكتملا، يوضح بعضه بعضا، فيسهم هذا السياق في الكشف عن جانب من المعنى، وتكون القرائن اللفظية على نوعين؛ قرينة متصلة وقرينة منفصلة، فالمتصلة "هي كل ما يتصل بكلمة، فيبطل ظهورها ويوجّهُ المعنى العام للسياق الوجهة التي تنسجم معه"[1]، وتكون هذه القرينة جملة مستقلة لكنها مصاحبة للفظ العام متصلة بسياق الكلام في عمومه، أو تكون ألفاظا غير مستقلة[2]. والقرينة اللفظية المنفصلة هي بنفس معنى سابقتها في أنها تبطل ظهور الكلمة وتوجه المعنى العام للسياق الوجهة التي تنسجم معه لكنها لا تأتي متصلة بسياق الكلام نفسه بل تكون منفصلة عنه[3]، فترد في موضع آخر وفي سياق آخر.

وتنقسم القرينة اللفظية المتصلة إلى نوعين؛ قرينة تخصيص وتأويل وهي ما يصرف اللفظ إلى غير الاحتمال الذي لولا القرينة لحمل عليه، وقرينة بيان وهي ما يظهر به االمراد من اللفظ فيرتفع بها أي احتمال آخر، ومثلها القرينة المنفصلة إذ تنقسم هي الأخرى إلى قرينة تأويل وبيان[4].

أمّا القرائن غير اللفظية فهي كل ما يتصل بالحدث الكلامي، وما يلابسه من ظروف، فيدخل ضمنها سياق الحال والمقام، وهي بذلك تشبه السياق الثقافي والاجتماعي الذي تحدث عنه فيرث.[5]

وانقسمت القرينة عند علماء الأصول بحسب القوة والضعف إلى قسمين:

1. القرينة القاطعة
2. القرينة غير القاطعة

فالقاطعة هي الأمارة التي تبلغ حدَّ اليقين ولا تقبل دلالتها إثبات العكس، وغير القاطعة هي التي تقبل دلالتها إثبات العكس[1]، وانقسمت الأخيرة إلى أنواع ثلاثة بحسب درجتها؛ ظنية غير ضعيفة، وظنية ضعيفة، وكاذبة (غير صحيحة)[2].

---

[1]– محمد باقر الصدر، دروس في علم الأصول، دار الكتاب اللبناني: بيرت – لبنان، ط:2 (1406 هـ – 1986 م )، 92/1، ينظر: هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، دار الأمل: الأردن، ط: 1 (1427 هـ – 2007 م )، ص 35.

[2]– هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي، ص 35.

[3]– محمد باقر الصدر، دروس في علم الأصول، 92/1

[4]– الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح. (محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار التراث: القاهرة، ط: 3 ( 1404 هـ – 1984 م)، 215/2.

[5]– ينظر: هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي، ص 38.

أمّا اللغويون المحدثون فقد داروا في فلك السابقين في أن القرائن المؤثرة في المعنى تكون مقالية (لفظية ومعنوية) أو حالية، إلا أن قسما منهم فصّل في ذكر أنواع القرائن فصارت أنواعا كثيرة مردّها جميعا إلى المقال والمقام، ومن بين هؤلاء فاضل السامرائي فقد ذهب إلى أن الكلام ضربان؛ ضرب تكون دلالته الظاهرة موافقة لدلالته الباطنة من غير إبهام أو احتمال آخر في المعنى وهذا لا يحتاج إلى قرينة، والضرب الآخر لا يتضح معناه ومقصوده إلا بالقرينة؛ ومن ثم صارت القرينة عنصرا مهما لفهم الجملة فبها يمكن معرفة الحقيقة من المجاز، ومعرفة المقصود من الألفاظ المشتركة، ومعرفة الذكر والحذف، وخروج الكلام عن ظاهره، وما إلى ذلك مما يحتمل أكثر من دلالة في التعبير، فانقسمت القرائن عنده إلى الأنواع الآتية[3]:

1- القرينة اللفظية: وهي اللفظ الدال على المعنى المقصود في السياق.
2- القرينة العقلية: وهي التي تتضح من المنطق العقلي.
3- القرينة المعنوية: وهي التي يَحكُم بدلالتها المعنى وصحته
4- القرينة الحالية: وهي ما تدل عليه هيئة المتكلم أو المخاطب أو غيرهما.
5- قرينة السياق والمقام: وهي التي تفهم من سياق الكلام
6- قرينة النغمة الصوتية: فقد يختلف مدلول العبارة الواحدة بحسب النغمة الصوتية، فبها يتضح معنى الجملة من استفهام أو مدح أو ذم مثلا.
7- القرينة العلمية: وهي ما يُعلم من الكلام بالضرورة.
8- قرينة الوقف والابتداء: قد يتغير معنى الكلام بحسب مواضع الوقف والابتداء، فهما قرينتان تدلان على معنى الكلام في بعض المواضع.
9- قرينة الفهم العام لأهل اللغة: وذلك في بعض العبارات التي قد لا يفهم المقصود بها لأن كلماتها وطريقة تأليفها لا تنبيء عن معناها ولا تدل على مقصودها، وإنما يفهم المقصود منها أهل اللغة المتكلمون بها.
10- القرينة الحسية: وترتبط غالبا بالحواس، نحو الإشارة بالإصبع أو تقطيب الوجه، وغير ذلك.

والواضح أن الدكتور فاضل السامرائي قد ذكر تلك القرائن تعدادا من دون أن يجعلها في نظام معين أو يجعل منها نظاما، وإنما جاء ذكرها لأثرها في بيان المعنى وتوضيح المقصود منه واكتفى ببيانها وذِكر أمثلة توضحها

---

[1]- سعدي أبو حبيب، القاموس الفقي، دار الفكر: دمشق – سوريا، ط:2 ( 1988 م)، ص 302.
[2]- أحمد خضير عباس علي، أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، ص 12.
[3]- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، دار ابن الحزم: بيروت – لبنان، ط: 1 (1421 هـ – 2000 م)، ص ص 59- 68.

؛ لأن غايته كانت معنى الكلام بعامة أو المعنى الدلالي فلم يكن مدار تلك القرائن عنده أثرها في المعنى الوظيفي، ولم يُرد لها أن تكون أساسا في التحليل النحوي أو الإعراب[1].

ولعل أبرز تقسيم للقرائن وأكثرها تفصيلا هو ما ذهب إليه تمام حسان، وسنعرض لهذا بالتفصيل في المبحث الخامس من هذا الفصل.

**4- القرينة في التراث اللغوي:**

يلاحظ الناظر فيما ألفه علماء العربية والتفسير أن مفهوم القرائن لم يغب عن أذهان علمائنا في أيّ عصر من عصور التأليف في هذه العلوم.

ولاشك أن تمام حسان في إرسائه لدعائم نظريته – نظرية تضافر القرائن- كان يستند إلى خلفية تراثية عريقة، استلهم منها نظريته وأخذها من ينابيعها الأصيلة، في ذات الوقت الذي كان يستقي فيه من نبع الدرس اللغوي الحديث؛ وذلك مما يوحي إلى أن العلماء وكثيرٌ من متقدمي النحاة والبلاغيين قد تفطنوا إلى القرائن كونها فكرة مهمة في الدرس العربي.

فالمصطلح بلفظه ومعناه قديم وافر الذكر في كتب النحويين وغيرهم؛ ولعل أقدم نص حوى مصطلح القرينة كان عند الإمام ابن جرير الطبري (ت 310هـ ) في تفسيره؛ حيث نقل- تعليقا على قوله تعالى - ﴿ إنا أو إيَّاكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ﴾ [ سبأ: 24 ]؛ قال: "وقال بعض نحويي الكوفة: معنى "أو" معنى "الواو" في هذا الموضع، غير أن **القرينة** على غير ذلك، لا تكون "أو" بمنزلة الواو ولكنها تكون في الأمر المفوض، كما تقول: إن شئت فخذ درهما أو اثنين، فله أن يأخذ اثنين أو واحدا، وليس له أن يأخذ ثلاثة. قال: وهو في قول من لا يبصر العربية ويجعل أو بمنزلة الواو "[2].

[1]- أحمد خضير عباس علي، أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، ص 14.

[2]- الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تح. (عبد الله بن عبد المحسن التركي)، دار الهجر: القاهرة، ط:1، ( 1422هـ- 2001م ): 285/19

هذا دليل وإن تطرق إليه الاحتمال بوجود المصطلح في تلك الحقبة، إلا أن ثمت دليل آخر يزيل هذا الريب ويقطع بوجوده، فقد نُسب في الفهرست، إلى الإمام أبي زيد الأنصاري (ت 215 هـ) كتاب يسمى القرائن[1]، مما يؤكد وجود المصطلح في تلك الفترة؛ غير أن التصريح بمصطلح القرينة لم يكن متَّسعا في تلك الفترة.

وفي القرن الرابع الهجري أيضا يتردد مصطلح القرينة عند أبي الفتح عثمان ابن جني (ت 392 هـ )، فقد صرح به في بضعة مواضع من كتابه الخصائص؛ حيث قال في سياق حديثه عن حذف الحال: "أمَّا ما أجزناه من حذف الحال في قول الله تعالى: ﴿ فمن شهد منكم الشَّهر فليصمه ﴾ [ البقرة: 185 ]؛ أي: "فمن شهده صحيحا بالغا "، فطريقه أنه لما دلَّت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفا. (و أما) لو عريت الحال من هذه **القرينة** وتجرَّد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه"[2]، ومن ذلك أيضا قوله: " من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدا. فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم، وإنما امتنع **لقرينة** انضمت إليه، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظا ومعنى"[3].

وتلا ابن جني في التصريح بهذا المصطلح؛ في القرن السادس، الأنباري ( ت 577 هـ ) حيث قال في كلامه عن جواز تقديم الخبر عن المبتدأ عند البصريين : "وإنما جوزنا ذلك لأنه قد جاء كثيرا في كلام العرب وأشعارهم؛ فأما ما جاء من ذلك في أشعارهم فنحو ما قال الشاعر:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهنَّ أبناء الرِّجال الأباعد

فإن هذه الجملة اشتملت على مبتدأ وخبر، وقد تقدَّم الخبر، وهو قوله "بنونا" على المبتدأ وهو قوله "بنو أبنائنا"، فتقدَّم الخبر على المبتدأ مع كونهما في رتبة واحدة من التعريف وكل واحد منهما صالح للابتداء به لوجود **قرينة** معنوية مرشدة إلى المبتدأ أو إلى الخبر[4]؛ ومن ذلك أيضا قول السهيلي ( ت 581 هـ ) " (... ) كقولك

[1]- ابن النديم، الفهرست، المطبعة الرحمانية بمصر، (د-ط، د-ت) ص81، ينظر: هشام السعيد حسن البلتاجي، نظرية القرائن النحوية- دراسة وصفية نقدية، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، مج 32، العدد، 1 2017 ص519.

[2]- أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح. (عبد الحميد هنداوي)، دار الكتب العلمية، (د- ط، د- ت) 156/2.

[3]- نفسه 301/1

[4]- ينظر: أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية: بيروت، ط:1، (د- ت ) 56/1.

"المؤمن يصوم رمضان "، فهو معرفة لأنك لا تريده لعام بعينه، إذ المعنى: يصوم رمضان من كل عام على التمادي، وذكر الإيمان **قرينة** تدل على المراد "[1].

غير أن ذلك لا يعني بأنَّهم –في هذه المرحلة– صرَّحوا بالمصطلح في كلِّ موضع عوَّلوا فيه عليها، إذ كثيرا ما يكنُّوا عنها بألفاظ مختلفة.

ومن القرن السابع الهجري إلى منتصف القرن الرابع عشر الهجري، اتَّسع التَّصريح بالمصطلح اتِّساعا ظاهرا، يفوق الكناية عنه، ولا يكاد يكنَّى عنه إلاَّ في القليل النادر[2]؛ إذ وُقف على أنَّ هذا المصطلح ورد صريحا على نحو لم يكن معهودا فيما سبقه من المؤلفات، وأول محاولة جادة لضبط القرائن وتصنيفها على نحو غير مسبوق من علماء العربية نجدها عند السكاكي[3] ( ت 626 هـ )؛ نلمس ذلك – مثلا – في قوله: "أما الحالة المقتضية لترك الفعل فهي أن تغني قرائن الأحوال عن ذكره...وتلك القرائن كثيرة، وأنا أضبط لك منها هاهنا ما تستعين به على درك ما عسى يشُذ عن الضَّبط" [4].

ولا يكاد يخلو كتاب "مفتاح العلوم" من ذكرٍ لهذا المصطلح، ففي باب المجاز – مثلا – يقول: " وأما المجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة على نوع حقيقتها مع **قرينة** مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع "[5].

على الرغم من اتّساع التصريح بمصطلح القرينة عند السكاكي وظهوره على نحو بارز في كتابه على خلاف ما عهدناه عند النحاة والبلاغيين ممن سبقوه، غير أن ذلك لا يعني أن مسمى القرينة لم يكن يُذكر كثيرا على نحو صريح؛ إذ الأصوليون كانوا أسبق إلى استعمال مصطلح القرينة وانتشر المصطلح في الكتب الأصولية طولا وعرضا، بحيث يكاد لا يخلوا مبحث أصولي من الاشتمال عليه صراحة أو ضمنا.

---

[1]– السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تح. (عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوَّض)، دار الكتب العلمية: بيروت– لبنان، ( د– ط، د– ت ) ص 294.

[2]– ينظر: ضياء الدين قالش، القرائن في علم المعاني ص49.

[3]– ينظر: نفسه، ص 50.

[4]– السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي )، مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد الهنداويو دار الكتب العلمية: بيروت لبنان (د– ط، د– ت )، ص329.

[5]– ضياء الدين قالش، القرائن في علم المعاني، ص468.

وما ذكر في السكاكي ينطبق على كثير ممن جاء بعده، فترى بعض العلماء يصرِّح بالمصطلح في مواضع كثيرة جدا، على حين لا يكاد يُكنّى عنه بألفاظ أخرى إلا في القليل النادر، على نحو ما اتَّفق للرضي الإستراباذي ( ت688 هـ)، والخطيب القزويني (ت739هـ)، وابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، وبهاء الدين السبكي (ت 773هـ)، وغيرهم.

ويُلاحظ أن الخطيب القزويني قد قسم القرينة إلى قرينة لفظية ومعنوية؛ كما في قوله: "فلم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو إضمار أو غير ذلك، إلا وقد قامت عليه **قرينة** ظاهرة، لفظية أو معنوية، كما سيأتي تفصيل ذلك كله وأمثلته اللائقة به".[1]

وتبعه على هذا التقسيم ابن هشام الأنصاري وتوسع في الحديث عن القرائن؛ فمن ذلك قوله في سياق الحديث عن خبر المبتدأ بعد "لولا": " وأما "لولا قَومك حديثوا عهد" فلعلَّه ممَّا يُروى بالمعنى، وعن الكسائي في إجازته الجَزم بأنَّه يقدر الشَّرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحا **للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية؛** وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوما".[2]

وهذا كلِّه للدلالة على أن التراث اللغوي لم يكن خلوا من مصطلح القرينة؛ فقد استند إليها العلماء في تفسير المعاني الملبسة لغياب ما يدل عليها في أصل الوضع، أو لعدول عن الأصل في التركيب[3].

كما يلحظ المتأمل في المواضع التي ينصُّ فيها التراث اللغوي على ضرورة ورود القرينة يجد أنها تجتمع في الخروج عن الأصل، كما في عدم الذكر (الحذف)، والرتبة الفرعية، والخروج عن الحقيقة إلى المجاز، وعن المعنى القريب إلى المعنى البعيد، وعن عدم تعدد المعنى للفظ الواحد إلى تعدده[4].

---

[1]- القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تح. (محمد عبد المنعم خفاجي)، دار الجيل: بيروت، ط:3، (د، ت)، 33/1.

[2]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح. (محمد محي الدين عبد الحميد)، مطبعة محمد علي صبيح، (د- ط، د – ت)، 269/2.

[3]- ينظر: ضياء الدين قالش، القرائن في علم المعاني، ص21.

[4]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، معالجة التراث العربي للأنظمة النحوية، مجلة كلية دار العلوم، العدد الثاني والأربعين، جامعة القاهرة،(2007م)، ص ص 58-59.

**4- 1 مرادفات القرينة:**

أشرنا فيما سبق إلى وجود مصطلح القرينة في تضاعيف المصنفات التراثية، وأن جذوره ضاربة في التراث عمقا وامتدادا، وتحديدا في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجريين، وكثير من متقدمي النحاة والبلاغيين والأصوليين – وإن لم نجد للمصطلح ذكرا في مصنفاتهم – إلا أن مفهومه كان قد استقر في أذهانهم، غير أنهم قد عبروا عنه بمصطلحات أخرى، تعبِّر عن المفهوم ذاته[1].

فها هو ذا إمام النحاة سيبويه (ت 180هـ) يعبِّر عنه بلفظ **آية**؛ فقال ممثلا لإضمار المبتدأ: " وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار **آية** لك على معرفته فقلت: زيد وربي "[2]؛ فهذا اللفظ حال محل لفظ القرينة الحالية.

وعبَّر عنه أيضا بلفظ **الدليل**؛ فمن ذلك مثلا ما رآه قرينة على الزمن، حيث قال: " ويتعدَّى إلى الزّمان، نحو قولك ذهب لأنه بُنِى لما مضى منه وما لم يمض، فإذا قال ذهب فهو دليل على أنَّ الحدث فيما مضى من الزمان، وإذا قال سيذهب فإنه دليل على أنه يكون فيما يُستقبل من الزّمان، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه، كما أن فيه استدلالا على وقوع الحدث"[3]، فكل من الصيغة والحرف قرينة على زمن وقوع الحدث وهو دليل عليه.

وممن عبر عنها بهذا اللفظ أيضا المبرد (ت 285هـ)؛ حيث قال تعبيرا عن القرينة الحالية: " هذا باب المصادر التي تشركها أسماء الفاعلين ولا تكون واقعة هذا الموقع إلا ومعها **دليل** من مشاهدة فهي منصوبة على ذلك خبرا كانت أو استفهاما، وذلك قولك أقائما يا فلان وقد قعد الناس، وليس يخبر عن قيام مُنقَضٍ، ولا عن قيام تستأنفه"[4].

[1]- ينظر:أمل باقر، قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة ص: 6.

[2]- سيبويه، الكتاب، تح. (عبد السلام محمد هارون)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:3، (1408هـ- 1988م)، 130/2.

[3]- نفسه، 35/1.

[4]- المبرد، المقتضب، تح. (محمد عبد الخالق عظيمة)، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة (د-ط)، (1415هـ-1994م)، 169/2.

ومن الألفاظ التي استعملها العلماء عوضا عن القرينة لفظ "**الدلالة** "، يقول ابن الوراق (ت 381هـ): "وإنما جاز الإضمار في الأفعال، لأن في أوائلها حروفا تدل على الضمير، وحمل ما لا دلالة فيه على ما فيه الدلالة، لاشتراكهما في الفعلية؛ فهذا الذي يجوز في الأفعال دون الحروف و الأسماء"[1]

كما أشار الجاحظ (ت 255هـ) إلى أهمية القرائن في توضيح معاني الكلام، من ذلك بيانه لأثر أحوال المتكلم المقترنة بكلامه في الدلالة على مراده؛ من ذلك قوله: " الإشارة واللفظ شريكان، ونعم العون هي له، ونعم الترجمان عنه"[2]، فإشراك الإشارة اللفظ وإعانتها إياه قرينة حالية تدل على أغراض لم يدل عليها ظاهر اللفظ.

كما نلحظ أيضا أن البلاغيين ينظرون إلى المقام على أنه قرينة تسهم في عملية الكشف عن المراد من الخطاب، وتعد صحيفة بشر بن المعتمر(ت 210هـ ) وثيقة بارزة في هذا الشأن إذ يقول: " والمعنى ليس يشرف أن يكون من المعاني الخاصة وكذلك ليس يتَّضع بأن يكون من معاني العامة, وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال ومما يجب لكل مقام مقال"[3]، فالحال والمقام إطاران يشتملان على جملة من القرائن.

ويجدر بنا التنبيه إلى أن العلماء قد استخدموا عبارات للتعبير عن مصطلح القرينة ؛ فمن ذلك مثلا قول عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ): "...فأنت في هذا النحو من الكلام إنَّما تعرف أن المتكلم لم يرد ما الاسم موضوع له في أصل اللغة، بدليل الحال، أو إفصاح المقال بعد السؤال، أو بفحوى الكلام وما يتلوه من الأوصاف، مثال ذلك أنك إذا سمعت قوله:

ترنَّح الشَّرب واغتالت حُلومَهُمُ شمسٌ ترَجَّل فِيهم ثم ترتحل

استدللتَ بذكر الشَّرب, واغتيال الحلوم، والارتحال، أنه أراد قينةً[4]، ولو قال: ترجلت شمس، ولم يذكر شيئا غيره من أحوال الآدميين، لم يعقل قطُّ أنه أراد امرأة إلا بإخبارٍ مستأْنَفٍ، أو شاهدٍ آخرَ من الشواهد...."[1]؛ فإفصاح المتكلم بدلالة اللفظ بعضه على بعض في الكلام يعد إحدى القرائن الدالة على المعنى.

---

[1]– ابن الوراق، العلل في النحو، تح. (مها مازن مبارك)، دار الفكر: دمشق، ط:2، (1421هـ –2000م)، ص 112.

[2]– الجاحظ، البيان والتبين، تح. (فوزي عطوي) ، دار الصعب: بيروت، ط:1، 1968م: 78/1

[3]– الجاحظ، البيان والتبين، 136/1.

[4]– قينةً: أمة

ومنه كذلك قوله في كلامه على المجاز الحكميِّ: "و اعلم أنَّ من سببِ اللُّطف في ذلك أنَّه ليس كلُّ شيء يصلح لأن يُتعاطى فيه هذا المجازُ الحُكميُّ بسهولةٍ، بل تجدُك في كثير من الأمر، **وأنت تحتاج إلى أن تهيّىء الشيء وتصلِحه لذلك، بشيءٍ تتوخاه في النَّظم**"[2]

و ما هذا الشَّيء الذي تهيِّئه للمجاز الحكمي وتتوخاه في النظم لأجله إلاَّ القرائن المقاليَّة الدَّالة عليه، وما يحيط به من الكلام الذي يُحسِّن موقعه، ويُبين الجرجاني ذلك بقوله: " فهذه التهيئة وهذا الاستعدادُ في هذا المجاز الحكميِّ، نظير أنَّك ترَاك في الاستعارة، التي هي مجازٌ في نفس الكلمة، وأنت تحتاج في الأمر الأكثرِ إلى أن تمهِّد لها وتقدِّم أو تؤخر ما يُعلم به أنَّك مُستعيرٌ ومشبِّهٌ، ويفتحُ طريق المجاز إلى الكلمة"[3]؛ فهو لم يصرِّح بالمصطلح البتَّة، واكتفى بالكناية عنه؛ فقد استخدم عدة ألفاظ وعبارات للتعبير عنه.

أما في القرن السادس الهجري فنلاحظ أن الزمخشري (ت 538 هـ) قد استخدم مصطلح "**أمارة**" للتعبير عن معنى القرينة في قوله: " لما تمكن اللبس في نحو قولك: "زيد وعمرو ضاربه" لم يعلم أيهما الضارب فصار إبراز الضمير **أمارة** فاصلة استُمر على ذلك واطُّرِد في كل مكان لتقوية الأمارة وشد عضدها"[4].

ويعبر أبو البركات الأنباري بالمصطلح الازدواجي "**الأمارة والدلالة**" عن القرينة الحالية في سياق عرضه لحجج البصريين في رافع المبتدأ والخبر فيقول: " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: " إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية؛ لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات؛ **فالأمارة والدلالة** تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو

كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر؟ فكذلك ها هنا"[5].

---

[1]- الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر)، أسرار البلاغة، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني: القاهرة – جدة، (د، ط – د، ت )، ص320.

[2]- الجرجاني ، دلائل الإعجاز، تح. (محمود شاكر)، مطبعة المدني: القاهرة، (د ، ط – د ، ت )، ص298 .

[3]- الجرجاني، أسرار البلاغة، ص299، انظر: ضياء الدين قالش، القرائن في علم المعاني: ص 47.

[4]- الزمخشري ، المحاجاة في المسائل الخلافية، تح. (بهيجة باقر)، مطبعة أسعد: بغداد، 1973م، (د – ط)، ص.147

[5]- أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 39/1.

**5- القرائن اللغوية عند تمام حسان:**

يرى تمام أن العربية تعتمد في أداء عملها على مجموعة من القرائن تتضافر أو تتكامل فيما بينها لتحديد المعنى النحوي الخاص بالكلمة في الجملة، وهذه القرائن كما تراءت له تنقسم إلى قسمين: قرائن مقالية وقرائن حالية، والقرائن المقالية بدورها تنقسم إلى قسمين ( لفظية ومعنوية ) ، وهذه القرائن تحكمها قرينة كبرى يمكن أن نسميها أم القرائن النحوية جميعا وهي قرينة التعليق. ويشير مبدأ التعليق إلى العنصر الثالث من عناصر النظام مثلما تصوره تمام حسان.

**5-1- التعليق أم القرائن عند تمام حسان:**

وحسب تمام حسان إنَّ الذي يهم اللغوي من هذه القرائن هو قرائن التعليق التي تعد الإطار الضروري للتحليل النحوي الذي يسمى عادة "بالإعراب"[1]

يحسن أولا أن نوضح ما يريده تمام حسان بالتعليق قبل أن نشرع في عرض القرائن التي تتفرع عنها بنوعيها.

يعتبر التعليق كبرى القرائن في العربية، ومراده بها مجموع العلاقات النحوية التركيبية التي تحكم، أو تضبط موضع المفردة داخل الجملة، وذلك من حيث الترتيب والحذف والذكر، مما يجعل كل مفردة قادرة على أن تدل على ما يراد لها أن تدل عليه من المعاني النحوية،كالفاعلية، والمفعولية والوصفية والحالية وغيرها، فدراسة النحو وفق هذه العلاقات، أو الارتباطات القائمة بين الكلم، دراسة للتراكيب والإسناد[2].

فلولا مراعاة أحكام وضوابط قرينة التعليق هذه لما استطاعت كلمات ( زيد، يوم، ضرب، الجمعة، عمرا، شديدا، تأديبا، له، ضربا ) أن تدل على المعنى النحوي لكل منها، ولا على المعنى العام للتركيب، وذلك في قولنا: "ضرب زيد عمرًا يوم الجمعة ضربًا شديدا تأديبا له"، فإنك تحصل من مجموع العلاقات النحوية على مفهوم يجسد المعنى؛ فلولا مراعاتنا في هذا التركيب للأحكام التي تكوّن ما يعرف بالتعليق عند حسان لما أفاد ما أفاده، فالكلم جيء به ليفيد وجوه التعلق التي بين الفعل ضرب، وبين ما عمل فيه.وهذا ما يوضحه عجز كلمات هذا التركيب عن الإفادة عن المعاني النحوية إذا ما بعثرناها بلا ضابط معين[3].

---

[1]- تمام حسان ،اللغة العربية معناها ومبناها، ص189.

[2]- ينظر:محمد عبدو فلفل، دراسات نحوية ولغوية معاصرة، محاضرات، جامعة حماة، (2019 – 2020م )، ص 86

[3]- ينظر: كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، ط:1، 2009م، ص30-32.

أشار تمام حسان إلى أنه أخذ مصطلح التعليق من عبد القاهر الجرجاني، حيث يرى بأنه أخطر ما ورد على فكره، وأنه قد قصد به ما يقوم به المتكلم من إنشاء العلاقات بين أجزاء الجملة بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية؛ فالتعليق في رأيه كما كان في رأي عبد القاهر الجرجاني هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهمه على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية، لأنه هو الذي يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني النحوية الوظيفية. وهكذا ترى التعليق هو النحو في جملته لأن النحو هو مجموعة العلاقات السياقية[1]؛ فقد جعل تمام حسان قرينة "التعليق" أم القرائن النحوية جميعا[2].

والذي يبدوا من خلال ما تقدم أن القرائن المقالية "لفظية ومعنوية" هي التي تنظم العلاقات بين المعاني النحوية، لذلك أولاها اهتماما خاصا، وقد أوجزها في بحث له في الجدول الآتي[3]:

[1]- ينظر: تمام حسان، القرائن النحوية واطِّراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي، الرباط: 1974م، مج11، ج1، ص40، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص188-189.

[2]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص182.

[3]- تمام حسان، اطِّراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي: ص 41.

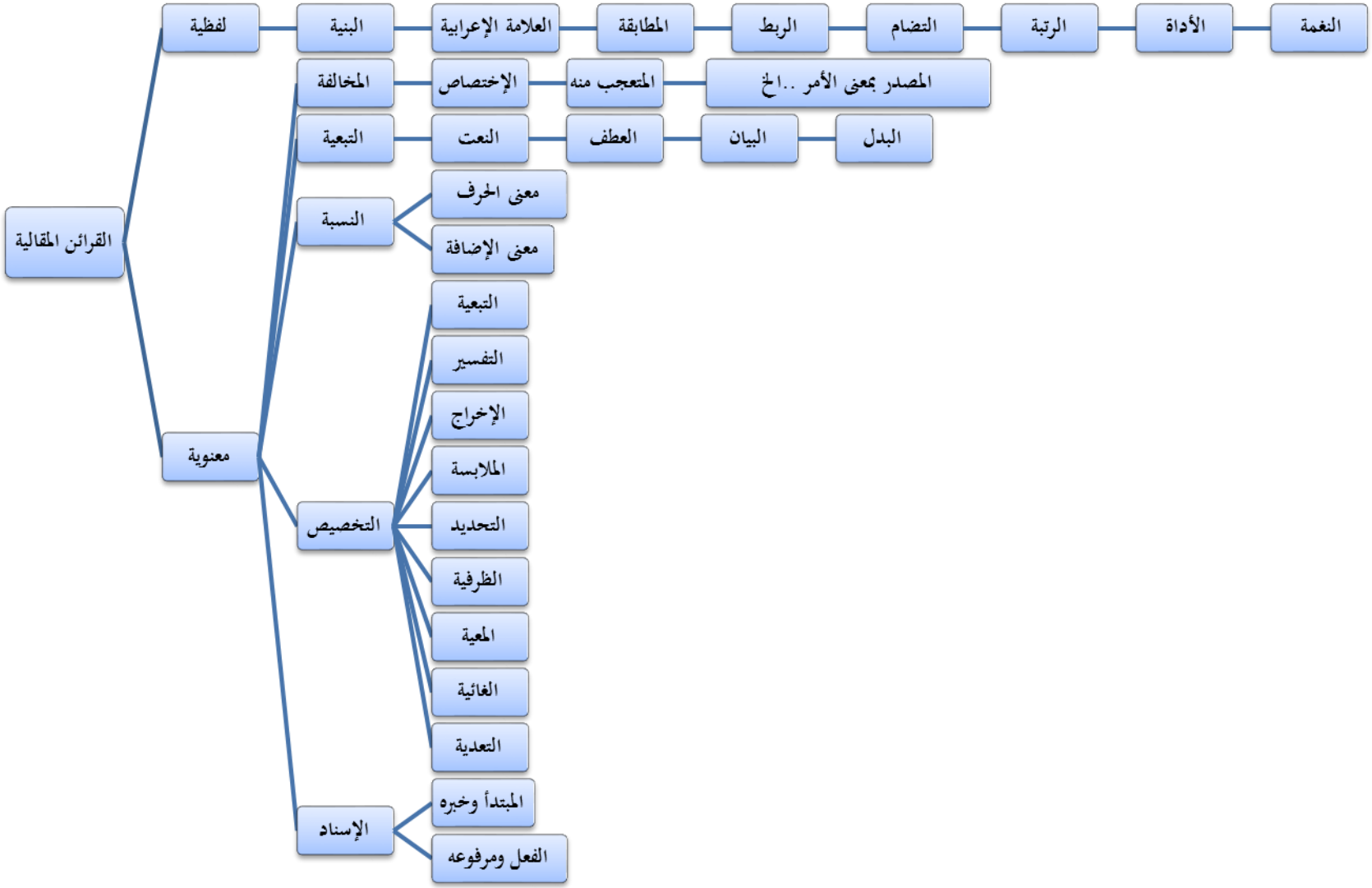
القرائن المقالية
لفظية
البنية
العلامة الإعرابية
المطابقة
الربط
التضام
الرتبة
الأداة
النغمة
المخالفة
الإختصاص
المتعجب منه
المصدر بمعنى الأمر ..الخ
التبعية
النعت
العطف
البيان
البدل
النسبة
معنى الحرف
معنى الإضافة
معنوية
التبعية
التفسير
الإخراج
الملابسة
التخصيص
التحديد
الظرفية
المعية
الغائية
التعدية
الإسناد
المبتدأ وخبره
الفعل ومرفوعه

**5-1-1- القرائن اللفظية:**

وهي عنصر من عناصر الكلام يستدل به على الوظائف النحوية، فيمكن بالاسترشاد لها بأن نقول هذا اللفظ فاعل، وذلك مفعول به أو غير ذلك[1]، فاحتياج التركيب لهذه القرائن مبعثه أن السياق كالطريق لا بد له من معالم توضحه ولا شك أن مباني التقسيم وما تبدوا فيه من صيغ صرفية وصور شكلية، وكذلك مباني التصريف مع ما تبدو به من لواصق مختلفة تقدم قرائن مفيدة في توضيح منحنيات هذا الطريق؛ ولكن السياق حتى مع وضوح الصيغ واللواصق يضل بحاجة إلى الكثير من القرائن الأخرى التي تتضح بها العلاقات العضوية في السياق بين الكلمات[2].

**5-1-1-1-العلامة الإعرابية:**

يعد الإعراب من أهم السمات التي تميز اللغة العربية عن كثير من اللغات، فقد أولاه النحاة المتقدمون اهتماما كبيرا إذ قد يتوقف على المعنى ، غير أن تمام حسان يرى أن هذه القرينة اللفظية قد أعطاها النحاة أكثر مما تستحق من الاهتمام؛ فهذه القرينة لها دور لا شك فيه في فهم الأبواب النحوية ولكنها بمفردها لا يمكن أن تكون عاملا في فهم التركيب، إذ كيف يمكننا أن نميز بها الأبواب النحوية حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا[3]، إنها وإن حددت الأبواب فإن ذلك التحديد مطلق عام من الناحية النسبية فيمكن لها أن تكون قيمة خلافية في تحديد المرفوعات عن المنصوبات والمجرورات فتكون الضمة مثلا دليلا عل أبواب كالفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر، لكنها وحدها لا يمكن أن تكون قيمة خلافية في تحديد أحد هذه الأبواب نفسها عن أخواته ومن ثم فنحن في حاجة إلى قرائن أخرى لتوضيح المعنى, لأن العلامة الواحدة لا تدل على أكثر من معنى واحد[4].

يبدو أن للعلامة الإعرابية دورا غير حاسم في التعبير عن المعاني، فتمام لم ينكر مالها من دور في بيان المعنى النحوي، غير أنه يرى بأنها تظل قاصرة وحدها عن التمييز فيما بين المعاني النحوية، إذ إنها في حاجة إلى قرائن أخرى لا تقل عن قرينة الإعراب أهمية في ذلك "فقيمتها موجودة باعتبارها قرينة من القرائن"[5]

---

[1]- تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب: القاهرة، ط:1، (1413هـ – 1993م )، ص7.

[2]- ينظر: أحمد كشك، النحو والسياق الصوتي،ص 27.

[3]- ينظر:تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 205.

[4]- ينظر: أحمد كشك، النحو والسياق الصوتي، ص28.

[5]- أحمد كشك، النحو والسياق الصوتي، ص29.

**5-1-1-2-الرتبة:**

من القرائن اللفظية في تحديد الباب النحوي، وهي علاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق، يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه[1]، والمراد بالرتبة النظام المعتمد في ترتيب الكلمات داخل التركيب النحوي؛ والرتبة ضربان محفوظة وغير محفوظة، الرتب غير المحفوظة من موضوعات علم البلاغة إذ اهتم بها علم المعاني الذي بين أغراض التقديم والتأخير ضمن دراسة للأسلوب لا للتركيب[2]، ومن الرتب غير المحفوظة في العربية الحالات التي يجوز فيها تقديم المفعول على الفاعل، أو على الفعل والفاعل معا، والحالات التي يجوز فيها تقدم الحال على صاحبها، وعلى صاحبها وعاملها معا وغير ذلك، أما الرتب المحفوظة "فتخص النحو، لأن أي خلل يمسُّها يجعل التركيب مختلا غير مقبول"[3] فتمثل بالحالات التي يجب فيها تقيد كل عنصر بمكانه، فلا يجوز له أن يتقدم أو يتأخر عن ملازمه، ومن هذا القبيل علاقة الفعل بالفاعل من حيث الرتبة، وعلاقة الجار بالمجرور، والمضاف بالمضاف إليه، والصلة بالموصول، والتابع بالمتبوع، و ما له الصادرة من الكلم كأدوات الشرط والاستفهام وغيرها بما بعده[4].

**الرتبة المحفوظة قرينة أساسية:**

يوضح تمام حسان أن الرتبة المحفوظة خاصة قرينة أساسية من القرائن اللغوية المتضافرة على توضيح المعاني النحوية للكلم سواء أوجدت العلامة الإعرابية أم لم توجد، ففاعلية (زيد) مثلا في قولنا "ضرب زيد عمرًا " لا تدرك من العلامة الإعرابية ومنها الرفع، بل من الرتبة المحفوظة المتمثلة في وجوب تقدم الفعل على الفاعل، لذا لو تقدم "زيد" المرفوع في مثالنا برفعة على الفعل "ضرب" لصار مبتدأ أو لم يعد فاعلا، فالفيصل في هذه الحالة بين الفاعلية و المبتدئية- من وجهة نظر تمام-هي الرتبة وليست العلامة[5].

[1]-تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ص209.

[2] -أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر: دمشق، ط:3 (1429هـ - 2008م):ص288.

[3] - نفسه: ص288.

[4]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ص207.

[5]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص208

كما قد يطرأ على الرتب غير المحفوظة ما يجعلها قرينة مهمة وذلك حين يقف تحديد الباب النحوي على أساسها عند غياب العلامة الإعرابية، وذلك نحو "ضرب موسى عيسى" و "أخي صديقي" إذ يتعين في موسى أن يكون فاعلا، وفي أخي أن يكون مبتدأ محافظة على الرتبة لأنها تزيل اللبس[1].

فالرتبة إذًا إحدى القرائن اللفظية التي تساهم في توضيح المعنى النحوي ولعل معظم الأمثلة التي تحتفظ فيها الرتبة لعدم كفاية العلامة الإعرابية لتحديد معنى الباب و وظيفته ومن ثم يحتاج الأمر إلى ضميمة أخرى تتعاون مع هذه العلامة على رفع اللبس وأمنه[2].

### 5-1-1-3- الصيغة:

من القرائن اللفظية التي يحدد بها الباب النحوي أيضا قرينة الصيغة، فمن المعروف أن للأسماء صيغها وأن للصفات والأفعال صيغها كذلك, فبالنظر إلى أبواب معينة كالفاعل والمفعول والمبتدأ نجد أن صيغ هذه الأبواب أسماء وحين ننظر إلى الفعل فإننا نجد فيه نواة الجملة الفعلية[3]، فبعض الأبواب النحوية يتطلب فيها صيغة بعينها فالمفعول المطلق يتطلب صيغة المصدر هو والمفعول لأجله مع الفرق بين طبيعة المصدرين . و الحال والصفة يتطلبان في صيغتهما أن تكونا من المشتقات والتمييز يطلب صيغة جامدة وهكذا[4].

ومن هنا فإن الصيغة قرينة لفظية على الباب، ودليل على الإعراب مما يوجب الاعتداد بالبنية الصرفية أن تكون قرينة نحوية. فنحن لا نتوقع للفاعل، ولا للمبتدأ أن يكونا على مبنى من غير المباني الخاصة بالاسم، أو المباني المنقولة إلى عالم الاسمية، فلو جاء فعل في هذا الموقع لكان بالنقل اسما محكيا... على أن معاني الصيغ الصرفية تكون وثيقة الصلة بالعلاقات السياقية فنحن نعلم أن الفعل اللازم لا يصل إلى المفعول به بغير واسطة ونعلم أيضا أن بعض الصيغ معناها اللزوم وذلك كالمطاوع والمبني للمجهول من المتعدي لواحد وأفعال السجايا مثل فعُل يفعُل بضم العين وغير ذلك فمعنى الصيغة الصرفية ينبيء عن علاقتها السياقية. ونحن نعلم أيضا أن

[1]- نفسه: ص209.

[2]- تمام حسان، أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية، مجلة كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة (1968 – 1969) ، ص 129.

[3]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص 210.

[4]- أحمد كشك، النحو والسياق الصوتي ص 32.

المتعدى من الأفعال ما وصل إلى المفعول به بلا واسطة ونعلم أن الثلاثي اللازم الذي يهمز أو يضعف يصير متعديا ومن هنا تصير الصيغة ودلالتها ذواتي أثر نحوي يتمثل في علاقتها السياقية[1].

و لمعاني الصيغ الصرفية أثر واضح في بيان المعنى كذلك، ففي جملةٍ يتصدرها فعل يدل على معنى المشاركة لابد من أن يأتي فاعلان معنى(أحدهما فاعل نحوي والآخر اسم معطوف عليه)، "تشارك علي و محمد" فمعنى المشاركة المفهوم من صيغة (تفاعل) لا يتحقق إلا من اثنين فأكثر، وفي جملة فعلها من أفعال فعُل يفعُل لا يتوقع مجيء مفعول به، لأن هذه الأفعال لازمة أصلا، وإن جاء بعد الفاعل هنا اسم منصوب أُعرِب تمييزا، لأن معنى المفعولية مفقود، نحو (كَرُم سعدٌ نفسا)[2].

### *5-1-1-4-* المطابقة

هي قرينة لفظية توثق الصلة بين أجزاء التركيب، وتعين على إدراك العلاقات التي تربط بين المتطابقين وإذا اختل شيء من المطابقة أصبحت الكلمات الواردة في التركيب مفككة العرى مما يؤثر في المعنى تأثيرا سلبيا[3].

وتكون المطابقة بين عنصرين من الكلام من جهات خمس[4]:

1- المطابقة من حيث العلامة الإعرابية، إذ لابد من الاشتراك في العلامة الإعرابية بين العنصرين الذين تربط بينهما علاقة تبعية من نوع ما كالعطف أو التوكيد...إلخ.

2- المطابقة من حيث الشخص"التكلم و الخطاب والغيبة"، إذ من المألوف أن يجانس الضمير ما يعود عليه من التكلم والغيبة و الخطاب.

3- المطابقة من حيث العدد، كتطابق الاسم والاسم، والصفة والصفة، والاسم والصفة، وما إلى ذلك، من حيث الإفراد والتثنية والجمع.

---

[1]- ينظر:تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 210-211

[2]- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات ص 289

[3]- نفسه ص 289

[4]- ينظر: تمام حسان، االلغة لعربية معناها ويبناها، ص212.

4- المطابقة من حيث النوع "التذكير والتأنيث" فإنه يكون أساسا للأسماء والصفات وضمائر التذكير والتأنيث.

5- المطابقة من حيث التعيين، أي من حيث التعريف والتنكير.

وتتضح هذه المطابقة بأنواعها السابقة كثيرا فيما يتصل بالأبواب النحوية التي تدخل في نطاق التوابع، فنحن نعلم أن النعت الحقيقي مثلا يطابق منعوته في النوع و العدد والعلامة والتعيين وتأتي بقية التوابع مطابقة لمتبوعها بقدر ما من هذه الصور[1].

فالمطابقة في كل جهة من الجهات الخمس تقوّي الصلة بين المتطابقين، فتكون المطابقة قرينة لفظية على ما بينها من ارتباط في المعنى، وتكون قرينة على الباب الذي يعبر عنه كل منهما، فبالمطابقة تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب، وبدونها تتفكك العرى، ويصبح المعنى عسير المنال، ويتضح هذا من المقارنة بين قولنا "الرجلان الفاضلان يقومان" وقولنا "الرجلان الفاضل يقومون"، ففقدان التركيب الثاني لصورة من صور المطابقة التي يطلبها، وهي مطابقة العدد، أدى ذلك إلى تفكك أوصاله، فأصبحنا أمام كلمات متراصة لا رابط ولا علاقة بين بعضها والبعض الآخر[2].

لذلك يمكن القول إن زوال المطابقة من جهة واحدة أو من جهات عدة يقضي على العلاقة الموجودة بين الكلمات والأبواب ويقضي على الفائدة من التعبير[3].

### *5-1-1-5-* الربط:

قرينة لفظية تدل على اتصال أحد المترابطين بالآخر[4]، وتعد هذه القرينة سمة غالبة في التركيب النحوي، ويعتمد عليها في التحليل النحوي، فهي التي تربط بين أجزاء السياق[5]، وتجعل السياق متماسكا في العبارة الواحدة، وذا جمل محكمة الصياغة؛ لذا فالربط له أهمية كبيرة في توضيح المعنى النحوي، والإخلال به أو إهماله

---

[1]- أحمد كشك، النحو والسياق الصوتي، ص33.

[2]- ينظر: احمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص289.

[3]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص213.

[4]- نفسه، ص213.

[5]- مصطفى حميدة، نظام والربط والارتباط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان ناشرون: بيروت-لبنان، ط:1، 1997م،ص 156.

يؤدي إلى تكوين تركيب نحوي مفكك العرى، سيء السبك, غير مقبول من الناحية النحوية الدلالية[1]، وهي تعمل على إنعاش الذاكرة لاستعادة مذكور سابق بوساطة إحدى الوسائل اللفطية التي تعين على الوصول إلى هذه الغاية[2].

ومما يحتاج إلى الربط فيما بينه من أجزاء الكلام الموصول وصلته، والقسم وجوابه، والشرط وجوابه، والمبتدأ وخبره، والحال وصاحبها، والصفة و الموصوف ونحو ذلك؛ والربط قد يكون بالضمير كما قد يكون بالحرف، أو بإعادة الكلام بلفظه ومعناه[3].

ومثال الربط بالضمير مثلا الربط بين الموصول وصلته من قولك حضر الذي أحبه، وقد يكون الربط باسم الإشارة كما في قوله تعالى:﴿ ولباس التقوى ذلك خير﴾ [الأعراف:26]، كما يكون الربط بالحرف كالفاء الرابطة لجواب الشرط، فتكون الفاء قرينة لفظية على أن ما اقترن بها هو جواب الشرط فحين نقول: إنْ رجلٌ منهم كلَّمك فكلمه، فالفاء هنا رابطة بين الجواب والشرط ولو أهملت لصح في "إن" التي في صدر الجملة أن تكون مخففة من الثقيلة وأن يكون فعل الأمر بغير الفاء على سبيل الاستئناف ولكن وجود الفاء أزال هذا اللبس الممكن[4].

الربط إذًا قرينة من القرائن التي تحفظ التركيب من الناحية النحوية وكما هو مقرر من إنَّ قرينة واحدة لا تكفي وحدها في تحديد الباب النحوي ومن دلائل ذلك تداخل القرينة نفسها فعود الضمير يجب أن يخضع لعنصر المطابقة، أي يطابق ما يرجع، وهذا ينطبق على كل قرينة[5].

### 5-1-1-6- التضام:

[1]- تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص88.

[2]- تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص109.

[3]- ينطر:تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص213.

[4]- ينطر: تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص215.

[5]- ينظر: أحمد كشك، النحو والسياق الصوتي، ص35.

هو أن يستلزم أحد العنصرين النحويين عنصرا آخر، وهو عند حسان له مفهومان متعاكسان؛ أولهما استلزام العنصر اللغوي في الجملة لعنصر لغوي آخر، وهو ما يعرف عنده بتضام الاستلزام، وثانيهما انتفاء عنصر لغوي لوجود عنصر لغوي آخر، ما يعرف بتضام التنافي[1].

وهو وسيلة شكلية لوصف بنية التراكيب النحوية، وتحليل بنيتها، ذلك أن أجزاء الجملة الواحدة، يحتاج بعضها إلى بعض في علاقة اعتمادية، كاعتماد الفعل على الفاعل في الجملة الفعلية، واعتماد المبتدأ على الخبر في الجملة الاسمية، واعتماد حرف الجر على المجرور، والمضاف على المضاف إليه[2]، فبين كل ثنائية من هذه الثنائيات علاقة تضام يستلزم وجود أحدهما وجود صاحبه، فإن لم يكن ذلك في اللفظ ففي التقدير؛ فالمضاف والمضاف إليه مثلا يتطلب أحدهما الآخر ويحذف كل منهما مع وجود القرينة، فحذف ما يعلم جائز، فالمعروف أن معظم عناصر الجملة عرضة للحذف بشرط أن يكون في السياق قرينة تدل على معنى هذا المحذوف الذي ما يزال معناه من لوازم التركيب، فقرينة المعنى المعجمي مثلا لا تسمح بأن يتعدى الفعل سأل إلى القرية في قوله تعالى: ﴿ وَاسأَلِ القرية ﴾ [يوسف:82] وهذه قرينة على مضاف محذوف والتقدير: واسأل أهل القرية؛ وقرينة التضام الاéستلزامية بين المبتدأ والخبر مثلا تدل على أن خبرا محذوفا في قولنا "زيدٌ" إجابة لمن سأل من عندك؟[3].

فالذكر إذا قرينة لفظية والحذف إنما يكون بقرينة لفظية أيضا ولا يكون تقدير المحذوف إلا بمعونة هذه القرينة وأهم القرائن الدالة على المحذوف هي الاستلزام وسبق الذِّكر وكلاهما من القرائن اللفظية الداخلة في مفهوم التضام[4].

فإذا كان التلازم هو قرينتنا اللفظية التي تحافظ على سلامة التركيب وصحة بنائه فإننا لا نرفض التنافي باعتباره قيمة عدمية تقوم بدور خلافي على أساسه يكون التفريق والتمييز بين الأبواب، فهو قرينة سلبية على المعنى يمكن بواسطتها أن نستبعد من المعنى أحد المتنافيين عند وجود الآخر فوجود "ال" مثلا يجعلنا نستبعد الإضافة المحضة ووجود التنوين يجعلنا نستبعد الإضافة كذلك[5].

---

[1]– ينظر : تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص217.

[2]– نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قاز يونس بينغازي، ط:1، 1996م، ص261.

[3]–ينظر: تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص218.

[4]– تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص220-221.

[5]– أحمد كشك، النحو والسياق الصوتي، ص36.

### 5-1-1-7- الأداة:

وهي من القرائن الهامة في الاستعمال العربي[1]؛ إذ تؤدي كل واحدة منها وظائف خاصة في التركيب النحوي[2]، وهذه الأدوات على نوعين:

- أحدهما: الأدوات الداخلة على الجمل فرتبتها على وجه العموم الصدارة.
- والثانية: الأدوات الداخلة على المفردات فرتبتها دائما رتبة التقدم.

ولكل أداة من هذه الأدوات ضمائمها الخاصة، فهي تتطلب بعدها شيئا بعينه، فتكون قرينة متعددة جوانب الدلالة؛ حيث تدل بمعناها الوظيفي، وبموقعها وبتضامها مع الكلمات الأخرى، وما يرتبط بها من علامات إعرابية كرفع المبتدأ ونصب الخبر بالنسبة لكان مثلا[3].

ويتضح دور الأداة جليا في الربط بين أداء الكلم، وهو ما يعرف بالتعليق كما لاحظنا، كما يتضح في كون قرينة الأداة هي الفيصل بين معنيين مختلفين، في مثل قولنا فهمت الشرح في مقابل قولنا فهمت و الشرح، فهنا قرينة العلامة الإعرابية وهي الفتحة، وقرينة الرتبة، غير قادرتين على التمييز في هذين المثالين بين معنى المفعول به، ومعنى المفعول معه، ولا يفرق بينهما هنا إلا قرينة الأداة، وهي واو المعية، فإن القيم الخلافية التي نشأت بين المفعول به في المثال الأول والمفعول معه وانعدامها مع المفعول به، فاجتمع في الواو أمر التفريق بين المعنيين فصارت هي القرينة الوحيدة الدالة على المفعول معه وأصبح عدمها قرينة المفعول به[4].

فالأداة هنا وسيلة لتحديد الباب النحوي وتبدو أهميتها من أننا لو اعتمدنا على قيمتي العلامة و الرتبة دونها في تحديد الفرق لما أمكننا التمييز بين البابين السابقين لأن كليهما يعتريه النصب وتتأخر رتبته على الفعل[5].

وبذلك يدلل تمام حسان على أن الأداة قرينة لفظية أساسية تعول عليها العربية في التعبير عن المعاني وتميز بعضها من بعض.

---

[1]- تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها ص 224.

[2]- أحمد محمد قدور، مبادئ السانيات ص 293.

[3]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 225.

[4]- ينظر: نفسه ص 225.

[5]- أحمد كشك، النحو و السياق الصوتي، ص 38.

### 5-1-1-8- التنغيم:

و المراد بالتنغيم تنوع الأصوات بين الارتفاع والانخفاض في أثناء الكلام. وهذا التنوع إنما يأتي نتيجة اهتزاز الوترين الصوتيين، فيتولد من ذلك نغمة صوتية، وتتفاوت النغمة الصوتية بين علو وهبوط اعتمادا على طبيعة اهتزاز الوترين[1]. ويعرفه ماريو باي "بأنه عبارة عن تتابع النغمات الموسيقية، والإيقاعات في حدث كلامي معين"[2].

فالتنغيم إذن هو الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق، فالجمل العربية تقع في موازين تنغيمية هي هياكل من الأنساق النغمية وتكون ذات أشكال محددة[3]. ومن المعلوم أن التنغيم يكون في الكلام المنطوق، وهو يقوم بدور دلالي يهدي إلى تفسير الجملة وينوع هذا التفسير من نغمة الإثبات إلى الاستفهام إلى غير ذا و ذلك، وهو بهذا التنويع يكشف عن المعنى الدلالي، فالتنغيم يعد قرينة صوتية كاشفة عن اختيار المتكلم لنوع معين من أنواع التفسير النحوي الدلالي، المسؤول في كثير من الأحيان عن تحديد عناصر الجملة المكونة لها، فهو يساعد في تفسير الجملة تفسيرا صحيحا يتوافق مع قصد المتكلم, فإذا قال قائل مثلا حضر علي، فإن الغرض من الجملة يختلف باختلاف الكلمة التي ينبرها المتكلم، فإذا زاد نبر الكلمة الأولى "حضر" فإنه يود أن يؤكد الحدث[4]

والتنغيم في الكلام يقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة، إلاَّ أن التنغيم أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة، لأن ما يستعمله التنغيم من نغمات أكثر مما يستعمله الترقيم من علامات، كما أنَّ النغمة تتحقق بوسائل صوتية متعددة، كالنبر والوقف والمد والوصل والفصل وما إلى ذلك[5].

---

[1]- حسن أحمد نوزاد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ص، 261.

[2]- ماريو باي، أسس علم اللغة, ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، (د-ط، د- ت)، ص93.

[3]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص 226.

[4]- ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، دار الشروق: القاهرة، ط:1 (1420هـ -2000م)، ص117.

[5]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص226-227، ينظر: أحمد كشك، النحو والسياق الصوتي، ص40.

### 5-1-2- القرائن المعنوية:

النوع الثاني من أنواع التعليق هو العلاقات السياقية أو ما يضعه الغربيون تحت عنوان syntagmatic relation، وهذه العلاقات ما هي إلا قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي كعلاقة الإسناد والتخصيص والتبيعة والنسبة[1].

### *5-1-2-1- قرينة الإسناد:*

هي العلاقة الرابطة بين طرفي الإسناد كالعلاقة بين المبتدأ و الخبر، والفعل و الفاعل، وتغدو هذه العلاقة عند فهمها قرينة معنوية على أن هذا مبتدأ و ذلك خبر، أن هذا فاعل وذاك مفعول[2]، كما تُعد الرابط الذي يقيم العلاقة بين المبتدأ و ما يليه، و به يكشف عما نسب إليه من حدث قام به أو وصف نسب إليه[3]و وهي قرينة اهتم النحاة بها اهتماما كبيرا، ويعدها حسان قرينة معنوية على فاعلية المسند إليه أو مبتدئيته، وعلى فعلية المسند أو خبريته، إذا أدركها السامع فهم ما يستمع، وإذا فهمها المعرب كان فهمه لها قرينة على تحليل الجملة، وذلك في ظل ظاهرة كبرى تحكم استخدام القرائن جميعا وهي ظاهرة تضافر القرائن[4]، فتمام حسان يرى بأن علاقة الإسناد لا تكفي بذاتها للوصول إلى هذا القرار لأنها يمكن أن تكون إسنادا في جملة اسمية أو إسنادا في جملة فعلية ويمكن أن تكون إسنادا خبريا وإسنادا إنشائيا ولذا فنحن بحاجة ماسة إلى استخدام القرائن الأخرى اللفظية لتضافر الجميع على إبراز الباب النحوي وفهمه[5].

ويوضح تمام حسان أن النحاة كانوا قد أدركوا قرينة الإسناد هذه، وأفادوا منها في تحليلهم لبعض التراكيب، وهو ما لاحظه في إعرابهم لنحو "يؤتي الحكمة من يشاء" حين يعربون "من" مفعولا أولا على رغم تأخرها و الحكمة مفعولا ثانيا مع أنه متقدم في اللفظ، وما ذلك إلا لإدراكهم ما بين هذين العنصرين من علاقة شبيهة بفكرة الإسناد، ذلك أن "من" هو الأخذ للحكمة في البنية الدلالية العميقة، والأخذ مسند إليه، أما الحكمة فهي

---

[1]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص191.

[2]- ينظر: محمد قدور، مبادئ اللسانيات ص، 284.

[3]- ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي: الرباط، ط 2، 1983،ص، 171.

[4]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص،193.

[5]- ينظر: أحمد كشك، النحو و السياق الصوتي ص، 41

المأخوذة، والخلاصة أن مراعاة الأخذية و المأخوذية هنا هي الاعتبار الذي يتم إعراب المفعولين طبقا له وهو اعتبار من قبيل قرينة الإسناد[1].

### 5-1-2-2- قرينة التخصيص:

التخصيص علاقة نحوية عامة تربط بين المعنى الإسنادي المستفاد من المسند، وبين طائفة من المنصوبات تشتمل على المفعولات الخمسة والحال والمستثنى والتمييز[2]، وهي قرينة معنوية تضم مجموعة من المعاني التي تقيّد الإسناد بجهة خاصة؛ وهي قرينة كبري تتفرع إلى قرائن معنوية أخص منها يمكن أن نحصر معانيها النحوية في الجدول التالي[3]:

| القرينة المعنوية | المعنى الذي تدل عليه |
|---|---|
| التعدية | المفعول به |
| الغائية | المفعول لأجله، المضارع بعد اللام وكي، الفاء ولن، وإذن... |
| المعية | المفعول معه والمضارع بعد الواو |
| الظرفية | المفعول فيه |
| التحديد والتوكيد | المفعول المطلق |
| الملابسة | الحال |
| التفسير | التمييز |
| الإخراج | الاستثناء |
| المخالفة | الاختصاص وبعض المعاني المتصلة بمعنى المخالفة |

[1]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص، 494

[2]- ينظر:تمام حسان، القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين المحلي والتقديري، ص42.

[3]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص194.

فقرينة التخصيص بناءً على هذا قرينة كبرى إذ تتفرع عنها عدة قرائن معنوية تمثلها تلك الأبواب النحوية ويعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة[1].

ومما تجدر ملاحظته أن هذه القرائن المعنوية المتفرعة عن التخصيص هي علاقات تكميلية للمعنى التركيبي إذ تضيف معنى زائدا على معنى الإسناد تعبِّر عنه بما تشتمل عليه من معانٍ نحوية، كتخصيص قرينة التعدية لعلاقة الإسناد التي بين الفعل وما أسند إليه في مثل قولنا في جملة "علَّم زيدٌ عمرًا" فتعليم زيد في مثالنا هذا قد خصِّص بتعديته إلى مفعول به "عمرو" دون غيره، ويمكن تخصيصها بتعدية أخرى لمفعول ثان (النحو) إذ يقتصر التعليم عليه: علَّم زيد عمراً النحوَ، وقل مثل ذلك في قرينة المعية الدالة على وظيفة المفعول معه وبقية القرائن[2].

فقرائن التخصيص إذن قرائن معنوية تكشف عن تقييد لعلاقة الإسناد أو ما يقع في حيِّزها بما يعبَّر به عما تشتمل عليه من معانٍ نحوية والذي لولاها لكان أعم.

### *5-1-2-3-* قرينة النسبة:

هي قرينة معنوية كبرى مثل التخصيص، تجعل علاقة الإسناد نسبية، وقد ميَّز الدكتور تمام حسان بين قيد التخصيص وقيد النسبة بأنَّ معنى التخصيص تضييق لتلك العلاقة ومعنى النسبة إلحاق لها[3]، ويستفاد معنى النسبة من الإضافة ومن معاني حروف الجر وهي قرائن تتفرع عن قرينة النسبة:

1- قرائن معاني حروف الجر: لقد استخدم النحاة القدامى حروف الجر على أنها أدوات تعليق ومن عباراتهم المشهورة قولهم "والجار والمجرور متعلق" فكلمة متعلق تفيد أن النحاة كانوا حريصين على شرح ما تفيده معاني الجر من تعليق على أنه ينبغي أن يعرف أن التعليق بين الجار والمجرور وما تعلق به إنما يكون بمعنى الحدث لا الزمن، فالتعليق بواسطة ما يفهم بالحرف من نسبة هو في حقيقته إيجاد علاقة نسبية بين المجرور وبين معنى الحدث الذي في علاقة الإسناد ، فإذا قلنا : جلس زيد على الكرسي فإن الكرسي تعلق بالجلوس بواسطة حرف الجر ولم يتعلق بالماضي؛ ففهم علاقة النسبة بين معنى الحدث والاسم المجرور يكون قرينة على المعنى الرابط بينهما[4].

---

[1]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 195

[2]-ينظر: أحمد خضير عباس علي، أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، ص 258.

[3]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص201.

[4]- ينظر: نفسه، ص202-204.

2- قرينة الإضافة: الإضافة نسبة بين المضاف والمضاف إليه، وهي نسبة تقييدية تتضح بما تفيده في المضاف من تعريف أو تخصيص عندما تكون الإضافة محضة[1]، فالنسبة في الإضافة تكون بين المتضايفين فقط الواقعين في نطاق الإسناد، لأن المضاف لا بد أن يكون أحد طرفي الإسناد أو واقعا في حيزه[2].

### 5-1-2-4- قرينة التبعية:

وهي القرينة التي يفهم بها ارتباط التابع بالمتبوع[3]، ومعنى هذا أنَّ المتبوع هو الحلقة التي يتوصل بها التابع إلى عناصر التركيب الأخرى، فالتوابع على تنوعها لا ترتبط بالجملة التي توجد فيها، إلاَّ من خلال متبوعها أياًّ كانت وظيفة هذا المتبوع وعلاقته في جملته؛ ولذلك يتوجه ارتباط التوابع للمتبوع نفسه[4]؛ ففهم العلاقات المختلفة للتبعية وما تشتمل عليه من معنى نحوي قرينة على أن الثاني تابع والأول متبوع.

فالتبعية هي قرينة معنوية عامة تضم فروعا هي: النعت والعطف والتوكيد والإبدال، وهذه الفروع الدالة على التبعية تتضافر معها قرائن لفظية كالرتبة، فرتبة التابع هي التأخر دوما عن المتبوع، والمطابقة بين التابع والمتبوع ولا سيما في الإعراب وهكذا[5].

وفي كل ما تقدَّم يتجلى أن للقرائن المعنوية أثرا في توجيه المعنى الوظيفي، وبخاصة إذا تضافرت مع القرائن اللفظية.

### 6- فكرة تضافر القرائن عند تمام حسان:

يرى تمام أن المسؤول عن توضيح عملية التعليق وتحديد المعنى الوظيفي للتركيب، ليس قرينة العلامة الإعرابية وحدها التي ربط النحاة بها إفادة الجملة وعلقوا المعنى بها، وإنما مجموعة من القرائن تتضافر و تتكامل بحسب طبيعة كل تركيب وتكوينه في أداء هذه الوظيفة[6]، ومن الممكن سقوط القرينة عند إغناء غيرها عنها، وإذا أدركنا ذلك

---

[1]- أحمد خضير عباس، أثر القرائن في توجيه المعنى في البحر المحيط، ص263.

[2]- ينظر: أحمد كشك، النحو والسياق الصوتي، ص43.

[3]- تمام حسان، القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، ص45.

[4]- محمد رزق شعير، الوظائف الدلالية للجملة العربية- دراسات لعلاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق، مكتبة الآداب: القاهرة، ط:1, 2007م، ص 190

[5]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص204.

[6]- ينظر: تمام حسان، القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين المحلي والتقديري ، ص62.

أمكننا تفسير كثير ما اعتبره النحاة القدامى شاذا أو قليلا أو نادرا أو خطأ، وهذا ما يمكننا من إدراك أن المناسبة الصوتية، دعت إلى إهمال العلامة الإعرابية في قوله تعالى: ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: 63] لأن قرينة الرتبة المحفوظة بين "إن" واسمها وخبرها، واقتران الخبر باللام، أوضحا أن لفظ "هذان" لا يمكن أن يكون إلاَّ اسم إن ومن ثم أهملت العلامة الإعرابية ولم يعد لها أي أهمية[1].

من هنا يظهر الخلاف بين تصور تمام حسان لعملية التعليق، وتصور النحاة لها؛ فهم قد ربطوا إفادة الجملة بالعلامة الإعرابية وعلقوا المعنى بها، في حين لم تكن العلامة الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن؛ بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواستطتها[2]، وهذا القول صادق على كل قرينة سواء أكانت لفظية أو معنوية؛ حيث يرى أن فكرة تضافر القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق[3]، ويضرب لنا مثلا للبرهنة على ما أورده حيث يقول: فإذا طُلب إلينا مثلا أن نعرب جملة مثل "ضرب زيدٌ عمرا" نظرنا في الكلمة الأولى "ضرب" فوجدناها قد جاءت على صيغة "فعل" ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على الفعل الماضي سواء من حيث صورتها أو من حيث وقوفها بإزاء "يفعل وافعل" وهي تندرج تحت قسم أكبر من بين أقسام الكلم يسمى "الفعل"، ومن هنا نبادر على القول بأن "ضرب فعل ماض"، ثم ننظر بعد ذلك في زيد فنلاحظ ما يأتي:

1. أنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة)
2. أنه مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية)
3. أن العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي الإسناد (قرينة التعليق)
4. أنه ينتمي إلى رتبة التأخر (قرينة الرتبة)
5. أن تأخره عن الفعل رتبة محفوظة (قرينة الرتبة)
6. أن الفعل معه مبني للمعلوم (قرينة الصيغة)
7. أن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب وهذا إسناده مع الاسم الظاهر دائما (قرينة المطابقة)

وبسبب كل هذه القرائن نصل إلى أن زيد هو الفاعل، وبنفس الطريقة مع "عمرا"[4].

[1]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص240.

[2]- تمام حسان، اللغة العرربية معناها ومبناها، ص205.

[3]- ينظر: نفسه، ص232.

[4]- نفسه ، ص232-233.

والسؤال الذي يطرح نفسه، ما الجدوى من الإحاطة بكل هذه القرائن، ما دام أن القرينة الإعرابية توصلنا رأسا إلى المعنى المراد، وهو أن الفاعل مرفوع, وأننا نستطيع التوقف عند هذا الحد، وهذا ما سنعرض له بالتفصيل مع محمد عبد العزيز عبد الدايم في الفصل الثاني في نقده لتمام حسان.

فالاعتماد على القرائن حسب زعم تمام حسان ينفي عن النحو العربي كل تفسير ظنِّي أو منطقي لظواهر السياق، وكل جدل من نوع ما لجَّ فيه النحاة حول منطقية هذا العمل أو ذاك، وحول أصالة بعض الكلمات في العمل، وفرعية الكلمات الأخرى، وحول قوة العامل وضعفه، أو تعليله أو تأويله مما ضخَّمت به كتب النحو دون طائل[1]، وكما هو متعارف عليه أن الوظيفة الأساسية للغة هي الإفهام والفهم، والوصول إلى المعنى بلا لبس تضمنه لنا القرائن المختلفة، ومن هنا لا حاجة للبحث عن العوامل، ولا إلى التماس تعليلٍ خارج النطاق اللغوي، كالعلل المنطقية التي نادى بها النحاة وأسرفوا في دراستها[2].

وكان المعين الأول الذي استقى منه تمام نظريته هو فكر الإمام عبد القاهر الجرجاني، الذي يعد من أبرز العلماء الذين أعطو للمعنى أهمية كبيرة في فهم الكلام؛ فقد اعترف تمام بعبقريته، حيث نجده يقول: أعترف لآرائه الذكية بقدر غير يسير من الفضل على الجزء الخاص بتناول المعنى النحوي والدلالي من هذا الكتاب حيث جرى الانتفاع أحيانا بعبارات هذا العلامة وأحيانا أخرى بإشاراته[3]؛ كما أشار إلى أن مبادرة الجرجاني بدراسته النظم وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق من أكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربية قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق و التركيب بل إنها لتقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب[4].

إذن فتضافر القرائن هي ظاهرة ترجع في أساسها إلى أنه لا يمكن لظاهرة واحدة أن تدل بمفردها على معنى بعينه ولو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النحوية وهذا يتنافى مع مبدأ تعدد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد[5].

---

[1]-المرجع السابق، ص232-233.

[2]- منصوري بلقاسم، الآراء النحوية في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، ص131.

[3]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص18.

[4]-ينظر: نفسه ، ص18.

[5]- نفسه، ص 193-194.

**7- القرينة والنظام النحوي عند تمام حسان:**

يتألف النظام اللغوي حسب تمام حسان من ثلاثة أنظمة؛ النظام الصوتي، النظام الصرفي، النظام النحوي، مع قائمة من الكلمات المعجمية التي تكون معينا صامتا للأنظمة الثلاث[1]؛ والذي يهمنا عرضه هاهنا هو النظام النحوي مع ما يحتاج إليه من قوانين النظام الصرفي أو الصوتي - ففهم النظام النحوي يقتضي الإحاطة بهذه الأنظمة -، فقد ذكر تمام حسان أن النظام النحوي مبني على الأسس الآتية[2]:

1- مجموعة من المعاني النحوية العامة كالخبر والإنشاء والإثبات والنفي والتأكيد وكالطلب بكل فروعه.

2- مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية

3- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة وتكون قرائن معنوية عليها حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية.

4- ما يقدمه علما الصرف والصوتيات لعلم النحو من المباني الصالحة للتعبير عن معاني الأبواب وتلك الصالحة للتعبير عن العلاقات، فليس النحو من المباني إلاَّ ما يقدمه له الصرف ومن هنا ندرك الترابط بين العلمين حتى يصبح التفريق بينهما صناعيا لا يبرره إلاَّ لرغبة في التحليل – ما سمَّاه بالقرائن اللفظية -.

5- وأخيرا تأتي القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق، وبين بقية أفراده كأن نرى الخبر في مقابل الإنشاء أو الشرط الإمكاني في مقابل الشرط الإمتناعي أو المدح في مقابل الذم أو الاسم المرفوع في مقابل الاسم المنصوب وهكذا.

فالناظر إلى هذا النظام بعمق يستطيع أن يقول إن نتاج هذا النظام الممثل في العنصرين الأولين ينبني أساسا على العناصر الثلاثة الأخيرة فما المعاني العامة والخاصة إلا صورة التراكيب النحوية التي تكونت من خلال العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة والتي هي قرائن معنوية وتكونت من المباني التي يقدمها علم الصرف في

[1]- نفسه: ص40.

[2]- المرجع السابق : ص36-37.

تكوين المعاني النحوية؛ فالصيغة الصرفية على حد تعبير الأستاذ أحمد كشك هي عبارة عن قالب نحن في حاجة إليه لتكوين البناء الكبير ألا وهو النحو[1].

فهذه الصيغة التي هي قالب لا يمكن أن تحمل طابعا نحويا أو تتشكل به إلا إذا أحكمت في هذا البناء بجوار الصيغ الأخرى تحت علاقات خاصة. هذه العلاقات هي القرائن، والتي تكونت من خلال القيم الخلافية التي هي عبارة عن مقابلات تقوم بين فرد من الجوانب الأربعة السابقة وغيره من الجوانب[2].

وقد رأى بعض الباحثين أن مخالفة تمام حسان للتراث النحوي العربي يرد في المقام الأول من حيث غياب النّص على التصور العام، في حديث النحاة العرب ونصوصهم، لجوانب الظاهرة النحوية على الرغم من إحاطتهم بجميع جوانبها في درسهم للتركيب النحوي للعربية بصورة تجعل الدارس يؤمن بأنهم قد صدروا عن تصور للظاهرة النحوية واضح في أذهانهم ودقيق في أحكامه ومتكامل في بنائه على الرغم من عدم نصِّهم عليه[3].

ومعنى هذا أن المخالفة لا تقع في إطار وجود هذه الجوانب، لأن نحاة العرب الأوائل قد تكلموا عليها، لكن ليس بالطريقة التي أوردها "تمام حسان"، فقد تمكن تمام حسان من وضع كل جانب في مكانه لمعرفة قيمة كل واحد في التركيب، فالتراث النحوي: إذا كان يعرف قيمة العلامة الإعرابية والصيغة الصرفية والرتبة والمطابقة وغير ذلك مما له دور في التركيب النحوي للعربية، وإذا كان يسجل العلاقات النحوية العامة والخاصة فإنه لا يرتبها على هذا النحو الذي يرتبها عليه عمل اللغة العربية معناها ومبناها[4]؛ فعمله يمكن أن يوصف بأنه إعادة صياغة للنحو العربي، وترتيب للأفكار اللغوية بوجه عام.

وفيما يأتي جدول يمثل النظام النحوي لتمام حسان، بحيث يوضح التشابك العضوي بين المعاني العامة "معاني أساليب الجمل" وبين المعاني الخاصة "معاني الأبواب المفردة"، وهذه المعاني العامة والخاصة هي ثمرة التداخل والتلاحم الذي يتم بواسطة العلاقات السياقية القائمة بين المباني الصوتية والصرفية لتنشىء فيما بينها معاني

---

[1]- ينظر: أحمد كشك، النحو والسياق الصوتي، دار الغريب: القاهرة، ط:1، 2006م، ص 25.

[2]- ينظر: أحمد كشك، النحو والسياق الصوتي ، ص 25.

[3]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام: القاهرة، ط:1، ( 1427هـ – 2006م )، ص 204-205.

[4]- ينظر: نفسه: ص 205

وظيفية وقيما خلافية، وهذه العلاقات السياقية هي القرائن المعنوية وهذه المباني الصوتية والصرفية هي القرائن اللفظية[1]

[1]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 190.

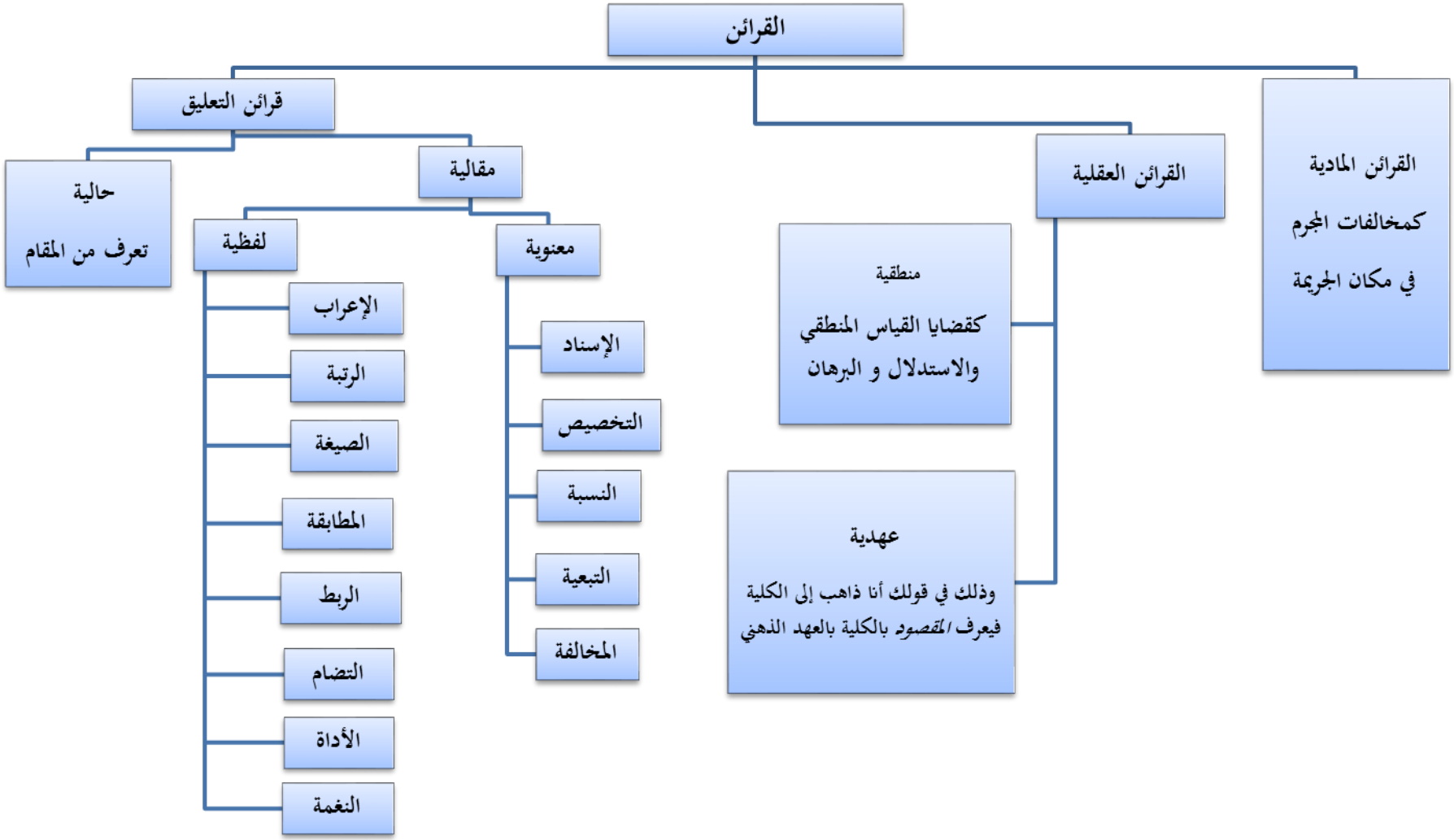
القرائن
قرائن التعليق
حالية
تعرف من المقام
مقالية
لفظية
الإعراب
الرتبة
الصيغة
المطابقة
الربط
التضام
الأداة
النغمة
معنوية
الإسناد
التخصيص
النسبة
التبعية
المخالفة
القرائن العقلية
منطقية
كقضايا القياس المنطقي
والاستدلال و البرهان
عهدية
وذلك في قولك أنا ذاهب إلى الكلية
فيعرف المقصود بالكلية بالعهد الذهني
القرائن المادية
كمخالفات المجرم
في مكان الجريمة

**8- القرينة و اطِّراح نظرية العامل النحوي عند تمام حسان:**

لا قت نظرية العامل بحثا عميقا، وجدلاً متصاعدا تستقبل مكتبتنا نتاجه يوما بعد يوم، إذ شهد البحث النحوي المتعلق بهذه المسألة ثورة أقامها ابن مضاء القرطبي, وتلقف كثير من الباحثين آراءه، فساروا على دربه في ثورته على العامل النحوي، والمناداة بإلغائه، فأخذ بعضهم في نقدها معددا الآثار السلبية التي جلبها على الكلام العربي، وعلى النحو العربي مكتفيا بذلك النقد دون أن يقدم بديلا، وتبنى بعضهم وجهات نظر مخالفة لما أدلى به متقدموا النحاة فقرن نقده ببديل يغني -من وجهة نظره- عن القول بنظرية العامل ويأتي في مقدمة هؤلاء الدكتور تمام حسان[151].

فقد صرَّح تمام حسان برفضه للعامل الذي قال به النحاة، يقول: " الحقيقة أن لا عامل، إنَّ وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة, وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، فإذا كان الفاعل مرفوعا مثلا فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع، دونما سبب منطقي واضح... فالمقصود من أية حركة إعرابية هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص، وقد جاءت هذه الحركة في نمطية اللغة على هذه الصورة لأن العرف ارتضاها كذلك"[152]؛ وبالتالي فقد نقض تمام حسان بكلامه هذا العامل نقضاً كلياً.

ويرى تمام حسان أن افتراض الإعراب في اللغة ينجُم عن تأثير الألفاظ بعضها ببعض، هذا مما يتنافى – في رأيه– مع التفكير المنهجي المستقيم لأن الكلمات ليست ذات قدرة تأثيرية تمكنها من إحداث تغير في أوضاع كلمات أخرى، فالكلمات لا إرادة لها على حد قوله[153]؛ فتمام يرفض فكرة أن تكون الحركات على أواخر الكلم في الجملة بأثر عامل لفظي أو معنوي، وبذلك يرفض العمل النحوي وأنه هو الذي يقوم بالرفع والنصب والجر والجزم ، ويرى بأن هناك قواعد في عرف اللغة هي التي ترفع وتنصب وتجر وتجزم.

---

[151]- ينظر: خالد بن صالح الحجيلان، اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود: السعودية، ط:1، (1421هـ)، ص 234.

[152]- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب: القاهرة، ط:4، (1421هـ – 2001م )، ص57.

[153]- تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب: القاهرة، ط:1، ( 1420هـ – 2000م )، ص 110.

ويرجع السبب الأساس في رفضه لفكرة العامل النحوي، إلى كون المنهج الوصفي اللغوي الحديث يقوم عنده على أساس ملاحظة اللغة المدروسة نفسها، ولا يقر بتدخل المنطق الأرسطي أو الفلسفة في دراسة اللغة، ويرى أنه ينبغي على الباحث اللغوي أن ينظر إلى اللغة باعتبارها مسلكا اجتماعيا يجري في نماذج معينة من الأداء، وأن المجتمع هو الذي يحددها بواسطة العرف قاصرا دراسته على الملاحظة والوصف والتسجيل[154]، فهدف الباحث اللغوي، هو الوصف عن طريق المنهج الصالح، والاستعمال الصحيح يجري حسب المعايير، وعلى المنهج أن يعترف بطبيعة اللغة، باعتبارها ظاهرة اجتماعية كالعادات والتقاليد، والدين والملابس، وطرق المعيشة في عمومها، فلا بد له أن يدرسها – اللغة– على نحو ما تدرس الظواهر الاجتماعية، بالملاحظة والاستقراء ثم التقعيد[155].

كما يرى تمام حسان بأن للغة منطقها الخاص مما يجعلها غير مناسبة لأن تدرس بأصول المنطق، وأنَّ ربط اللغة و المنطق برباط واحد فيه ظلم لكليهما[156]؛ لذلك حرص على إبعاد التعليل النحوي وهو أثر من آثار المنطق، وهو في نظره المسؤول عن خلق نظرية العامل؛ فهو بكلامه هذا يؤكد اعتماده على الوصف ونفوره من التعليل في دراسة اللغة، حيث يقول:" إن المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يعنى بالإجابة عن (كيف) تتم هذه الظاهرة أو تلك فإذا تعدَّى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن (لماذا) تتم هذه الظاهرة أو تلك لم يعد هذا منهجا علميا"[157].

لقد انجر عن رفض العامل رفض كل ما له علاقة به من أصول ومفاهيم وأحكام وقواعد؛ فالتعليل مرفوض مثلا، لأنه أثر من آثار خضوع الدرس النحوي عند العرب للمنطق الأرسطي، وهو المسؤول عن وجود نظرية العامل.[158]

والجدير بالذكر أن هذا النفور لم يمنع تمام حسان من تفسير ظواهر اللغة والكشف عن آليات عملها كما سنرى لدى الحديث عن نظريته "تضافر القرائن"، ودورها في تفسير ظاهرة الشذوذ في العربية، ولا شك

---

[154]– ينظر: تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص 22.

[155]– ينظر: نفسه، ص 22.

[156]– ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص27.

[157]– تمام حسان، الخلاصة النحوية: ص 50.

[158]– ينظر: بن صالح خالد الحجيلان، اتجاهات البحث في قضية الإعراب، ص251.

أن هذا التفسير القائم على ربط الظاهرة بمسبباتها مظهر من مظاهر تعليل الظواهر اللغوية؛ وإن كان قد صرَّح بذلك في معرض تسويغه تعويل اللغة على قرينة الرتبة عند غياب قرينة الإعراب، حيث يقول: "مع أنني أنفر من التصدي لتعليل الظواهر اللغوية أجدني مدفوعا هنا إلى ملاحظة أن عدم وجود قرينة العلامة الإعرابية في المبنيات قد جنح بها إلى قرينة الرتبه.."[159]؛ ويبدو أن ما دعا إليه تمام حسان يتعارض مع طبيعة النفس البشرية المفطورة على التعلق بمعرفة علل الأشياء ومسبباتها " فالمعروف أن النظرية العلمية يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيري ولا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال بل تبحث في الكيف وفي ما وراء الكيف"[160]؛ ولا شك في أن ما دعا إليه تمام حسان نظريا، كان يمارسه هو نفسه عمليا – واعيا أو غير واع–، لأن تجاوز السؤال إلى لماذا يؤدي إلى تفسيرات وتبريرات علمية تسهم في التوضيح لا سيما في المجال التعليمي.

وأهم ما نقد به تمام حسان النحاة، هو مبالغتهم في الاحتفاء بالعلامة الإعرابية، حيث يرى بأنها لا تعدو أن تكون قرينة واحدة من قرائن عدة، تعوِّل عليها اللغة متضافرة ومتعاونة في التعبير عن المعنى[161]؛ وأن النحاة أعطوها أكثر مما تستحق من الاهتمام، يقول: " كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظا من اهتمام النحاة، فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل وتكلموا عن الحركات ودلالاتها، والحروف ونيابتها عن الحركات ... حدث كل ذلك في وقت لم تكن العلامة الإعرابية فيه أكثر من نوع واحد من القرائن"[162]، واستدل بحجَّتين جعلت القول بالعامل لتفسير العلامات الإعرابية بحسب المواقع في الجملة، قاصرا عن تفسير المعاني النحوية وهي[163]:

**ـ افتقاد العلامة الإعرابية أحيانا.** فهذه القرينة كما يقول كثيرا ما نفتقدها في الكلام، وذلك في حالة الإعراب التقديري أو المحلي، والكلم المبني، والأسماء المقصورة والمنقوصة وغير ذلك من الحالات التي لا تعول

---

[159]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ص208.

[160]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال: الدار البيضاء – المغرب، ط:1، 1988م، ص58.

[161]– ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص 186.

[162]– نفسه ص205.

[163]– ينظر: نفسه، ص 231-232.

فيها اللغة على العلامة الإعرابية في معرفة المعنى النحوي للكلمة, فلو توقف المعنى عليها لتطرق اللبس إلى الفهم وهذا أسوء ما يبتلى به الاتصال اللغوي.

ـ **العلامات الإعرابية أقل من المعاني النحوية.** حيث يرى بأنه حتى عندما توجد العلامة الإعرابية تظل قاصرة وحدها عن التمييز فيما بين المعاني النحوية، فالمعاني النحوية أكثر بكثير من الحالات الإعرابية، مما يعني أن توجد العلامة نفسها في أكثر من باب نحوي.

ومن هنا كان الاتكال على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى، ثم إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النحاة إلى أن يبنوا نحوهم كله عليها عملا يتسم بالكثير من المبالغة وعدم التمحيص[164].

[164]- ينظر: نفسه، ص231-232، وينظر: نظرية القرائن النحوية – دراسة وصفية نقدية ص572-573.

# الفصل الثاني

# فرضية السمات عند محمد عبد العزيز عبد الدايم

عرف الدرس اللساني شيوعا ورواجا كبيرين في أواسط الدارسين العرب منذ أن تعرفوا على منتجات الثقافة الغربية، وانقسموا بين مجدد للتراث، وداعٍ للانفتاح على ما استجد به البحث اللغوي، وفريق ثالث وسط وقف من القضية باعتدال؛ وفي خضم هذا الواقع ظهرت أعمال اطلعت على مستجدات البحث في الغرب والمفاهيم التي توصلت إليها، من خلال وصف اللغات الأوروبية، فحاولت مقابلة ذلك بتأكيد أصالة الفكر العربي، وأن ما جاء في كتب التراث من آراء لغوية كان عربي الهوية ويصف قضايا لغوية عربية، ورفض أصحابها ما اعتبروه ادعاءات بتأثر الفكر العربي بالمنطق اليوناني، فاستطاعوا بذلك رد الاعتبار للدراسات اللغوية العربية، وأعادوا تقديم مفاهيمها في حلة جديدة تحاول الاستجابة للروح العلمية التي تميز بها الفكر اللغوي الإنساني الحديث؛ ضمن هذا التوجه ظهرت أعمال محمد عبد العزيز عبد الدايم، فقد سعى لوضع نظرية تواكب روح العصر، وتقابل في تميّزها وثرائها نظيراتها الغربية.

**أولا: مصطلح السمة لدى محمد عبد العزيز عبد الدايم:**

**1- السمة « feature » لغة واصطلاحا:**

**أ- لغـــــــــة:**

ورد في المعجمات العربية لفظ **سمة** تحت الجذر "**و س م**"، وهي تعني العلامة والأثر البارز، يقال: "وسمه وسمًا وسمةً " إذا أثر فيه بسمة أو كيٍّ "[1]، ومنه يقال بعير موسوم، أي قد وُسِم بسمةٍ يعرف بها إما كيَّة أو قطع في أذنه[2]، ولذلك سميت المكواة التي يُكوى بها البعير أو يُعلَّم بها، المِيْسَم, يقول ابن منظور "المِيسَمُ المكواة أو الشيء الذي يوسم به الدواب"[3]، ولهذا الأمر سُمِّي الموسم بهذا الاسم، يقول بعضهم: " الموسِم، وهو الوقت الذي يجتمع فيه الحاجُّ كلَّ سنة، كأنه وُسِم بذلك الوسم، وهو مَفْعِل منه اسم للزمان لأنه مَعْلَمٌ لهم "[4] وكذلك يقال امرأة ذات ميسم إذا كان عليها أثر الجمال[5]، ويقال توسَّمت في فلان خيرا أي رأيت فيه أثرا منه، قال:

توسَّمتــه لمــا رأيــت مهــابـه عليــه وقلت: المـرء مـن آل هــاشــم [6]

---

[1]- ابن منظور, لسان العرب, ص 635.

[2]- الأزهري، تهذيب اللغة، (تح.محمد عوض مرعب)، دار إحياء التراث العربي: بيروت, ط:1, 77/13.

[3]- إسماعيل بن حمَّاد الجوهري، الصحاح, (تح.أحمد عبد الغفور العطَّار)، دار العلم: بيروت, ط:4, 331/5.

[4]- ابن الأثير، النهاية في غريب الأثر، (تح.محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي)، المكتبة العلمية: بيروت, (د-ط, د-ت), 186/5.

[5]- ابن منظور, لسان العرب,ص 636.

[6]- الخليل بن أحمد الفراهيدي, كتاب العين, (تح.مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي), دار الهجرة, ط:2, (د-ت), 321/7.

**ب- اصطلاحـــــــا:**

السمة مصطلح عام يضم عددا كبيرا من المصطلحات الأكثر تخصصا، فقد شاع استخدامه في فروع الدرس اللغوي المختلفة، واستُخدم بصفة خاصة مرتبطا بالفونولوجيا والدلالة، للإشارة إلى الخاصية التي يرد عليها عنصر معين[1]، يقول دافيد كريستال ( David Crystal) » السمة " Featuer" مصطلح يستخدم في اللسانيات والصوتيات للإشارة إلى أي خاصية نموذجية أو ملحوظة ما للغة المنطوقة أو المكتوبة"[2].

و هي عند آخر : " feature الخصيصة المميزة لجزء لغوي ما، وتعتبر التأتأة والفأفأة والتلعثم في الكلام وما شابه ذلك من مميزات وخصائص اللغة المنطوقة"[3]،وبهذا فهي لا تخرج عن الخصيصة التي يكون عليها الشيء أو الحالة، أو الهيئة.

**2- مفهوم السمة النحوية عند محمد عبد العزيز عبد الدايم :**

يراد بالسمة النحوية أية خصيصة ترد عليها مختلف الكلمات أسماء وأفعالا وحروفاً، وذلك كأن ترد الأسماء على سمة التذكير أو التأنيث، أو التعريف أو التنكير، والأفعال على سمة البناء للمعلوم أو البناء للمجهول أو المطاوعة...إلخ[4].

ولا يراد بالنحوية ما يقابل الصرفية،لأنها تعد جزءا منها, وإنما يراد بها مجموع السمات الصرفية والنحوية على السواء[5]؛إذ نجد أنّ السمات النحوية يشتغل بعضها ببعض، وهو الأمر الذي يجعل هذه السمات تتداخل بين ما هو نحوي، وصرفي، لأن المعنى النحوي ينطلق من المعنى الصرفي[6].

---

[1]- JEAN DUBOI, dictionnaire de linguistique , Larouse- Bordas/VUE, 2002, Paris , la première édition 1994.p.

[2] -CRYSTAL, DAVID (1941), A dictionary of linguistics and phonetics, Blackwell publishing, 6th ed, 2008, p186.

[3] - Chalker, Sylvia & Weiner, Edmond (1994), the oxford dictionary of English grammar, oxford university press, second edition, p.155.

[4]- ينظر محمد عبد العزيز عبد الدايم، السمات النحوية للعربية ، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط:1،(1431هـ-2010م)، ص 42.

[5]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، السمات النحوية للعربية: ص34

[6]- بن سمعون سليمان، "السمات النحوية للعربية: بحث في الخصائص البنيوية لأقسام الكلم "، المؤتمر الدولي للّغة العربية، دبي، 11- 13أفريل 2019/ الموافق 6- 8 شعبان 1440، ص161.

ومما تلزم الإشارة إليه أيضا بخصوص لفظ النحوية في تعبير "السمات النحوية"، هي أنها تقابل السمات الطبيعية التي تحملها الأشياء والمسميات، إذ إن هذه المسميات تحمل سمات طبيعية تقابل هذه السمات النحوية[1].

**3- أساس مفهوم السمة عند محمد عبد العزيز عبد الدايم:**

أشار د. محمد عبد العزيز عبد الدايم إلى أن السمة «feature» ترددت في التحليل الصوتي ثم انتقلت إلى التحليل الدلالي، وأنه شاع استخدامها بصفة خاصة مرتبطة بهذين الفرعين[2].

فالسمة مفهوم استقاه محمد عبد العزيز عبد الدايم من اللسانيات الغربية الحديثة؛ إذ ربط بين ما أنجزه الدرس اللغوي وبخاصة الغربي، من أجناس نحوية وبين مفهوم السمات المميّزة distinctive Features في علم الأصوات، والمكونات الدلالية semantic components في علم الدلالة، فطرح بذلك فكرة السمة النحوية بوصفها مدخلا يمكن دراسة اللغة من جهته كما هو الأمر في دراسة الجانب الدلالي للغة من جهة السمات أو المكونات الدلالية ، ودراسة الصوت اللغوي من جهة السمات المميّزة للصوت[3].

ويرى محمد عبد العزيز عبد الدايم بأن مفهوم السمة يحدد بحسب مقابلها، فإنها:

1. إن كانت مقابلة للفظ أو العنصر اللغوي كانت على معنى "أي خصيصة مثل خصيصة الصيغة " voice" أو النوع "gender" التي تميز عنصرًا نحويًا " مثل الفونيم أو المورفيم"[4]

حيث ترد على هذا النحو حين تستعمل في الهيئات والأحوال التي لا تمثل عناصر مادية، كما يظهر في صفات الأصوات من جهر، أو همس، أو انفجار، أو احتكاك...، فهذه الخصائص التي ترد للصوت، هي هيئات وأحوال للهواء الصادر من الرئتين، تحوله هذه الهيئات إلى أصوات متمايزة بعضها عن بعض، وهي ما لا نستطيع أن نعده عنصرا ماديا على الرغم من أن الصوت يتكون من خلالها "ويعني ذلك أن مصطلح السمة لم يرد مع

---

[1]- محمد عبد العزيز عبد الدايم، السمات النحوية للعربية، ص 34.

[2]- ينظر: نفسه، ص27-28.

[3]- ينظر: نفسه، ص- ص 25،29 .

[4]-Feature. Retrieved Avril 21, 2020, from:

https://www.merriam-webster.com/dictionary/feature.

نقلا عن محمد عبد العزيز عبد الدايم، أصول النحو: النظرية والمنهج، ص497 .

الوحدات اللغوية ابتداءا من الأجزاء الصوتية "segmants " فما فوقها من مقاطع وكلمات...إلخ، وإنما مع الهيئات والأحوال"[1].

بالإضافة إلى ذلك فإن مما تنبه إليه الأستاذ محمد عبد العزيز عبد الدايم أنه وعلى الرغم من اتساع مصطلح السمة لكل سمة ترد للوحدة اللغوية سواء أكانت مميزة لها عن غيرها تشارك في فصلها عنها أم غير مميزة فقد درج استخدام المصطلح على قصره على السمة المميزة، فاللغويون يتكلمون في الأعم الأغلب عن السمة المميزة، لأن السمات غير المميزة لا تعنيهم في الدرس اللغوي إلا عرضا، وأي حكم لغوي عندهم لا يصلح أن يميز عنصرا لغويا لا يتكلمون عنه، فهم لا يتكلمون عن تذكير المفعول به وتأنيثه لأنه لا يمثل خصيصة للمفعول به[2].

2. إن كانت السمة مقابلة لخصيصة لا تمثل سمة، كانت هذه السمة تحمل قسمي العلامة والقرينة، وتكون بذلك على معنى مطلق السمة سواء أكانت علامة أم قرينة؛ إذ إن السمة في دلالتها الاصطلاحية الدقيقة تتسع لكل من العلامة والقرينة[3].

ومن ثم فالسمة عنده تشمل الأمرين ما يكون علامة، و ما يكون قرينة؛ و ما يجعلنا نفرق بينما إذا كانت السمة علامة أم قرينة هي الوظيفة أو القصد.

ويمكن توضيح الفرق بين هذين المفهومين بشكل موجز من خلال مثال التأنيث؛ فإنه عندما ترد في الفعل تاء:

أ- تكون علامة على تأنيث المرفوع بالفعل فاعلا أو نائبا عنه.
ب- ويمكن أن تكون قرينة تحدد الفاعل وتميزه عن المفعول[4].

ومما تلزم الإشارة إليه هنا هو أن كلام محمد عبد العزيز عبد الدايم عن اتساع مصطلح السمة لكل من العلامة والقرينة، هو كلام خاص بالنظام النحوي للعربية، بخلاف المعنى الأول للسمة فهو يعبر عن مفهوم السمة في اللسانيات العامة.

[1] - محمد عبد العزيز عبد الدايم, أصول النحو: النظرية والمنهج بناء معاصر لعلم الاستدلال اللغوي, مركز النشر العلمي: جامعة الملك عبد العزيز, جدة, ط:1, (1440هـ- 2019م), ص497.

[2]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، أصول النحو: النظرية والمنهج, ص 498.

[3]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، أصول النحو: النظرية والمنهج ، ص498.

[4]- ينظر: نفسه، ص498.

وعليه فقد طرح محمد عبد العزيز عبد الدايم مصطلح السمة ليكون جنسا جامعا لقسمي العلامة والقرينة؛ إذ يقال للسمة اللغوية: إنها علامة إذا كانت نصًّا فيما تدل عليه، كعلامة الإعراب التي هي نص في حالة الإعراب، باعتبارها دالاً أصيلاً يُجعل للشيء ليدل عليه على جهة القصد[1].

ويقال عنها أنها قرينة عندما ترد دون أن تكون نصا مقصودا إلى ذلك، تفيد الشيء عرضا لا قصدا، بمعنى أنها يمكن أن ترد علامة لشيء ما، ثم تفيد بالإضافة إلى ما تفيده أمرا آخر نتيجة إفادتها لهذا الشيء، كتاء التأنيث التي ترد لإفادة جنس الفاعل، ولكننا يمكن أن نستفيد منها الفاعلية، وليس فقط جنس الفاعل، كما في "أكرمت ليلى مصطفى"، عرفنا من التاء تأنث الفاعل وهذه وظيفتها الأساسية، واستفدنا منها بشكل عرضي الفاعلية بعد غياب علامة الإعراب[2].

ومن هنا فنحن أمام ثلاثة أصناف من السمة حسب محمد عبد العزيز عبد الدايم:

1. سمة تدل بشكل أساسي فهي علامة.
2. سمة تدل بشكل عرضي فهي قرينة.
3. سمة لا تفيد شيئا في المعنى النحوي؛ فلا هي علامة ولا هي قرينة، كعلامة التأنيث في المفعول ، فهي لا تمثل شيئا بالنسبة للمفعول به، أي أنها ليست سمة تفيد شيئا فيه، "ويمكن أن يكون هذا االقسم الأخير قسما مقابلا للقسمين الأولين، أي أن نجعل السمة نوعين، سمة ذات دلالة تنقسم إلى قسمين علامة وقرينة، وسمة غير ذات دلالة؛ وهذه سمة لا نتطرق إليها، ولا تلزمنا إلا إذا أردنا أن نفرق بين ما يدل وما لا يدل"[3].

4. **نظام أداء المعنى النحوي "نظام السمة":**

عرض الأستاذ محمد عبد العزيز عبد الدايم نظرية "نظام السمة" بوصفها سلة جامعة للعلامة والقرينة معا، فهو غير مقتنع بأن العلامة القرينة ولا بأن القرينة علامة، ويرى بأن مصطلح السمة يفك طرفا من هذا الاشتباك, وهو طرح يقدمه مقابلا لنظرية "تضافر القرائن".

[1]- محمد عبد العزيز عبد الدايم, النظرية اللغوية في التراث العربي, دار السلام, القاهرة, ط:1 (1427هـ-2006م), ص : 225-226.

[2]- ينظر: نفسه: ص: 225.

[3]- ينظر: محمد عبد الدايم،أصول النحو: النظرية والمنهج ، ص 498.

إذ إن هذا النظام يُعرف بأنه يتصل بجانب الوسيلة التي تستخدم لبيان الإعراب، ويتم بها كشف العلاقات التركيبية والمعاني النحوية، من خلال السمات التي تُوظَّف علامةً على المعنى النحوي أو قرينة؛ ويعد هذا النظام هو النظام الأساسي لأداء المعنى النحوي[1].

وهو نظام متصل بنظام العمل من جهة أن العمل يقتضي عددا من العلاقات التي تقوم بين أطراف التراكيب،إذ تمثل السمة اللغوية عنصرا يشارك في تشكيل اللغة، ولا ينظر إليه إلا بصفته جزءا من تشكيل هذه اللغة[2].

وقد تفطن محمد عبد العزيز عبد الدايم للفرق القائم بين العلامة والقرينة في الكشف عن المعنى النحوي، بدراسته الواعية العميقة للنحو من ينابيعه الأولى، إذ تنبه إلى أنه لا يوجد نحوي قط متقدماً أو متأخراً وصف علامة الإعراب بأنها قرينة، وكان بوسعهم أن يستخدموها، ولكنهم لم يفعلوا لأنها لا تصلح أن توصف بالقرينة متى بقيت مرتبطة بالإعراب[3]؛ وأن ما قال به تمام من أنه لا فرق بين علامات الإعراب والقرائن المختلفة، كلام فيه نقض لامتياز العلامة الإعرابية على غيرها من مختلف السمات النحوية؛ وأن تصوره "تضافر القرائن" يمثل نظرية موازية للتصور التراثي للسمات النحوية التي توظفها اللغة للتعبير عن المعاني النحوية؛ إذ يرى محمد عبد العزيز عبد الدايم بأن التراث النحوي يقوم على نظرية تفيد كون العلامة الإعرابية هي التي يناط بها في المقام الأول المعنى النحوي، وأنه قد أضاف إلى العلامات الإعرابية عددا من السمات النحوية وغيرها ووصفها بأنها قرائن على المعنى النحوي، ولم يجعلها علامات كعلامات الإعراب؛،فالتراث العربي يفرق بين ما هو أصل وما يأتي عرضا، فهو يفرق بين ما هو علامة وما هو قرينة؛ ولم يفعل ما فعلته دراسة اللغة العربية معناها ومبناها في تسويتها بين العلامة والقرينة للكشف عن المعنى النحوي[4].

ويذهب محمد عبد العزيز عبد الدايم إلى أننا لو تأملنا المواضع التي ينصُّ فيها التراث اللغوي على ضرورة ورود القرينة، وجدنا أنها تجتمع في الخروج على الأصل، وهو ما يلتفت إليه القزويني بقوله: " فالكلام الخالي من

---

[1]- ينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص224.

[2]- نفسه: ص225.

[3]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، نظام السمة العربية بين نظريتين، الندوة العلمية لقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم، السعودية، ص5.

[4]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، معالجة التراث النحوي للأنظمة النحوية، مجلة كلية دار العلوم، العدد الثاني والأربعين، جامعة القاهرة، 2007، ص ص: 53-54.

التعقيد اللفظي ما سلم نظمه من الخلل ، فلم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم ، أو تأخير ، أو إضمار ، أو غير ذلك ،إلا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية ، أو معنوية كما سيأتي تفصيل ذلك كله، وأمثلته اللائقة به"[1]، والحقيقة أن هذا الأمر يكشف أوضح فرق بين العلامة والقرينة في تراثنا اللغوي، وهو أن العلامة لأداء المعنى كأداء علامات الإعراب للمعاني النحوية وأداء علامات العدد لمختلف دلالاته، وعلامات النوع للمعاني ودلالتيه...إلخ، وأن القرينة لحفظ المعنى عند التَّرخُص، وكأن القرينة هي المسوِّغ للترخص بترك سمة لغوية تؤدي دلالة ما[2].ويتأكد كون القرينة لحفظ المعنى لا لأدائه من أنه لو كانت القرينة منوطة بأداء المعنى للزم ذكرها واحتاج غيابها إلى تفسير[3].

و قد وجد محمد عبد العزيز عبد الدايم بمراجعتة لنموذج نظرية العامل أن له فرضية أساسية، وهي ما يمكن تسميتها بفرضية تكامل العلامة والقرينة والتي يتزواج فيها مصطلحا العلامة والقرينة بشكل واضح، وإن غلب استخدام العلامة على استخدام القرينة؛ وبذلك يمكننا القول إن هذه النظرية ناتجة عن تقويم عام للنظرية التراثية للسمات التي توظفها اللغة[4].

كما أن هناك ملحظًا آخر يلزم الالتفات إليه، وهو أن محمد عبد العزيز عبد الدايم قد فرَّق بين ثلاثة أنواع من السمات، وأنَّه قد بيّن من أن هذا نابع من استنطاقه للتراث العربي وتقصيه ؛ فقد تنبَّه القدماء وعلى رأسهم ابن جني إلى اختلاف العلامة عن القرينة، ، فالعلامة نص أصيل في دلالتها أما القرينة فهي سمة مقارنة يستعان بها عند غياب ماهو نص في الدلالة وبناءا على هذا الفرق لم يصف النحو العربي العلامة الإعرابية بالقرينة اعتمادا على أنها نصٌّ في المعنى النحوي، أما ما سواها فإننا نلجأ إليه ليكون علامة تكميلية أو بديلة على المعنى النحوي[5]؛ وبهذا فقد جعل ابن جني تغير أواخر الكلم هو العلامة، أي جعله الدَّال الأساسي القصدي، فلا وظيفة له في التركيب إلا ارتباطه بالموقع النحوي للكلمات المعربة، وهو من ثم يؤديها بشكل قصدي لا عرضا، بالإضافة إلى ذلك فهو لم يقصر إفادة موقع الكلمة على تغير أواخر الكلم، فهو لا يقول بأن العلامة الإعرابية

---

[1]- الخطيب القزويني " جلال الدين محمد بن عبد الرحمن"، الإيضاح في علوم البلاغة، (تح. إبراهيم شمس الدين) ، دار الكتب العلمية: بيروت، ط:1، (1424هـ – 2003م)، ص 17.

[2]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، معالجة التراث النحوي للأنظمة النحوية، ص 59-60.

[3]- نفسه، ص60.

[4]- ينظر: محمد عبد الدايم، أصول النحو: النظرية والمنهج ، ص506.

[5]- ينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي, ص226.

هي الدال الوحيد على الموقع النحوي، وإنما يقول بمشاركة دوال أخرى في ذلك[1]؛ فقد جعل الإبانة عن المعاني بالألفاظ لا بعلامة الإعراب فقط, وقد نصَّ على ذلك بقوله: "الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ..."[2]، ويعني هذا أنه يجعل الإبانة عن المعنى النحوي بسمات اللغة المختلفة فضلا عن المعنى والحال[3].

بالإضافة إلى ذلك نجد أن ابن جني يفرق بين سمات اللغة المختلفة في أداء المعنى النحوي؛ إذ جعل أصل الإبانة للإعراب، ثم جعل من ورائه سمات العدد والنوع والمعنى والحال والإشارة, ومن ورائها سمة الرتبة، وأن ترتيب هذه السمات يظهر من أننا لا نلجأ إلى الرتبة حتى نفقد سمة الإعراب وسمات العدد والنوع والمعنى والإشارة والحال.[4]

ومما تلزم الإشارة إليه هنا هو أن ما قلنا به من تفريق ابن جني بين العلامة والقرينة في الدور الإعرابي، وأنه يرى بأنها تعمل بنظام المرشحات؛ هو كلام استنتجه محمد عبد العزيز عبد الدايم من قراءته لنصوص ابن جني، فهو قراءة محمد عبد العزيز عبد الدايم لكلام ابن جني.

يمكننا القول إن هذا راجع لفهم محمد عبد العزيز عبد الدايم لصنيع النحاة اللغويين العرب وعلى رأسهم ابن جني؛ إذ جعل الدَّوال على المعنى النحوي وفق تصوره لمراد ابن جني كما يلي:

**أصناف السمات النحوية في بيان المعنى النحوي وفق تصوُّر د.محمد عبد العزيز عبد الدايم[5]**

[1]- ينظر: أصول النحو العربي: النظرية والمنهج، ص ص 206-207.

[2]- ابن جني, الخصائص، 35/1.

[3]- ينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 202.

[4]- ينظر: نفسه، ص 203.

[5]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، الظاهرة النحوية وأنظمتها في العربية، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد الثامن والثلاثون، 2006، ص 76.

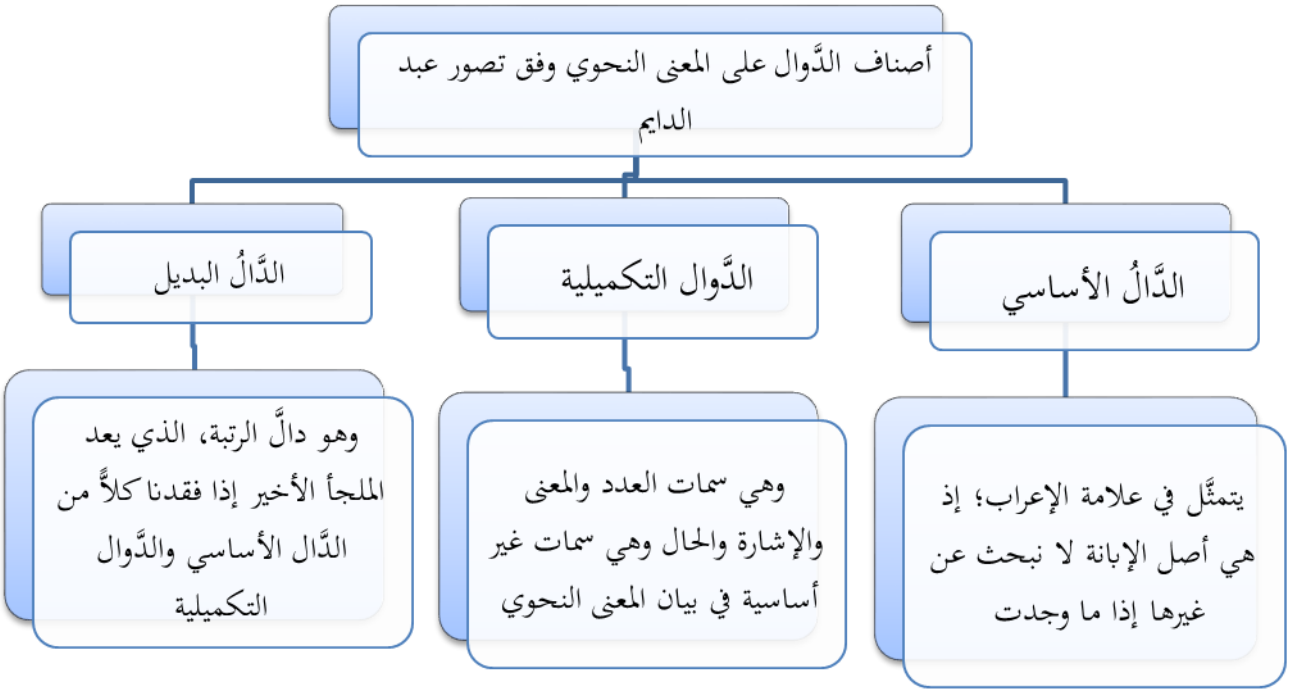


والحقيقة أن وصف هذه الأنواع الثلاثة من الدَّوال بالأساسي والتكميلي والبديل يرجع إلى طبيعة الاعتماد عليها[1].

ويفيد ما سبق أنَّ سلَّم العلامة والقرينة يتمثل في تقدم العلامة، وتوسط القرينة التي لا تفقد دلالتها عندما تعمل بصفتها قرينة كما في قرينة التأنيث، وتأخر القرينة التي تفقد دلالتها حين تعمل قرينة كما في قرينة الرتبة، كما يؤكد تأخر الرتبة إلى أن العلامة قد جاءت لتحريرها وهو الذي يجعلها مقيدة إذا ما فقدت العلامة والقرائن الأخرى التي يمكن أن تغني عن الرتبة؛ أي أنَّنا نبدأ بإثبات العلامة وإفادتها للدلالة، فإن غابت العلامة نلجأ إلى ما سوى الرتبة من القرائن فنعاملها بوصفها دالاً تكميليًا، فإن غابت العلامة ولم تتوافر قرائن سوى الرتبة لجأنا إلى الرتبة بوصفها القرينة الأخيرة؛ إذ لا يمكن القول باجتماع أكثر من علامة أو قرينة على أداء الدلالة الواحدة، فإنه متى قامت علامة أو قرينة بأداء المعنى النحوي، لم تشاركه علامة أو قرينة أخرى[2].

[1]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، الظاهرة النحوية وأنظمتها في العربية، ص76.

[2]- ينظر: أصول النحو العربي: النظرية والمنهج، ص 508-511.

ومما تلزم الإشارة إليه هنا هو أن محمد عبد العزيز عبد الدايم قد سمَّى الرتبة دالا بديلا لأنه يرى بأنه يفترق عن الأولين الأساسي والتكميلي في أمر مهمٍّ، وهو أنه يقوم بوظيفة بلاغية في المقام الأول، وقد استُعير للدلالة النحوية عند غياب الدَّوال النحوية، وأنها آخر ما يوظف لكشف المواقع النحوية[1]؛ " إذ لا منطق لإفادة دلالة بلاغية في تركيب لم تحدد دلالته النحوية الأساسية"[2].

ويرى محمد عبد العزيز عبد الدايم بأن اللغة ذات دلالتين تركيبيتين، الأولى دلالة أساسية، نصفها بأنها دلالة لغوية، والثانية دلالة جمالية نسميها دلالة بلاغية، يعني أن أي تركيب لغوي وفق تصوره يحمل دلالتين، أولاهما لغوية، والثانية بلاغية، وقد تم توزيع المعطيات اللغوية عليهما؛ فالمعطيات اللغوية واحدة، إذ لا يوجد هناك معطى لغوي، وآخر بلاغي، إنما لدينا معطيات لغوية، يخدم بعضها الدلالة الأساسية أي النحوية أو التركيبية العامة، ويخدم بعضها الآخر الدلالة الجمالية فوق الأساسية أي البلاغية، فاللغة قد أناطت الدلالة النحوية بتغيير أواخر الكلم، وأناطت الدلالة البلاغية – من اهتمام واختصاص...إلخ – بالرتبة، وجعلت بينهما أدوات تمنع الرتبة من أن تفقد دورها كعلامة على المعنى البلاغي لتستخدم قرينة على المعنى النحوي، يعني أن اللغة خصصت جزءا من معطياتها لأداء الدلالة النحوية، وخصصت جزءا ثانيا لأداء الدلالة البلاغية[3].

يرى الطيب دبة أن ما قال به محمد عبد العزيز عبد الدايم من أن الرتبة في الأساس هي قيمة بلاغية، وأنها تستعار لآداء المعنى النحوي عند غياب الدوّال النحوية، هو كلام فيه فصل بين النحو والبلاغة، إذ يشير هذا الكلام إلى أن هناك معطيات لغوية خاصة بالنحو، وأخرى خاصة بالبلاغة، وذلك مما ينكره الواقع، ففي المحصلة نحن ندرس اللغة كنظام واحد. بالإضافة إلى ذلك يرى بأن الرتبة في الأصل هي معطى لغوي لا بلاغي، ولا يوجد فرق بينها وبين المعطيات اللغوية الأخرى من تعريف وتنكير وذكر وحذف...إلخ، وأن وظيفتها البلاغية تبدأ عندما تنتهي وظيفة النحو، فما يطرأ على الجملة من تغير لم يكن ليدرك لولا مقابلتها بالأصل[4].

[1]– ينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 203.

[2]– أصول النحو العربي: النظرية والمنهج، ص 476.

[3]– محمد عبد العزيز عبد الدايم، محاضرة صوتية، 29جوان2020، 14:43

[4]– الطيب دبة، محاضرة جهود محمد عبد العزيز عبد الدايم النحوية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، 2018/04/22.

**5. في نقد محمد عبد العزيز عبد الدايم لتمام حسان:**

اشتهر عن التراث النحوي أنه أخذ بمفهوم العامل في تحليله للتركيب النحوي، إذ يحدد به وحدات الجملة، فيبين العلاقات بينها، والتي تجعل بعض التراكيب صحيحة، وبعضها الآخر غير صحيح؛ كما ارتبطت فكرة العامل بالعلامة الإعرابية، التي أرّقت الكثير من الباحثين المحدثين، وحاولوا التنصل منها لما فيها من تعقيدات[1].

ولهذا نجد بعض المعاصرين، قد قدَّموا نظرة مغايرة لما رأوه هم من حصر النحاة للنحو في تراثنا العربي في العلامة الإعرابية، فخالفوا بذلك بعض ما جاء به الأقدمون؛ وقد كان تصور تضافر القرائن النحوية من أبرز هذه التصورات التي قدِّمت في إطار تحديد الدرس النحوي، إلا أنَّ طرحه هذا شابه الكثير من القصور مما جعله عرضة للنقد.

ولعل أبرز من اعتنى بدراسة مدونة تمام حسان النحوية دراسة نقدية هومحمد عبد العزيز عبد الدايم؛ فقد سجَل لتمام حسان ريادته العلمية في ميدان البحث اللساني العربي الحديث، ولكنه مع ذلك يأخذ على محاولته جملة من المآخذ، من خلال قراءته الفاحصة للتراث النحوي، فضلا عن تتبعه للنقد الموجه لتعاطي تمام حسان مع التراث، استطاع أن يرصد مجموعة من المآخذ، لاحظها محمد عبد العزيز عبد الدايم وسجلها على تمام حسان كالآتي:

- إن ما قال به تمام من انحصار النحو في العلامة الإعرابية، وأنَّهم أولوها أكثر مما تستحق، هو "في الحقيقة نقد يطرح قضية الظاهرة الكلية الرئيسية في النحو العربي"[2]، فاحتفاء النحاة بالعلامة الإعرابية وعنايتهم بها، يرجع إلى كونها تمثل الدال الأساسي القصدي للعلاقات النحوية، إذ إنَّها هي أصل الإبانة، ولا نبحث عن غيرها إن وجدت، وأنها هي التي يناط بها الكشف عن الدلالات النحوية في المقام الأول[3]؛ إلا أنَّ هذا لا ينفي إدراك النحاة لسمات العربية، حيث إنَّهم لم يتركوا سمة من سمات العربية إعرابا وترتيبا وتعيينا ومطابقة...إلخ، إلا وقد أولوها عنايتهم وأتموا ضبطها دون تقصير[4].

[1]- محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص235.

[2]- أصول النحو العربي: النظرية والمنهج، ص472.

[3]- ينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 202.

[4]- ينظر: نفسه ، ص201.

وبيّن محمد عبد العزيز عبد الدايم أن العامل لا يقتصر على تفسير الحركات الإعرابية فقط كما نظر إليه بعض الدارسين، بل يقوم كذلك بتفسير مختلف جوانب التركيب من تعلُّق وإعراب ومطابقة وترتيب....إلخ[1].

- إن تمام حسان لم يفرق بين ما يؤدي الدلالة بشكل أصلي، وما يؤديها بشكل عرضي؛ حين رأى أنه لا فرق بين علامات الإعراب التي تؤدي الدلالة بشكل أصلي، والقرائن المختلفة التي يناط بها حفظ المعنى عند تخلف علامة الإعراب، التي تكون في الأصل لدلالة ما، ثم ترد لإفادة دلالة أخرى عرضا، لا أصلاً؛ ومن ثم يطلق النحاة على تاء التأنيث إذا أفادت تحديد الفاعل قرينة؛ وذلك مراعاة لكونها لا تدل على الإعراب بشكل أساسي وإنما عرضا[2].
- إنه تبنى مصطلح القرينة ليكون شاملا لما هو علامة، وما هو قرينة على السواء[3]،فقد ذهب إلى استوائهما و جعلهما ضرباً واحداً، وأن العلامة لا تنماز عن القرينة بشيء، وهذا يظهر في ضم العلامات إلى القرائن والحديث عما اصطلح عليه بتضافر القرائن في أداء المعنى النحوي؛ إذ يرى محمد عبد العزيز عبد الدايم بأن ذلك مما يتناقض مع تراثنا النحوي الذي يرى تمايز العلامة والقرينة وكونهما ضربين مختلفين، لا ضربا واحدا، وذلك بمراجعة استخدامهما وتوظيفهما في هذا التراث؛ فقد استخدم التراث النحوي العربي مصطلح علامة الإعراب مع حركات الإعراب وحروفه، ولم يستخدم مصطلح العلامة مع غير حركات الإعراب وحروفه، كما استخدموا مصطلح القرينة مع ما سوى علامات الإعراب؛ وأنه إذا أردت أن تصف ما يكون من علامات لتغير أواخر الكلم بالقرينة، فا لتصفه بأنه قرينة على شيء آخر غير الإعراب[4].
- إنه لم يشترط غياب العلامة لعمل ما سواها من القرائن؛ فنظرية القرائن ابتداء لا تفرق بين علامة وقرينة حتى تستلزم غياب دالّ العلامة من أجل أن تعمل الدوالّ الأخرى[5].
- إنه لا يمكننا أن ننظر إلى الإعراب، والمطابقة، والرتبة، والتضام بوصفها قرائن على المعنى النحوي، وأن ذلك اختزال لوظيفتها في اللغة؛ إذ إنها في الحقيقة أنظمة لا ترد بوصفها قرائن على نحو مطرد؛ فإن الإعراب علامة المعنى النحوي وليس قرينة له بالمرة، فهي أنظمة لغوية في المقام الأول وقرائن بصفة عارضة.[6]

---

[1]- نفسه، ص237.

[2]- ينظر: أصول النحو العربي: النظرية والمنهج، ص 475-511

[3]- أصول النحو العربي: النظرية والمنهج، ص511.

[4]- ينظر: معالجة التراث العربي للأنظمة النحوية، ص53-54.

[5]- أصول النحو العربي: النظرية والمنهج، ص511.

[6]- ينظر النظرية اللغوية في التراث العربي، ص208،209.

- إنه يقول بافتراض توازي الدوال جميعا في الإفادة، لا تتابعها، وهو الأمر الذي ينعكس في المصطلح العام له "تضافر القرائن"، حيث يرى بأن الإعراب لا يتم بواحدة منها دون غيرها[1] " وهذا فيه نقض لامتياز العلامة الإعرابية على غيرها من مختلف السمات النحوية"[2].

فالقول باجتماع أكثر من علامة وقرينة على أداء الدلالة الواحدة، هذا مما ينكره التراث النحوي، إذ يقوم التراث على نظرية تفيد أنه متى قامت علامة أو قرينة بأداء الدلالة، لم تشاركه علامة أو قرينة أخرى، فإن غابت العلامة الإعرابية، تكفي قرينة واحدة للدلالة، إذ لا مجال للحديث عن غيرها من الأمور ما أمن اللبس، لما في هذا من اهدار للقرائن[3].

ويذهب محمد عبد العزيز عبد الدايم إلى أن جعل الكشف عن المعنى منوطًا بعدد من القرائن لا بمجرد علامة الإعراب، هو عمل فيه إهدار للقرائن، و اختزال للتركيب النحوي في المعاني النحوية التي تؤديها[4].

- أن نظرية القرائن هي نظرية في مؤشرات الموقع النحوي، لا في حقيقة الإعراب، فهي لم تنطلق من متغير الظاهرة، وهي تغير أواخر الكلم، وإنما انطلقت من الدلالات النحوية التي جمعتها تحت دلالة التعليق[5].
- إنه افترض دلالة نحوية جامعة أسماها دلالة التعليق، وفصلها عن الدلالات النحوية الأخرى المختلفة من إسناد وتخصيص ونسبة وتبعية[6].

**6. الأجناس النحوية: تعريفها وتسميتها ونماذجها:**

يتصل مصطلح الأجناس النحوية لدى محمد عبد العزيز عبد الدايم بمصطلح السمات النحوية إذ تمثِّل السمات الحالات التي تكون عليها أي وحدة من وحدات اللغة، وتمثل الأجناس تلك المفاهيم العامة التي تَجْمعُ هذه السمات، فالأجناس ليست هي الحالات المختلفة للألفاظ أو سماتها النحوية نفسها، بل مجموعات هذه

[1]- أصول النحو العربي: النظرية والمنهج، ص 511.

[2]- النظرية اللغوية في التراث العربي، ص209.

[3]- ينظر: أصول النحو العربي: النظرية والمنهج، ص511.

[4]- ينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص209.

[5]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، نظام السمة العربية بين نظريتين، الندوة العلمية لقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم، السعودية،4،5.

[6]- أصول النحو العربي: النظرية والمنهج، ص512.

الحالات أو فئاتها[1]؛ إذ لم يكتف د. محمد عبد العزيز عبد الدايم بجمع مختلف السمات الواردة في وحدة لغوية ما، بل قام بالكشف عن علاقة السمات بعضها ببعض فقد عالج السمة النحوية ، وبيَن دلالتها بالإشارة إلى علاقتها بالجنس، كما في سمات الإفراد والتثنية والجمع والتي تمثّل ثلاثة عناصر تندرج كلّها تحت جنس واحد هو جنس العدد وتمثّل أفراده المتقابلة[2].

وهكذا يرى محمد عبد العزيز عبد الدايم أن عرضه للسمات النحوية في أجناس أو أصناف هو بداية لوضع نظام للسمات يكشف عن العلاقات القائمة بين السمات الواردة تحت كل جنس من أجناسها المختلفة إذ الاكتفاء بسرد السمات دون بيان تصنيفاتها وتجميعاتها المختلفة لا يمثل إضافة ذات بال بالنسبة لدرسنا النحوي المعاصر[3].

ومما تجدر الإشارة إليه هنا إلى أنَّ النحاة العرب قد استشعروا ما يقوله الآن اللُّغويون المحدثون وإن اختلف التعبير الاصطلاحي والمنهج، فقد أشار محمد عبد العزيز عبد الدايم إلى أن اللغويين العرب وعلى رأسهم ابن جني، كانوا يلحظون مفهوم السمة، وذلك على نحو أولي ودون وضع هذه السمات في نظام جامع عام[4].

بالإضافة إلى ذلك فقد أشار بعض اللغويين المعاصرين إلى التفات اللغويين العرب القدامى في مباحثهم الصرفية المختلفة وعلى رأسهم ابن جني إلى علاقة السمات بعضها ببعض واندراجها تحت أجناس محددة إذ يقول: "ويورد ابن جني في الخصائص كلاما كثيرا يمكن أن يندرج تحت ما يسمى "بالفصائل النحوية"، وذلك كحديثه عن التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، على أنه من الواضح أنه لا يعالج كل هذه المسائل كما تعالجها كتب النحو، وإنما هو يقدم أمثلة لخصائص العربية في بعض الظواهر، وهو منهج نجده معمولا به في معظم الأعمال التي قدمها الدرس الحديث"[5].

ويمكن أن نجد في نصوصنا النحوية التراثية ما يعالج الجوانب المختلفة لنظام الأجناس النحوية وأفرادها في عدة مواضع متفرقة غير مجموعة، ومن ذلك ما عالجوا بها جوانب التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع وغير

[1]- ينظر: السمات النحوية للعربية ،ص 45.

[2]- ينظر: نفسه، ص30.

[3]- ينظر: السمات النحوية للعربية، ص64.

[4]- ينظر: نفسه، ص32.

[5]- عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية: بيروت، (د-ط، د-ت)، ص155.

ذلك من الأوجه المختلفة للأجناس النحوية[1]، مما يوضح مدى استيعاب التراث اللغوي للصورة العامة التي ترد عليها الأجناس النحوية في النظام اللغوي[2].

يمكننا بصفة عامة القول، إن اللغويين العرب القدامى قاموا بمعظم العمليات اللازمة لتحديد الحالات التي تكون عليها وحدات اللغة المختلفة، وأن ما قام به محمد عبد العزيز عبد الدايم هو جمعه لمختلف هذه الحالات وتصنيفها في جملة الأجناس التي يمكن أن تصنف فيها إذ حاول من خلال عمله جمع ما لم يجمع، ومناقشة ما تم جمعه معا من قبل هذه السمات[3].

- **تعريف الأجناس النحوية grammatical categories**

إنَّ مصطلح الجنس في عرف الاستعمال الشائع بين أفراد المجتمع اللغوي، مصطلح عام جدا يستعمله النحاة بطرق مختلفة، يقول الكفوي: "الجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ العام، فكل لفظ عمَّ شيئين فصاعدا فهو جنس لما تحته"[4]، ومن ثمة أُستخدم مصطلح الجنس عدة استخدامات في الدرس اللغوي كمفهوم عام يتم إدراج مجموعة من العناصر اللغوية تحته تتقاسم سمات مشتركة، وهو الأمر الذي يفيده بعض اللغويين، إذ يُقال عن الصورة العامة التي تحرك في إطارها مصطلح الجنس category : "الجنس صنف يشمل عددا من الوحدات لها وظيفة واحدة تعدُّ إحدى سمات هذا القسم"[5].

وقد ضبط معجم لونجمان للسانيات التطبيقية هذه الأجناس ببيان حدِّها من خلال تحديده لدائرة الأفراد التي تمثل الأجناس النحوية، إذ يقول عن الجنس النحوي: " صنف أو مجموعة من الوحدات التي تؤدي وظائف واحدة أو متشابهة في لغة معينة، من ذلك مثلا الحالة الإعرابية والشخص والزمن والجهة إذ تُعدُ أجناسا نحوية"[6].

فقد نصَّ اللغويون على أن تصنيف السمات في أجناس تجمعها لا يعني أن هذه مجرد أفراد للجنس؛ إذ يلزم أن يكون بينها علاقات معينة، يقول بعضهم في ذلك: "يتضمن الجنس اللغوي، بصفة عامة، أكثر من كونه

---

[1]- السمات النحوية للعربية، ص88.

[2]- ينظر: نفسه، ص105.

[3]- ينظر: نفسه، ص109.

[4]- الكفوي، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص339.

[5]- Chalker Sylvia& weiner , The Oxford dictionary of English grammar,p 59.

[6]- Richards, Jack & Richard Schmidt (1985), longman Dicionary, England: Longman group limited, Fourth edition, p253.

تجميعا لعناصر، أو تنظيما داخليا، ويشكِّل علاقات خاصة بين عناصره، إذ يقرر اللغويون، من خلال المقارنة بين هذه التنظيمات المختلفة، أنها ذات خصائص مشتركة في حالات كثيرة على الأقل"[1].

وفصّل في تعريف الأجناس النحوية أيضا الأستاذ محمد عبد العزيز عبد الدايم، إذ تمكّن من خلال مراجعة أفراد الأجناس النحوية وأصنافها المختلفة من وضع حدٍّ ضابط يخص هذه الأجناس، ويجمع مختلف أصنافها، قال:" الأجناس النحوية هي تلك الفئات أو الأقسام العامة التي تصنَّف فيها السمات النحوية أو الحالات التركيبية الشكلية التي ترد عليها مختلف كلمات اللغة وتراكيبها سواء أكانت هذه الحالات الشكلية ترتبط بأوجه مختلفة من الدلالة أم لا ترتبط"[2]، ويعني هذا التعريف أن الأجناس هي تلك المفاهيم العامة التي تجمع السمات النحوية للكلمات التي تمثل الحالات المختلفة للكلمات.

وقد بيَّن من خلال بحثه بأن الأجناس ليست هي الحالات المختلفة للألفاظ أو سماتها النحوية نفسها، بل مجموعات هذه الحالات أو السمات، أي أن لديه شيئين متمايزين، هما: الأجناس نفسها، والحالات التي تندرج تحت هذه الأجناس؛ ويمكن أن نقدم تخطيطا يبيِّن تصوُّر دراسته لافتراق الحالات المختلفة التي ترد عليها كلمات اللغة أو السمات النحوية التي تحملها الألفاظ، وتلك الأجناس أو الأصناف التي يمكن أن تقسَّم إليها هذه الحالات من خلال النموذج الآتي[3]:

| الجنس النحوي | العدد | | | النوع | | الإعراب | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السمات النحوية | إفراد | تثنية | جمع | تذكير | تأنيث | رفع | نصب | جر | جزم |

فقد نصَّ د. محمد عبد العزيز عبد الدايم على أن تصنيف هذه السمات في أجناس تجمعها لا يعني أن هذه السمات مجرد أفراد للجنس؛ إذ يلزم أن يكون بينها علاقات معينة؛ إذ الاكتفاء بسرد السمات دون بيان تصنيفاتها وتجميعاتها المختلفة لا يمثل إضافة ذات بال بالنسبة لدرسنا النحوي المعاصر[4].

[1]- ينظر:السمات النحوية للعربية، ص63.

[2]- نفسه: ص45.

[3]- ينظر: السمات النحوية للعربية، ص 45-46.

[4]- ينظر: نفسه، ص ص 63-64.

- **تسميات الأجناس النحوية:**

تعددت التسميات العربية المقابلة للمصطلح الأجنبي grammatical categories، فقد اتخذ سبيله في درسنا اللغوي الحديث مع جملة من الترجمات والأعمال ومعاجم مصطلحات علم اللغة التي اختلفت فيما بينها في اتخاذ مقابل عربي لهذا المفهوم؛ فاستُخدِمت له عدة مقابلات عربية، هي:

الفصائل النحوية، الأقسام النحوية، الفئات النحوية، الأنماط القواعدية[1]. وقد آثر الأستاذ محمد عبد العزيز عبد الدايم استعمال مصطلح "الأجناس" ولم يستخدم مصطلح الفصيلة، -باعتباره من بين المطلحات التي وردت للصِّنْفِ-، "لأن مصطلح الفصيلة في الحقيقة ترجمة لغوية في رأينا، أكثر منها ترجمة اصطلاحية؛ فهي لا تعكس مفهوم الجنس الذي يقرره المناطقة"[2]؛ ومن ثمَّ فهو يرى بأن مصطلح الفصيلة أكثر احتياجا إلى بيان من مصطلح الجنس[3].

ويرجع إيثار مصطلح الجنس على مصطلح الفصيلة إلى أن الجنس مصطلح فلسفي مقرَّر يقع، كما يفيد العلماء، على ما يعم أكثر من شيء، على أن هناك سببا مهما في تفضيل د. محمد عبد العزيز عبد الدايم لهذا المصطلح على غيره، وهو التأكيد على مخالفة معالجته لما سبقه من معالجات؛ إذ إن المرور على المصطلح المألوف يعطي انطباعا أوليا بأن ما يتضمنه هذا العمل يجري على ما يرد في غيره بصدد العنوان. فأراد بالمصطلح التأكيد على جدة المحاولة وجديتها[4].

- **تطبيقات السمات ونماذجها لديه:**

قدم محمد عبد العزيز عبد الدايم في السمات النحوية للعربية دراسة للإطار النظري العام لهذه السمات النحوية المختلفة في اللغة ؛ إذ بين أنظمة تصنيف هذه السمات، فلم يقتصر عمله على بيان السمات النحوية، وإنما عمل على كشف السمات نفسها، وعلاقة هذه السمات بعضها ببعض؛ حيث عرضها في مصفوفات تبين العلاقات القائمة بين سمات كل مصفوفة أو جنس، فقدم بعمله هذا جملة واسعة من نماذج هذه السمات النحوية

[1]- ينظر: نفسه، ص 38و 39و 40.
[2]- نفسه، ص41.
[3]- ينظر: نفسه، ص41.
[4]- ينظر: السمات النحوية للعربية: ص 6، 41.

في العربية ، سواء ما كان منها يخص قسما معينا من أقسام الكلم، وما لا يخص قسما من هذه الأقسام، وتتمثل هذه النماذج في ما يلي:

**من سمات الذات وأجناسها في العربية:**

**1- جنس الموقعية location**

اتَّخذ محمد عبد العزيز عبد الدايم لهذا الجنس مصطلح الموقعية location لدوران أوجهه المختلفة حول تحديد موقع المشار إليه من المتكلم قُربًا وتوسُّطا وبعدًا، أو موقع الحدث من وقت التحدُّث قربًا وبعدا؛ إذ إنه يتصل بتمييز اللغة بين مواقع مختلفة للشيء من المتكلم[1].

وهي سمات تظهر كما لا يخفى على المستوى المكاني "بين الذوات" كما في أسماء الإشارة التي يكنى بها لتمييز أحد أفراد الجنس عن سائر أفراده من قربه أو بعده عن المتكلم ، وفي حروف النداء التي تكون للقريب والبعيد، فضلا عن ورودها على المستوى الزماني "بين الأحداث"، وذلك كما في الأفعال الماضية التي تكون للقريب إذا سبقت بقد، ومطلقة من القرب إذا تجردت من قد[2].

كما تؤدَّى هذه السمات بوسائل لغوية مختلفة، إذ تركيب كاف الخطاب أو التَّوسط مع أسماء الإشارة، وكاف التَّوسط مع لام البعد فيها يكشفان عن سمتي التوسُّط والبعد على الترتيب, مثلما يكشف غياب هذين الحرفين عن سمة القُرب في أسماء الإشارة التي تقبل هذين الحرفين، فلكي ندل على أن المشار إليه مثلا متوسط الموقع بين القرب والبعد، نضيف كاف الخطاب مع اسم الإشارة، "ذاك، ذانك، تانك، أولئك"، فالزائدة "كاف الخطاب" هي التي دلَّت على سمة التوسط؛ من ذلك أيضا تعبيرنا عن سمة البعد، إذ لا سبيل للدلالة على أن المشار إليه بعيد إلا بزيادة حرفين معا في آخر اسم الإشارة، لام البعد وكاف الخطاب، نحو قوله تعالى:﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، من خلال هذا كله نخلص إلى أنه للدلالة على سمة أو حالة من حالات المشار إليه من ناحية قربه، أو بعده، أو توسطه، يكون بإضافة علامة ما أو غيابها إذ تكشف لام البعد وكاف الخطاب على سمة البعد، ويكشف غيابهما على سمة القرب[3].

---

[1]- ينظر: نفسه، ص111.

[2]- ينظر: نفسه، ص112.

[3]- ينظر: السمات النحوية للعربية، ص6.

وسنحاول في المخطط التالي عرض سمات جنس الموقعية مع بيان الأوجه التي ترد عليها[1]

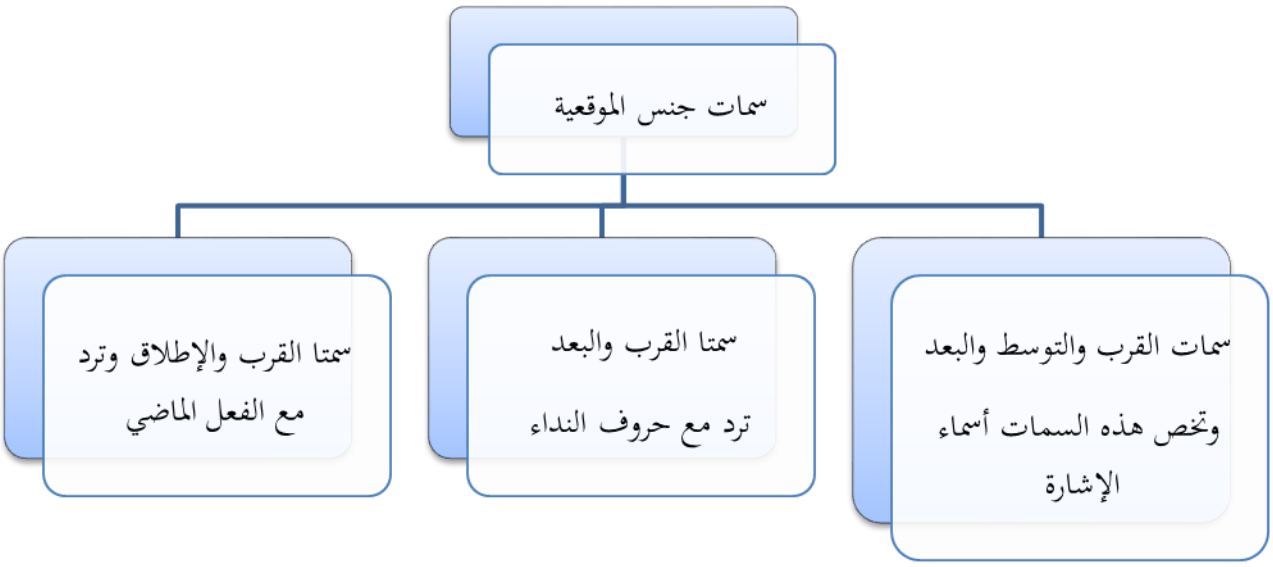


**2- جنس الحجم size ( التصغير – التكبير)**

تقتصر سمات جنس الحجم على سمتين فحسب، وهما سمتا التكبير والتصغير؛ إذ اتخذ محمد عبد العزيز عبد الدايم لوجهي التصغير والتكبير اللذين ترد عليهما بعض ألفاظ العربية مصطلح جنس الحجم لاتصال التصغير بحجم الشيء المادي أو قَدرِه المعنوي[2]؛ يراد به التقليل في عدة جوانب، قال ابن يعيش (ت 643) : " التصغير والتحقير واحد وهو خلاف التكبير والتعظيم، وتصغير الاسم دليل على صغر مسماه فهو حلية وصفه للاسم"[3]؛ وذهب المحدثون في هذا المصطلح مذهب القدامى إذ عرفوه بأنه: تغيير مخصوص يطرأ على بنية الكلمة المعربة يعرب عن غرض من الأغراض ذات الارتباط اللغوي، في ضوء المعاني الانفعالية الهادفة إلى التقليل والتحقير، من خلال آلية صرفية[4].

[1]- ينظر: نفسه ص 114.

[2]- ينظر: نفسه، ص118.

[3]- ابن يعيش ( محمد بن علي أبو البقاء)، شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية : بيروت- لبنان، ط:1 (1422هـ – 2001م)، 394/3.

[4]- ينظر: محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة ، ط:1 (1422هـ – 2001م)، 228/4.

ويجعل جمهور النحاة التصغير للأسماء، فقد اتفق اللغويون على أن "التصغير يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، لأن الفعل لا يحقَّر، وإنما تحقَّر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة، ولكنهم حقَّروا هذا اللفظ (...) وليس شيء من الفعل ولا شيء ممَّا سمِّي به الفعل يحقر إلا وهذا حده وما أشبهه من قولك ما أفعله"[1].

إلا أن محمد عبد العزيز عبد الدايم قد ذهب إلى أننا إذا نظرنا إلى التصغير بوصفه جنسا نحويا ذا أوجه شكلية متعددة ترتبط بدلالة أو لا ترتبط للزِمَنَا أن نقول: إنه يرد في كل من الأسماء والأفعال لقيام أشكال التصغير في كل منهما. أما إذا درسنا التصغير من حيث دلالته لأثبتناه للأسماء، ونفيناه عن الأفعال لتخلف دلالة التصغير عنها وإن ثبتت فيها الأوجه الشكلية الخاصة به[2]؛ فحسب محمد عبد العزيز عبد الدايم فإن التصغير قد يكون على المستوى اللفظي الدلالي، وقد يكون على مستوى اللفظ فقط.

وقد أشار محمد عبد العزيز عبد الدايم إلى أن هذا الجنس "جنس الحجم" يوجد في عربيتنا في أكثر من قسم من أقسام الكلم العربية، إذ يرد في كلٍّ من الأسماء والأفعال والحروف.

إذ يجعل جمهور النحاة التصغير للأسماء، وهم يجعلون الأسماء بالنسبة للتصغير قسمين هما:

- الأسماء المتصرفة: يقول ابن عقيل في ذلك: "التصغير من خواص الأسماء المتمكنة"[3]
- الأسماء المبنية: إذ ورد كذلك في الأسماء المبنية فجعل النحاة وروده فيها من قبيل الشذوذ، من ذلك قول ابن عقيل "فلا تصغر المبنيات، وشذ تصغير " الذي " وفروعه، و " ذا " وفروعه، قالوا في " الذي ":

" اللذيا " وفي " التي ": " اللتيا " وفي " ذا، وتا ": " ذيا، وتيا"[4].

ويزيد بعض النحاة ورود هذا الجنس في الفعل، إذ أجاز البعض تصغيره، وهو ما ذهب إليه د. محمد عبد العزيز عبد الدايم، إذ يرى بأن التصغير يرد في الأفعال أيضا، ويكون على مستويين[5]:

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص ص 477-478.

[2]- ينظر: السمات النحوية للعربية، ص 121.

[3]- محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، دار العلوم الحديثة: بيروت -لبنان، (د-ط، د-ت)،489/2.

[4]- نفسه، 489/2.

[5]- ينظر: السمات النحوية للعربية، ص 119, 121.

- على مستوى اللفظ: ويرد هذا مع فعل التعجب من ذلك قول الشاعر:

يـا مـا أُمَيـلِحُ غِزلانـاً شَدَنَ لنـــا من هؤليَّـائِكُنَّ الضَّـال والسَّمرُ

فهذا تصغير على مستوى اللفظ لأن دلالته بلا تصغير ولا تصلح للتصغير.

- على المستوى اللفظي الدلالي: أما بالنسبة لتصغير الفعل لفظا ودلالة، فيظهر هذا في تصغير مسافة زمن الفعل بإضافة قد إليه، يقول بعض النحاة: "وينبغي لك أن تقول في قد حرف لتقليل زمن الماضي وتقريبه من الحال وتقليل حدث المضارع وتحقيق حدثيهما "[1]، على أن تقليل الزمن قد يجعل هذه الحالة مما يمكن أن يندرج تحت جنس الموقع، يعني هذا أن د. محمد عبد العزيز عبد الدايم قد استخدم التقريب والترشيد والبعد الذي تفيده الأدوات مع الأفعال، إذ يرى بأن هذا يتصل بتصغير الفعل وتكبيره بتقريب زمن حدوثه وتبعيده؛ أي أن التصغير حسب محمد عبد العزيز عبد الدايم يقع على دلالة الزمن التي يفيدها الفعل[2].

وتتمثل سمات هذا الجنس لدى محمد عبد العزيز عبد الدايم في أمرين اثنين: التكبير والتصغير، فقد جمع النحاة سمتي التكبير والتصغير ونصا على تقابلهما، يقول سيبويه: " هذا باب ما جرى في الكلام مصغرا وترك تكبيره"[3]، إلا أنهم لم يدرجوا هاتين الحالتين ضمن مصفوفة تمثل جنسا ينتميان إليه؛ يجعل بذلك غياب أحدهما يدل على حضور الآخر، إذ إنه يُستغنى بتصغيره عن تكبيره؛ إذ " يمكن أن نجعل الوجهين سمتي التصغير والإطلاق من التصغير بأن يكون عدم التصغير وجها مطلقا مسكوتا معه عن حقيقة السمة الخاصة بالحجم. يقول بعض النحاة عن احتمال المكبر للكبير والصغير معا بخلاف المصغَّر الذي يكون نصًّا في التصغير مع الاختصار: فإذا قلت كلبٌ احتمل الصغير والكبير، فإن أردت البيان قلت كلب صغير، فإن أردت البيان مع الاختصار قلت كُلَيْبٌ"[4].

---

[1]- خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تح: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة ناشرون: بيروت –لبنان، ط:1 (1427هـ -2006م)، ص 162.

[2]- ينظر: السمات النحوية للعربية، ص ص 119-121.

[3]- سيبويه، الكتاب، 477/3.

[4]- بعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، التراث العربي، د-ط، 2002م، 900/2، وينظر: السمات النحوية للعربية، ص122.

ويعني هذا أن الطريق التي ترد بها الأوجه المختلفة لجنس الحجم في طريق الأوزان الصرفية التي يقول لها الصرفيون صيغ التصغير؛ إذ يقوم وجه التصغير بوجود أحد أوزانه المقررة، ويقوم بغياب هذه الأوزان وجه التكبير في الكلمات أو الإطلاق[1].

ومما تلزم الإشارة إليه في هذا الجنس هو أن محمد عبد العزيز عبد الدايم لم يقصر جنس الحجم على سمتي التكبير والتصغير، وإنما جعله أيضا للقريب والمتوسط, ويظهر هذا في إدراجه كل من الفعل، كأن تدخل على الماضي الحرف قد الذي يفيد التقليل، أي إنه استخدم التقريب والترشيد والبعد الذي تفيده الأدوات مع الأفعال، من ذلك قوله تعالى:﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ**قَدْ** فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام:119] فيها تقريب، تقريبه من زمن الحال[2].

ومن ذلك أيضا ورود هذا الجنس في الحروف، إذ استفاد محمد عبد العزيز عبد الدايم من ورود بعض الحروف لنداء القريب، وبعضها للبعيد، من أنه يمكننا إدراج الحروف ضمن هذا الجنس، فإفادتها لمستويات المسافة هذا يعني أنها تملك أفرادا تعكس هذه الدلالات[3].

ولكن ما يؤخذ على د. محمد عبد العزيز عبد الدايم فيما ذهب إليه في تصنيفه لجنسي الموقعية location، والحجم sixe وما يندرج تحتهما من حالات، أن فيهما تداخلاً وتضاربًا خاصة فيما يتعلق بدلالة القرب أوالبعد التي ترد مع حرف النداء، ودلالتي القرب والتوسط التي ترد مع الأفعال عند دخول بعض الأدوات عليها، ما يمكن أن نطلق عليه جنس المسافة، فما قدمه د. محمد عبد العزيز عبد الدايم يحتاج إلى إعادة النظر فيه، وإعادة هيكلته.

### 3- جنس التعيين definition and Indefinition

يقول الجرجاني في التعريفات:" التعيين ما به امتياز الشيء عن غيره بحيث لا يشاركه فيه غيره"[4]، أي أنه جعل تعيين الشيء ببيان مقوماته التي يمتاز بها عن غيره. ويناسب هذا المعنى حسب محمد عبد العزيز عبد الدايم، موضوع المعرفة والنكرة والمبهم التي تتفاوت فيما بينها في بيان مختلف الدلالات التي تغير درجة تعيين المشار إليه[1].

---

[1]- ينظر: نفسه، ص123.

[2]- ينظر: السمات النحوية للعربية، ص 113.

[3]- ينظر:نفسه، ص120.

[4]- الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة: القاهرة، ص56.

وعرف هذا الجنس إن سوب لي "بأنه ما يبيِّن بين المنشىء والمتلقي ما هو مجهول أو معروف أو مخصوص من الموضوعات أو الأشخاص أو الأشياء وغيرها"[2]، ويرى أنه ينقسم إلى معرفة ونكرة.

إلا أن محمد عبد العزيز عبد الدايم أشار إلى أنه يصلح لكل من المعرفة والنكرة والمبهم، إذ يقول: " يتصل مصطلح التعيين بمصطلحات المعرفة والنكرة والمبهم؛ إذ يقع مصطلح التعيين على كل من الإبهام، والتعريف، والتنكير وذلك من قبيل تسمية الكل باسم الجزء، إذ الأصل في التعيين هو تحديد العين وفصلها عن غيرها من الأعيان، أي إنه في الأصل مرادف للتعريف، ولكنه ورد مصطلحا جامعا تندرج تحته المصطلحات الثلاثة"[3].

يعني ما سبق أن مصطلح التعيين يراد به ذلك الجنس الذي يتصل بدرجة تعيين المدلول؛ حيث تتفاوت بعض أصناف الأسماء في درجة تعيينها لما تشير إليه بأنها تفيد بعض أصناف الاسم دلالة، ويفيد بعض آخر دلالتين وبعض آخر ثلاث دلالات، ولتوضيح هذه الدلالات سنقوم بالتمثيل لها في عرضنا لكل وجه من الأوجه التي يعرضها هذا الجنس، من معرفة ونكرة مخصصة ونكرة مطلقة ومبهم [4].

ويرد التعيين في قسم الأسماء بما فيها من ضمائر وأسماء إشارة وأسماء موصولة التي تلازم التعريف، أما الأفعال والحروف فلا وجه للتعيين فيها، فقد جُعل التعيين من سمات الاسم[5].

وقد عرض عمل د. محمد عبد العزيز عبد الدايم أربعة أوجه لهذا الجنس يعكسها كل من المعرفة والنكرة المخصصة والنكرة المطلقة والمبهم، أي أنه يجعل الإبهام درجة من درجات التعيين من ناحية، كما يجعل النكرة المخصصة درجة مستقلة بين النكرة المطلقة والمعرفة. وسنفصل في هذه الأوجه الأربعة على النحو التالي:

- المعرفة

تُضبَط المعرفة بأحد أمرين هما:

---

[1]- ينظر: السمات النحوية للعربية، ص126.

[2]- إن سوب لي، الفصائل النحوية في اللغة العربية، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 1998، ص 149.

[3]- محمد عبد العزيز عبد الدايم، الوحدات النحوية وعلاقاتها، النحو المنهجي، دار الهاني للطباعة والنشر: القاهرة، ط:1 (1436هـ- 2015م)، ص210.

[4]- ينظر: السمات النحوية للعربية، ص 126.

[5]- ينظر: نفسه، ص126.

1. **الحدُّ**: يقال المعرفة هي الاسم الذي يشير إلى شيء معين نميز ذاته عن غيرها
2. **عدُّ أفرادها**: يقال: المعرفة هي: الضمير، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والعلم، والمحلى ب"ال"، والمضاف إلى المعرفة[1].

وهي اللفظ الذي تظهر فيه دلالتان تتصلان بالذات التي يشير إليها، وهي شخص هذه الذات وعددها. من ذلك مثلا: زيد، عرف الشخص بعينه، وعدده الذي يتمثل في المفرد الواحد[2].

- النكرة المخصصة

هي إحدى وسائل التخصيص خرجت من نطاق الإبهام المطلق إلى نوع من التحديد الدلالي "التخصيص" الذي أضاف للكلمة معنى جعلها تسلك سلوكا إضافيا داخل الجملة[3].

والنكرة المخصصة هي لفظ تظهر فيه ثلاث دلالات تتصل بالذات التي يشير إليها، وهي صفة هذه الذات وجنسها الذي تنتمي إليه وعددها دون نص على شخص هذه الذات. من ذلك مثلا قولنا: رجلٌ رشيدٌ أو رجل‘ علمٍ لم تكن الذات التي تقع عليها النكرة المخصصة أي ذات تنتمي جنس "الرجال"، بل لزم أن تكون ذاتًا مقيدة بالرشد أو العلم على الترتيب[4].

وترد النكرة المخصصة في النظام اللغوي بأن يرد اللفظ منعوتا أو مضافا إلى نكرة.

- النكرة المطلقة

هي اللفظ الذي يفيد دلالتين تتصلان بالذات المشار إليها، وهما جنسها وعددها. فإذا قيل "رجل" كانت لأي ذات تنتمي إلى هذا الجنس دون شرط زائد على هذا الانتماء.

- المبهم

[1]- محمد عبد العزيز عبد الدايم، النحو المنهجي، ص212.

[2]- ينظر: السمات النحوية للعربية، ص127.

[3]- أحمد عفيفي، الاسم المحايد بين التعريف والتنكير في النحو العربي خصائصه واستعمالاته، ص36.

[4]- السمات النحوية للعربية، ص 128.

توصف الأسماء التي لا تشير إلى شيء معين، ولا نعرف جنسها بأنها مبهمة؛ إذ يضبط المبهم بأنه الاسم الذي يفتقر إلى غيره حتى نعرف جنس الذات التي ينتمي إليها[1].

فالمبهم هو اللفظ الذي ترد فيه دلالة واحدة، وهي دلالة المقدار أو ما يشبهه، أي ما كان عددا، أو وزنا، أو مساحة، أو كيلا، أو ما يشبه ذلك، من ذلك مثلا: "صاع" و "قدح" و "مُد" ألفاظ تشير إلى مكاييل الأعيان، ولا تحدد هذه الأعيان، ولا أجناسهان ف "قدح" –مثلا– يصلح لأشياء من أجناس مختلفة، نقول مثلا: "قدح شعير"، و "قدح أرز"، و "قدح قمح" ...إلخ. فالدلالة الوحيدة هنا هي دلالة المقدار[2].

ومن الملاحظ على هذا الوجه هو أنه أقل دلالة من سوابقه؛ إذ لا يفيد دلالتين أو ثلاثة مثلها. وهذا الذي جعل النحاة يصطلحون عليه باسم المبهم، أي أنهم راعوا أداءه للحد الأدنى من الدلالة، وهو بهذا يحتل المرتبة الأدنى من جنس التعيين[3].

ولبيان دلالة هذا الوجه نقارن بين الأنواع المختلفة للتعيين كما يلي[4]:

العلاقة بين المعرفة والنكرة والمبهم

| الاسم | الدلالات | النوع |
|---|---|---|
| محمد | ( الشخص+ الجنس العدد) | معرفة |
| رجل | (× + الجنس + العدد) | نكرة |
| أربعة | (× + × + العدد) | مبهم |

إذ تفيد المعرفة ثلاث دلالات، وهي الشخص والذات والعدد. يقال محمد عندما يعرف شخصه، وإذا عرف شخصه فجنسه إنسان وعدده مفرد معروفان؛ إذ ذلك فرع على معرفة المدلول تحديدا.

[1]– ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، النحو المنهجي، ص 215.

[2]– ينظر: السمات النحية للعربية، ص 128.

[3]– ينظر: نفسه، ص128.

[4]– ينظر:نفسه، ص ص 128– 129.

وتفيد النكرة، مثل: رجل دلالتين من الدلالات الثلاث التي تفيدها المعرفة؛ إذ لا يظهر الشخص، وإنما تقتصر على إفادة أن جنسه إنسان وعدده مفرد.

ويفيد المبهم، دلالة واحدة ، هي دلالة العدد أو المقدار، أما دلالتا الشخص والجنس فلا تظهران مع المبهم.

### 4- جنس نسبة الحدث voice

ينضوي هذا الجنس على عدد كبير من السمات النحوية أو الأوجه التي يتحقق الجنس من خلالها. وهو يتصل بنوعين من الصيغ في العربية، هما: صيغ المبني للمجهول وصيغ الزيادة في العربية، فما أرادته دراسة محمد عبد العزيز عبد الدايم من خلال هذا الجنس هو حل مشكلة تصنيف صيغ الزيادة في العربية التي نجدها في كل من الأفعال ومصادرها والمشتقات العاملة منها؛ إذ لم يتم تصنيف الألفاظ الواردة على وزن يتبع صيغة من هذه الصيغ تصنيفا يكشف عن سمته النحوية الخاصة بنسبة الحدث معه[1].

وقد أطلق إن سوب لي على هذا الجنس " voice " صيغة البناء، و بيَّن أن هذا الجنس يتصل بمسألة ما يتم إسناده إليه؛ وأنها تستخدم في العربية في حالة جهل الفاعل أو الاستغناء عنه أو الخوف من ذكره أو رغبة المتكلم في الاختصار[2].

و ذهب محمد عبد العزيز عبد الدايم إلى أن المراد بجنس نسبة الحدث هو مجموع الصور اللغوية المختلفة التي ترد بسبب الاختلاف في نسبة الحدث إلى ما بعده؛ إذ يمكن أن ينسب الحدث إلى فاعله الحقيقي في الفعل المبني للمعلوم، أو إلى مفعوله الحقيقي في الفعل المبني للمجهول، أو إلى ثالث ليس فاعله ولا مفعوله، وذلك في الصيغ الزائدة التي لا يرتبط فاعلها صناعةً بمن قام بالحدث أو اتصف به، ولا بمفعولها الذي وقع عليه الحدث، أي ليس فاعل الأفعال المزيدة فاعلا، في الحقيقة، للحدث المعجمي، ولا مفعولا به لهذا الحدث، وهذا ما سيتضح مع بياننا لسمات هذا الجنس التي ضبطها محمد عبد العزيز عبد الدايم، وأوجهه التي ترد له[3].

---

[1]- ينظر: السمات النحوية للعربية، ص132.

[2]- إن سوب لي، الفصائل النحوية في اللغة العربية، ص182.

[3]- السمات النحوية للعربية، ص 136.

وقد اختار محمد عبد العزيز عبد الدايم لهذا الجنس المقترح مصطلح جنس نسبة الحدث لإفادة اختلاف موضوعه عن الإسناد والذي يكون في كل من الفعل ومرفوعه والمبتدأ وخبره أصليين أو منسوخين بأي ناسخ كان[1].

كما أشار إلى أن ورود هذا الجنس لا يقتصر على الأفعال ؛ إذ يرد، كذلك، مع المصادر والمشتقات العاملة عمل الفعل، ويعني ذلك أنه يرد مع كل لفظ اشتمل على حدث وكان اللفظ يعمل عمل الفعل[2].

- **سماته أو الأوجه التي ترد له**

مما تلزم الإشارة إليه هو أن محمد عبد العزيز عبد الدايم قد تنبه إلى أن هناك جنسًا ثالثًا، وهو جنس صيغ المطاوعة الذي يقابل الأفعال الضميرية verbe pronominale في اللغة الفرنسية ، والصيغة الوسطىmiddle voice في اللغات اللاتينية، فقد قام بضمِّ هذه الصيغة إلى صيغ المبني للمعلوم والمبني للمجهول، حيث إن درسنا اللغوي لم يجمع معا أكثر من هاتين الصيغتين، باستثناء إشارة من الرضي تفيد فهمه لصيغ المطاوعة إذ يفيد أن فاعل صيغ المطاوعة مفعول لأصل الفعل أي للحدث المعجمي في الفعل[3]، يقول: "إنما يكون تفاعل مطاوع فاعل إذا كان فاعل لجعل الشيء ذا أصله، نحو : باعدته : أى بعدّته ، فتباعد : أى بعد، وإنما قيل لمثله مطاوع لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاوعه ولم يمتنع عليه، فالمطاوع فى الحقيقة هو المفعول به الذى صار فاعلا، نحو «باعدت زيدا فتباعد» المطاوع هو زيد، لكنهم سمّوا فعله المسند إليه مطاوعا مجازا"[4]

بالإضافة إلى ذلك فإن محمد عبد العزيز عبد الدايم يرى بأن صيغ المطاوعة ليست هي الصيغ الوحيدة التي تحتاج أن تُضمَّ إلى صيغ المبني للمعلوم والمبني للمجهول تحت الجنس الذي يقترح له عمل السمات النحوية للعربية مصطلح جنس نسبة الحدث؛ إذ إن بعض صيغ الزيادة تحتاج إلى أن تصنَّف تحت هذا الجنس لاختلاف من ينسب إليه الحدث من نوع إلى آخر، إذ يؤثر الفرق بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول على من ينسب إليه

[1]- ينظر: نفسه، ص136.

[2]- نفسه، ص 137.

[3]- رضي الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية: بيروت- لبنان، ( د-ط، د- ت)، 103/1.

[4]- ينظر: السمات النحوية للعربية، ص 137- 138.

الحدث أو يسند إليه، وكذلك تؤثر الزيادة في الفعل على من ينسب إليه الحدث وهذا سيتضح مع ما سنقدمه من توضيح من خلال إيراد مجموعة من النماذج التي تفصح عن هذا[1].

ويشير محمد عبد العزيز عبد الدايم إلى أن كلا من صيغ المجرد المبني للمعلوم والمجرد المبني للمجهول وصيغ الزيادة، التي تندرج تحت جنس نسبة الحدث، تكشف عن أن الصيغ في العربية تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية[2]:

- صيغ مبنية للفاعل.
- صيغ مبنية للمفعول نيابة عن الفاعل أو لكونه قائما بالدلالة الصرفية.
- صيغ مبنية لأجنبي عن الدلالة المعجمية إذ لا يكون فاعلا ولا مفعولا به لها.

وأن هذا التقسيم يندرج تحته عدد واسع من دلالات صيغ الزيادة في العربية؛ من ذلك اندراج الصيغ التي تفيد المطاوعة تحت الصيغ التي تُبنَى لفاعل الدلالة الصرفية مع كونه مفعولا للدلالة المعجمية، كما تندرج تحت قسم الصيغ المبنية لأجنبي عن الدلالة المعجمية صيغ زيادة كثيرة جدا؛ إذ يندرج في هذا القسم كل الصيغ التي تفيد دلالة من الدلالات الصرفية التسع: الجعل والاتخاذ والنسبة، فضلا عن السَّلب، والتعريض، والمشاركة، والوجود على صفة، والاعتقاد، والطلب، والدعاء[3]؛ وهذا ما سيتم عرضه بالتفصيل على مخطط السمة الهرمي، مراعاة للعلاقات بين هذه السمات، وفق تصور محمد عبد الدايم.

[1]- المرجع السابق.

[2]- ينظر:نفسه، ص 139.

[3]- ينظر: نفسه، ص139.

و قد بيّن ( عبد العزيز عبد الدايم ) تفصيلات جنس نسبة الحدث voice وما يتفرع إليه من سمات، وفق تصورين :

- يتم في أولهما توزيع النسبة إلى نسبة إلى الفاعل ونسبة إلى غير الفاعل، وتنقسم النسبة إلى غير الفاعل بدورها إلى نسبة إلى المفعول ونسبة إلى أجنبي عن الحدث المعجمي
- ويتم في الثاني توزيع النسبة إلى نسبة إلى معمول الحدث المعجمي ويشمل نسبة الفعل إلى فاعله ونسبته إلى مفعوله، ونسبته إلى أجنبي.[1]

_ التوزيع الأوّل ⟵ سمات جنس نسبة الحدث: النسب .

_ التوزيع الثاني ⟵ سمات جنس نسبة الحدث

[1]- نفسه، ص 140.

**التوزيع الأوّل :**

| | سمات جنس نسبة الحدث: النسب | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | **فاعل** | | | | | | | **مفعول** | |
| | **الحدث الصرفي ( دلالة صرفية مزيدة )** | | | | | | | | |
| **الحدث المعجمي** | **نسبة جعل –اتّخاذ** | **مشاركة** | **طلب – دعاء** | **سلب** | **اعتقاد** | **وجود على صفة** | **تعريض** | **نيابة عن الفاعل** | **لفاعليته دلالة صرفية مزيدة** |
| **الـــــــــسمة** | **فُعل– فَعُلَ– فاعل/ افتعل**<br>**استفعل – افعلّ** | **فاعل – تفاعل** | **استفعل – فعُل– فعلَ** | **فَعّل –فعُلَ** | **استَفعل – تفعَّل** | **فعّل – استفعل** | **فعل** | **مجرد مبني للمجهول** | **مطاوعة انفعل افتعل** |
| **الـــــــــشكل** | **مجرد مبني للمعلوم** | **فاعل – تفاعل** | **استفعل – فعُل– فعلَ** | **فَعّل –فعُلَ** | **استَفعل – تفعَّل** | **فعّل – استفعل** | **فعل** | **مجرد مبني للمجهول** | **مطاوعة انفعل افتعل** |
| **المثـــــــــال** | فهمت الدرس | ضارب زيدٌ عُمرَ | استكسبته، سقيته، جدَّعْته | عجّمتُ النص | **استعظمتُ الأمر** | بجّلتُ الرجل | بعتُ المنزل | فُهِمَ الدرسُ | تباعد الرجلان |
| | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | |
| | خرجتُ الولدَ،فسَّقت الماجن، عاقبته، توسَّد الحجر، اشتويت اللحم، | | | | | | | | |

**التصنيف الأول:**

نجد أن محمد عبد العزيز عبد الدايم ومن خلال التوزيع الذي قدمه لهذا الجنس؛ نجده يركِّز على نسبة الفعل، وكيف أن صيغة الفعل تؤثر على الفاعل الذي يأتي بعدها، أي أنه نظر إلى الفاعل ومدى تأثير صيغة الفعل عليه.

- حيث إن الفعل إذا كان مبنيا للمعلوم في هذه الحالة ينسب الفعل إلى فاعل الحدث المعجمي الوارد فيه، أي أنه يكون فاعلا للدلالة المعجمية، من ذلك مثلا: فهم الطالب الدرس، حيث نسب فعل الفهم للدلالة المعجمية "الطالب"[1].
- أما إذا كان الفعل مزيدا، أي في حالة ما إذا زيد على حروفه الأصلية حرف أو حرفان أو ثلاثة أحرف،فإنه يكون فاعلا للدلالات الصرفية التي طرأت عليه، من ذلك مثلا قولنا: توسَّد الرجلُ الحجر، أي اتَّخذ الحجر وسادة؛ فالرجلُ هنا ورد فاعلا لقيامه بالدلالة الصرفية وهي دلالة الاتخاذ، ولا علاقة له بالحدث المعجمي على الفاعلية ولا المفعولية[2].
- أما إذا كان الفعل مبنيا للمجهول ففي هذه الحالة يسند الفعل للمفعول به، إما **نيابةً عن الفاعل،** إذا كانت صيغة الفعل المبني للمجهول مجردة من ذلك مثلا: كُتب الدرس؛ حيث إنه يتم في هذه الحالة العدول عن نسبة الفعل من الفاعل إلى المفعول بالنيابة؛ وإما عن طريق صيغ المطاوعة، حيث يكون الفاعل في هذه الطريق مفعولا في المعنى لأصل الفعل، وهو الحدث المعجمي؛ ولكنه يختلف عن نائب الفاعل في أنه يرد فاعلا من جهة أنه قام بالدلالة الصرفية وهي المطاوعة أو القبول، مثال ذلك أخرج المدرسُ الطالب، فالمدرس هنا ليس هو من قام بفعل الخروج، وإنما ورد فاعلا لقيامه بالدلالة الصرفية، وهي دلالة الجعل، وهو غير ذي علاقة بالحدث المعجمي ولا مفعولا به له، فقد جعل د. محمد عبد العزيز عبد الدايم الكشف عن أنواع الفاعل بحسب صيغ الفعل، سواء كانت مبنية للمعلوم، أو مزيدة، أو مبنية للمجهول. فقد كان تركيزه منصَبًا على الفاعل و تأثيره[3].

[1]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، السمات النحوية للعربية، ص 143.

[2]- ينظر: نفسه، ص 146.

[3]- ينظر: نفسه، ص 144- 145.

**التوزيع الثاني:**

**التصنيف الثاني:**

عرض د. محمد عبد العزيز عبد الدايم في التوزيع الثاني لجنس نسبة الحدث، لعلاقة المسند إليه بمعمولات الحدث المعجمي، ويشمل نسبة الفعل إلى فاعله ونسبته إلى مفعوله، ونسبته إلى أجنبي عن طريق صيغ الزيادة.

- إذ ينسب الفعل إلى فاعل الحدث المعجمي الوارد فيه، ويكون ذلك في الصيغ المجردة المبنية للمعلوم،من ذلك مثلا قولك، سقط الجدار، إذ الفاعلية هنا للسقوط؛ إذ تحققت الفاعلية الحقيقية للفاعل الاصطلاحي، إذ الفاعلية للسقوط، وليست للإسقاط، أي أن الحدث المعجمي وهو مطلق السقوط، قائم من الفاعل المرفوع بعد الفعل؛ إذ يمثل الفاعل الحقيقي للحدث[1].
- وينسب إلى مفعوله بطريقتين: طريق البناء للمجهول ويتم في هذه الطريق العدول عن نسبة الفعل إلى فاعله إلى مفعوله، إذ ينوب المفعول به عن الفاعل ففي قولنا مثلا: كُتب الدرس ، الدرس نائب عن الفاعل؛ وإما عن طريق صيغ المطاوعة إذ يكون الفاعل في هذه الحالة مفعولا في المعنى لأصل الفعل، إذ تقف المطاوعة قسما موازيا لصيغ المبني للمجهول. وهي تفيد دلالة القبول، ويكون المرفوع فاعلا قائما بالدلالة الصرفية، أي فاعلا له، ولا يكون الفاعل الذي أسند إليه الفعل أجنبيا عن الحدث المعجمي لأن الحدث المعجمي يقع عليه؛ إذ هو مفعول به له في المعنى ، من ذلك مثلا قولنا: انكسر الزجاج، فالزجاج هنا فاعل لأنه قام بالدلالة الصرفية التي هي القبول؛ إذ المعنى قَبِل الزجاج الكسر، وهو في الوقت نفسه مفعول للحدث المعجمي الكسر[2].
- وينسب الفعل إلى فاعل الدلالة الصرفية وهو أجنبي عن الدلالة المعجمية؛ أي أنه ليس فاعلا للحدث المعجمي وليس مفعولا به له؛ وذلك يكون بمجموعة واسعة من الأوزان الصرفية المزيدة؛ إذ إن المرفوع بعدها لا يكون فاعلا للمعنى المعجمي ولا مفعولا به له، وإنما يكون فاعلا للدلالة الصرفية، من ذلك مثلا قولنا: أخرج المدرسُ الطالب، ففي هذا المثال نسب الفعل إلى أجنبي عن الحدث المعجمي؛ إذ المدرس في المثال

[1]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، السمات النحوية للعربية، ص 143.

[2]- ينظر: نفسه، ص 144- 145.

ليس قائما بالخروج، فقد ورد فاعلا لقيامه بالدلالة الصرفية، وهي دلالة الجعل، وهو غير ذي علاقة بالحدث المعجمي[1].

وفي مجمل الأمر، إن ما قام به د. محمد عبد العزيز عبد الدايم هو بيان لعلاقة المسند إليه بالدلالة المعجمية، إذ إن للفاعل أنواعا بحسب صيغة الفعل الذي يتم إسناده إليه، هل يرد فاعلا للدلالة المعجمية، أو مفعولا، أو أجنبيا عنها.

### 5- جنس هيئة الحدث

يراد بجنس هيئة الحدث ذلك الجنس الذي يجمع تحته جملة من السمات اللغوية تكشف عن تفريق اللغة بين الصور أو الهيئات التي يرد عليها الحدث؛ إذ يصف جنس هيئة الحدث مدة الحدث أو حالته[2].

ويرجع تقديم محمد عبد العزيز عبد الدايم لهذا الجنس إلى مشكلة تصنيف بقية صيغ الزيادة التي لا يصنفها جنس نسبة الحدث؛ إذ انتبه إلى أن من صيغ الزيادة مما لا يؤثر على نسبة الحدث، وإنما يحدد هيئته، إذ يحل هذا الجنس مشكلة تصنيف مختلف المشتقات العاملة الخاصة بالذات التي تقوم بالحدث[3].

فقد تكفل د. محمد عبد العزيز عبد الدايم بدراسة صيغ الزيادة وتحليل دلالاتها، ووضعها في موضعها الصحيح من هذه الأجناس النحوية حيث ضم بعض صيغ الزيادة إلى الجنس الذي يجمع المبني للمعلوم والمبني للمجهول "جنس نسبة الحدث"، ووضع لبعضها الآخر جنسا جديدا مستقلا وهو جنس هيئة الحدث؛ إذ يشترك هذا الأخير مع جنس نسبة الحدث، في ورودهما في صيغ الزيادة؛ إذ تؤثر صيغ الزيادة في العربية في نسبة الحدث مرة، وعلى هيئة الحدث مرة أخرى[4].

ويمكن تأمل المثالين التاليين للوقوف على الفرق بينهما:

---

[1]- ينظر: نفسه، ص من 143ألى 155.

[2]- السمات النحوية للعربية، ص170.

[3]- ينظر: نفسه، ص170.

[4]- ينظر: نفسه، ص9.

- استفهم الطالب عن المسألة.
- ذبَّح الرجل الغنم.

ففي المثال الأول الفاعل هو الطالب، لكنه ليس فاعلا للمعنى المعجمي "فهم" على أية جهة كانت، فلو كان فاعلا لما قام طلب الفهم المستفاد من صيغة استفعل التي وردت للطلب.

كما لا يخفى أن الفاعل في المثال الثاني، وهو الرجل فاعل للمعنى المعجمي، وهو الذبح، مع قيامه بهذا الأمر على جهة الكثرة ؛ مما يعني أن صيغة الزيادة لم تغير نسبة الحدث بإسناد الفعل إلى غير فاعل المعنى المعجمي، وإنما قامت فقط بإفادة قيام الفاعل بفعله بكثرة فحسب[1].

ومما تلزم الإشارة إليه هنا هو أن ورود هذا الجنس لا يقتصر على قسم بعينه من أقسام الكلم، بل يرد في كل من الأفعال ومصادرها والأسماء المشتق منها مما يعني ارتباطها بصيغ الزيادة نفسها حيثما جاءت[2].

وقد عرض د. محمد عبد العزيز عبد الدايم لسمات هذا الجنس والأوجه التي ترد له وما يتفرع إليه من أقسام رئيسية وأقسام فرعية تندرج تحت هذه الأقسام الرئيسية على النحو التالي[3]:

[1]- ينظر: السمات النحوية للعربية، ص 170.

[2]- ينظر: نفسه، ص 171.

[3]- ينظر: نفسه، ص175.

| السمة | سمات جنس هيئة الحدث | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | على هيئة | | | | | | | | |
| الشكل | محايد بلا هيئة | تكلف | تجنب | إظهار | تصرف (زمان/مكان/عدد | صيرورة– حينونة دخول في | تكثير تكرير توكيد– مبالغة | ثبوت | تفضيل |
| | فعل مجرد/اسم فاعل | تفعَّل | تفعَّل | تفاعل | افتعل | أفعل – فعَّل – استفع | فعَّل. فاعل. تفاعل استفعل.صيغ المبالغ تفعَّل | صيغ الصفة المشبهة | صيغة التفضيل |
| المثال | فهِمتُ الشرح/ فاهم | تشجَّع الولد | تخرَّج الرجل | تعالم الرجل | اكتسب الرجل رزقه بالعمل | أورقت الشجرة. ورَّقت الشجرة. استحجر الطين. | تجرَّع الولد الدواء. ضاعفت العدد.تجرَّعت الماء. | بطل.جميل | أجمل،أفضل |

عرض د. محمد عبد العزيز عبد الدايم تفصيلات السمات المختلفة لهذا الجنس مع مراعاته للعلاقات القائمة بين هذه السمات؛ إذ لا ينفصل بعضها عن بعض بدرجة واحدة.

إذ عرض من خلال التخطيط الذي قدمه لهذا الجنس الهيئات التي تكون عليها الأفعال؛ فقد ترد على سمة الحياد أو الإطلاق من أية سمة خاصة، وتكون هذه السمة في الصيغ المجردة مطلقا، إذ تفيد هذه الصيغة إطلاق اللفظ من كل السمات الخاصة وعدم تقيده بواحدة منها، من ذلك قولنا: فَهِمَ الطالب الدرس، إذ لم تفد صيغة الفعل في هذا المثال شيئا خاصا بالنسبة للفعل؛ إذ ورد الفعل فيها مسندا إلى فاعل الحدث المعجمي على أصل الإسناد.

وقد ترد على هيئة تقيد اللفظ بسمة خاصة، وتكون هذه السمات في الصيغ المزيدة مطلقا، كأن يرد مُكرَّرا أو متدرِّجا أو نحو ذلك، وذلك كما في نحو:

- تجرَّع الولد الماء.

إذ قامت صيغة "تفعَّل" ببيان الهيئة التي تم بها الحدث، وهي هيئة التكرير، ولم تؤثر صيغة الزيادة على نسبة الفعل؛ إذ تمت نسبة الفعل إلى فاعل الحدث المعجمي الوارد فيه[1].

وخلاصة القول إن ما تكفل به عمل السمات النحوية للعربية من دراسة لسمات اللغة في إطار مفهوم الأجناس النحوية، وما اتخذه من معايير مطردة يؤسس عليها قوله بكون بعض الحالات في اللغة من الأجناس وعدم كون حالات أخرى منها، هو عمل دعا إليه وجود الكثير من الدراسات في مختلف اللغات، مما ييسر دراسة اللغة وتعليمها والتنظير لها.

إذ تمكن من خلالها من وضع مختلف سمات اللغة في موضعها الصحيح من هذه الأجناس، مع كشف علاقة سمات الجنس بعضها ببعض.

[1]- ينظر : السمات النحوية للعربية، ص من 176 إلى 180.

بالإضافة إلى ذلك فقد أجاب هذا العمل عن توزيع كثير من سمات العربية أو تصنيفها في أجناس مما لم يسبق توزيعها، مثل السمات النحوية التي تفيدها مختلف صيغ الزيادة في الفعل والمشتقات؛ إذ قرر النحاة ما تفيده هذه الصيغ من جعل أو مطاوعة أو تكلف، أو إظهار أو طلب ...إلخ، وبقي السؤال عن علاقة هذه الدلالات أو السمات بعضها ببعض، ومن ذلك أيضا حديثه عن جنس الحجم الذي تتمثل سماته في كل من التصغير والتكبير، إذ نصَّ النحاة على تقابلهما، إلا أنهم لم يبرزوا ما بين هاتين السمتين من علاقة.

ومن ذلك أيضا حديثه عن سمات القرب والتوسط والبعد في أسماء الإشارة، وحديثه عن سمات الإسناد، وسمات الهيئة؛ مما لم يقف عليه أحد في التراث العربي أو الدرس المعاصر.

# الفصل الثالث

# النظرية النحوية بين نظرية القرائن وفرضية السمات

# مقارنات ونتائج

سعى البحث في الفصلين السابقين إلى عرض تجربتين للسانيين عربيين، يشهد لهما الملم بالدرس اللساني العربي بالفضل و التميّز، هما تمّام حسّان وعبد الدايم، فكان النظر في منهجية كلّ منهما، و إسهاماته في الرقي بدراسة اللغة العربية، خاصة فيما تعلق بالنظام النحوي، وذلك من أجل عقد فصل للموازنة بين نظريتيهما والبحث عن أصالة الجهود اللغوية العربية في أعمالهما، وبيان موقفهما من التراث النحوي العربي، ومن خلال هذا كله سنحاول الموازنة بين ما قدمه تمام حسان في نظرية القرائن، وما قدمه عبد الدايم في نظرية السمات، من حيث مجموعة من الخصائص نتتبعها في المباحث الآتية:

**1- في الأسس المنهجية:**

يقدّم تمّام حسّان وعبد الدايم آراءهما في قراءة التراث النحوي العربي الذي اتَّسم بالأصالة و الابتكار والعلمية؛ فتمام يجعل مشروع إعادة قراءة التراث اللغوي العربي وفق المنهج الوصفي من خلال "أجرأ محاولة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجاني"[1].

تنطلق نظرية تمّام حسّان في دراسة اللغة العربية من إيمانه بضرورة إعادة قراءة التراث اللغوي العربي وفق المناهج الحديثة، خاصة المنهج الوصفي، فهو يرى بأن نظريته مؤسسة على المنهج الوصفي، وأنها مقابلة لنظرية العامل؛ إذ يرجع السبب الأساس في رفضه لفكرة العامل النحوي، إلى كون المنهج الوصفي اللغوي الحديث يقوم عنده على أساس ملاحظة اللغة المدروسة نفسها، ولا يقر بتدخل الدراسات المنطقية الفلسفية في دراسة اللغة "إذ إن من بواعث الأخذ بهذا المنهج هو نبذ فريق من النحاة المحدثين للأفكار الفلسفية في الدرس النحوي، ومن ثم نبذهم للأخذ بمبدأ العلة ومبدأ العامل"[2].

بينما يرى عبد الدايم أن تمّام حسّان يستقرأ نظرية العامل، وأنه لم يخرج عنها، فقد أراد تمّام بنظريته أن تُجعل بديلا عن مفهوم العمل إذ يقول "فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية؛ لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على نحو أفضل وأوفى وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني النحوية الوظيفية"[3] ، إلا أنها –

[1]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص.10

[2]– عطا محمد محمود موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ص197.

[3]– اللغة العربية معناها ومبناها، ص 189.

على الرغم من ذلك – لم تستطع الفكاك منها في إثبات المواقع النحوية، وأنواع الإعراب، وعلاماته بلا إنكار أو استبدال بها، أو حتى مجرد التجاهل، فلا تنصرف نظرية القرائن عما تقرره نظرية العامل من إعمال وإهمال، وعوامل ومعمولات على اختلاف التفاصيل المقررة فيها، وإنما تنطلق منها؛ وأنَّ كل ما خرجت عليه هو تسويته بين العلامة والقرينة في تحديد الدلالات النحوية، على خلاف نظرية العامل التي تفرق بينهما وفق دورهما الحقيقي في اللغة[1] .

كما أن تأثر تمام حسان بنظرية فيرث في سياق الحال أسبغ على عمله جانبا وظيفيا مهما، وعليه فقد وصف تمام حسان النحو العربي من منظور وصفي وظيفي، فقد تبنى تمام دراسته للقضايا اللغوية على المزاوجة بين التراث والمعاصرة، فبهذا الجهد المبذول نجح في أن يقدم قراءة ثانية للنحو العربي، فهو لم يقتنع بالثقافة الغربية المعاصرة لأنها غربية، وإنما كان يرى أن هذه العلوم إنسانية، فإذا نبتت في بيئة ما فعلى كل إنسان في الشرق أو في الغرب، في الشمال أو في الجنوب، أن يسهم في سقيها ورعايتها لأنها ملك للجميع يقول: "الثقافة المعاصرة التي بدأت ذات يوم في أوروبا ثم انتهى بها الأمر إلى أن تكون عالمية وملكا لشعوب الأرض جميعا لا يستقل لها شعب دون شعب فدورها هذا شبيه بدور الثقافة الهلينية التي بدأت باليونان، وانتهت باشتراك شعوب المشرق جميعا في بناء صرحها"[2].

ويرى تمام أن المنهج الوصفي الوظيفي يعد المنهج الموضوعي المفضل وهو جوهر الدراسات اللغوية المعاصرة[3]؛ ولكي يقدم تمام حسان بديلا للنحو العربي في وصف اللغة العربية، كان عليه أن يعلل نقده لهذا النحو فتناول في ثنايا مؤلفاته مظاهر نقدية متعددة سواء تعلق الأمر بالمدونة اللغوية "السماع" أو القياس أو العلة، منطلقا في هذا النقد من المنهج الوصفي الذي يرفض تعليل وتفسير الظواهر اللغوية لأن التعليل في نظره يؤدي بنا إلى بعد الغاية، وأن المعروف في نظر تمام " من كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يُعنى أولا وآخرا بالإجابة عن "كيف" تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدى

[1]– ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، أصول النحو: النظرية والمنهج، ص512-513.

[2]– تمام حسان، وظيفة اللغة في مجتمعنا المعاصر، المجلة، العدد 114، 1966، ص38.

[3]– تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 3.

هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن "لماذا" تتم هذه الظاهرة أو تلك، لم يعد هذا منهجا علميا، بل لا مفر من وصفه بالحدس والتخمين"[1].

أما عبد الدايم فقد استقى معارفه من المصادر الأصيلة لعلوم اللسان العربي، وفي مقدّمتها كتاب الخصائص لابن جني، فقد كان له فيه فهم خاص عزّ أن نجده عند معاصريه، فقد سار على نهج دقيق في تحري الحقائق العلمية، فقد تأتى له الكشف عن سقطات وبعض مواطن الضعف لدى الدارسين العرب المعاصرين، وكان عمدته في ذلك القراءة الواعية المتبصّرة لما تركه علماء العربية الأفذاذ، الذين كانت لهم قدم راسخة في علوم العربية، فقد اعتمد عبد الدايم القراءة الواعية الفاحصة لما قدمه ابن جني وما قدمته الأعمال اللغوية ذات المصداقية العلمية العالية،التي سمحت له بتأسيس فكر لساني أصيل.

نجد أن عبد الدايم يبدو أكثر تعلقا بالنظرية اللغوية القديمة؛ فقد أعاد بعث بعض الآراء اللغوية القديمة، إذ انطلق في دراسته للتراث من أن النظرية التراثية العربية ثرية بالأفكار الأصيلة والمناهج الناجعة والتحليلات العميقة وهي لا تقل عمَّا جاءت به الدراسات الحديثة.

فمشروعه قائم على إعادة بعث التراث اللغوي العربي، وتأكيد أصالة الدراسات اللغوية في كثير من قضاياها التي توصّلت إليها النظريات الغربية، فهو في حقيقته إعادة تقديمٍ وتنظيمٍ للقضايا اللغوية العربية في ثوب جديد بالاعتماد على معطيات النظريات اللسانية الحديثة، ولا يسعى لتطويع تلك القضايا للمناهج الحديثة.

انطلق عبد الدايم من أن تراثنا اللغوي بحاجة إلى استنباط تلك المنظومة الحاكمة التي تجمع مفاهيمها وتعكس بناءها إذ لا يحتاج تراثنا النحوي إلى شيء قدر حاجته إلى تنظيم مفاهيم التنظير الأساسية وإخراجها [2]في منظومة متكاملة، إذ يرى بأن ما قدمه من نظريات ما هو إلا استنطاق لما سجله تراثنا اللغوي ببراعة ودِّقة فائقتين، وهو لا يدَّعي لنفسه أكثر من الانتقال بمفاهيم التراث من صورة المفاهيم التي لم تجمع في إطار واحد ولا بُيِّنت علاقة بعضها ببعض إلى صورة أكثر وضوحا وتنظيما[3].

[1]- اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 42.

[2]

[3]- ينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 4.

أما تمّام حسّان فقد انطلق من حيث انتهى النحاة الأقدمون، أي أنه انطلق من النتائج المتوصل إليها؛ إذ تأثر بالآراء السابقة والأحكام الجاهزة عن التراث، وفي هذا السياق يُعد تمّام حسّان من أكثر المتأثرين بدعوة ابن مضاء الذي شنَّ حملة على النحاة الأقدمين وتأثرهم بالعلل والفلسفات اليونانية، فقد استحسن تمّام حسّان ذلك منه، ولكنه عاب عليه بعد نقده وتفنيده لفهم النحاة لطبيعة العلاقات السياقية، أنه لم يأت بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعاني النحوية، وأنه لم يُقِم مقام العامل فهما آخر لهذه العلاقات، فتمّام بذلك يواصل بناء نظريته من حيث انتهى ابن مضاء[1].

أما عبد الدايم فذهب إلى النظر في أصل المشكلة وليس في الخلاف، إذ انكبَّ على دراسة التراث اللغوي العربي، وأمعن النظر في مضامِينه الأولى، لا فيما رُويَ عنه، أو ما قُدِّم من آراء حوله، فقد نظر في أصل الخلاف، إذ وجدهم يتنازعون حول قضية أساسية وهي: لماذا تتغير أواخر الكلم، ووصل باحتفائه بمنابع التراث الأصيلة، إلى أن النحاة قد أدركوا أهمية العامل في الظاهرة النحوية، لكن هذا لا يعني أنهم أقاموا نحوهم عليه، فقد درسوه بمنتهى الدقة، باعتباره الدال الأساسي، فأبرز بذلك قيمة التراث العلمية الأصيلة، يقول عبد الرحمان الحاج صالح في صفات الباحث الأصيل: "الباحث الأصيل هو الذي إذا طرق موضوعا قصد منابعه الأصيلة، وأمعن النظر في مضامينه الأولى، أي فيما تركه المعنيُّ بهذا الموضوع نفسه، لا فيما رواه عنه غيره بعد مضي خمسة قرون، ويرتبط هذا بما يجب على الباحث أن يتمسك به دائما، وهو الامتناع عن ذكر القول إلا من صاحبه مباشرة، والإشارة إلى مصدر القول بالدِّقة المتناهية، ولا يذكر أبدا هذا القول مرويا على لسان غيره، إذ وجد هذا القول في الآثار العلمية التي وصلتنا"[2]، وهذا ما انطلق منه عبد الدايم فقد حاول التنقيب في حفريات بعض النصوص للوقوف عند أراء أصحابها واستحضارها من منابعها الأصيلة؛ إذ عاد إلى التراث وفتَّش عن أصل الخلاف.

كما انطلقت نظرية تمّام حسّان من تصور أن النحاة رأوا أن ما سموه علامة الإعراب هو الذي يكشف وحده عن المواقع النحوية، مما دفعه إلى تقديم بديل للنظرية التراثية التي يراها حسب تصوره

[1]- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص185.

[2]- محمد كمال بلخوان، تأصيل البحث اللساني في نظر الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح، مجلة اللسانيات، مج 24، العدد الثاني، المدرسة العليا للأساتذة، مستغانم، 2018م، ص68، نقلا عن عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1.

منحصرة في علامة الإعراب، ويرى أنه بتقديم البديل قد تجاوز النّقص؛ إذ يرى بأن نظريته كفيلة بحمل إعادة ترتيب ذلك البناء بأكمله.

أما عبد الدايم فقد أنصف النحاة؛ إذ يرى بأنهم قد تكلموا عن قرينة الرتبة، وتكلموا عن قرينة السياق وعن قرينة المعنى والمطابقة...إلخ، وأنهم لم يتركوا شاردة أو واردة فيما يتصل بمؤشرات الموقع النحوي إلا وتحدثوا عنها، الأمر الذي يعني ببساطة أنهم أدركوا مؤشرات الإعراب كلها وأدركوا رتبتها في إفادة الإعراب، إذ يرى عبد الدايم أن الذين هاجموا النحو بانحصاره في علامة الإعراب قد جانبوا الصواب، وأنهم اعتمدوا في نقدهم على نظرة جزئية، وأنهم اقتطعوا فكرة معينة دون أن يربطوها بنظرة شاملة للوقوف على المبادئ الكلية[1].

ويرى عبد الدايم أن نظرية القرائن النحوية لا تتصل بجوهر نظرية الإعراب التراثية، ومن ثمَّ لا يحق لنا أن نفكر في ورودها بديلا فلو تأملنا حقيقتها لوجدناها تتصل بمسألة فرعية للغاية وهي مسألة هل العلامة الإعرابية وحيدة في كشف الموقع النحوي أم لا؟[2] ، ولا يصلح بذلك – حسب عبد الدايم- أن نرفع نظرية بعينها من موقعها بصفتها مجرد نظرية فرعية إلى منزلة النظرية العامة.

والواقع أن عبد الدايم لا يقترح أن تكون نظريته "نظرية السمات النحوية" النظرية البديل لنظرية العامل، ولا يرى أن مثل هذه النظرية يمكن أن تكون نظرية نحوية متكاملة؛ إذ إنَّ نظرية السمات النحوية مجرد نظرية فرعية اشتمل عليها تراثنا اللغوي في بعض أعماله[3].

وبذلك يمكننا القول إن تمّام حسّان وعبد الدايم، كلٌّ منهما يسعى إلى إعادة قراءة النحو العربي وإلى تحديده، ولكن بمنظورين منهجيين مختلفين ومتمايزين، وإن اختلافهما في جوهره يرجع أساسا إلى اختلافهما في المرجعية المعرفية التي ترتكز عليها جهودهما.

---

[1]- ينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 203.

[2]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، السمة في النظرية النحوية، ندوة علمية، جامعة الملك عبد العزيز، ص 16.

[3]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، ملخص النظرية التراثية للسمات النحوية، المؤتمر العلمي الخامس كلية دار العلوم بالفيوم "الحضارة العربية، الثوابت الثقافية والمتغيرات الحضارية"، 2002م، ص 4.

**2- في الأغراض المنهجية المتوخاة :**

إن المتتبع لتاريخ الدراسات اللغوية منذ نشأتها سيلاحظ أن كل دراسة وفي كل عصر كان لها هدف معين، ومن ذلك ما كان من تمام حسان وعبد الدايم، فمن غير المعقول أن تقوم دراسة هكذا من دون أن تكون لها غاية ترنوا إليها، فقد كان لكل واحد منهما غاية سعى للوصول إليها من خلال ما قدماه من جهود.

سعى كلّ من تمام حسان وعبد الدايم إلى قراءة التراث النحوي العربي في ضوء ما يستجيب للمتطلبات النظرية والإجرائية للنظريات اللسانية الحديثة؛ إذ يقدم كل منهما آراءه اللغوية لإعادة النظر في النظريات اللغوية العربية القديمة، وإن تميز كل واحد منهما بنظرة خاصة تختلف عن الآخر في جوهرها ترجع أساسا إلى اختلافهما في المرجعية المعرفية التي ترتكز عليها.

أما مشروع تمام حسان فينطلق في دراسة اللغة من إيمانه بضرورة إعادة قراءة التراث اللغوي العربي وفق المناهج الحديثة، خاصة المنهج الوصفي، أما مشروع عبد الدايم فهو قائم على إعادة بعث التراث اللغوي العربي، وتأكيد أصالة الدراسات اللغوية في كثير من قضاياها التي توصلت إليها النظريات الغربية، فهو في حقيقته إعادة تقديم وتنظيم للقضايا اللغوية العربية في ثوب جديد بالاعتماد على معطيات النظريات اللسانية الحديثة، ولا يسعى إلى تطويع تلك القضايا للمناهج الحديثة، فقد كان لكل واحد منهما أغراض يسعى إليها من خلال مشروعه الذي قدمه، بما يتناسب مع خلفيته المرجعية وقناعاته الفكرية ومع موقفه من التراث النحوي العربي.

يسعى تمام حسان من خلال إعادة قراءة التراث اللغوي العربي إلى الاهتمام أكثر بجانب المعنى، وجعل عنصر المعنى جنبا إلى جنب مع المبنى، فالنحاة في الدراسات اللغوية القديمة قد فصلوا بين الجانبين، وكانوا أميل إلى المبنى؛ فقد اعتنوا بالمبنى ولم ينتبهوا إلى أهمية المعنى بما يجعل منه فيصلا في إقامة التوازن بين

الأشكال والوظائف –حسب رأيه– إذ يرى بأن اهتمام العرب بالأخطاء النحوية التي تمس الجانب الشكلي للغة وباللحن أدى بهم للمبالغة في مراقبة الحركة الإعرابية[1].

فقد نعت تمام حسان عمل القدامى بأنه كان في منتهى الصواب في القاعدة وفي منتهى الخطأ في التطبيق، لأنهم طبقوا كلمة المعنى تطبيقا معيبا حيث صرفوها إلى المعنى المعجمي حينا، والدلالي حينا آخر، ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي[2].

فالإعراب حسب تمام شديد الارتباط بالمعنى الوظيفي، فهو كعادته وفيٌ لفلسفته في تناول القضايا اللغوية، وهي أن يجعل المعنى المركز الذي تدور في محيطه دراسة اللغة؛ إذ يكفي أن تعلم وظيفة الكلمة في السياق لتدّعي أنك أعربتها إعرابا صحيحا، وتأتي وظيفة الكلمة من صيغتها ووضعها لا من دلالتها على مفهومها اللغوي، ولذلك يستطيع المرء أن يعرب كلمات لا معنى لها، ولكنها مصوغة على شروط اللغة العربية[3].

وقد كانت نتيجة إيمانه بهذه العلاقة الوظيفية بين الإعراب والمعنى، أن عدّ الإعراب هو الكشف عن الظواهر السياقية، وهو الغاية منها، فهذه القرائن هي التي تعيننا على الإعراب الكامل التفاصيل.

فالغرض الذي كان يسعى إليه تمام حسان من دراسته للقرائن أنها تساعد على رد الاعتبار لدراسة المعنى الوظيفي ، الذي يكشف لنا وظيفة المبنى التحليلي دون حاجة إلى المعنى الدلالي، الذي ينتج عن هذا المعنى الوظيفي، مضافا إليها المعنى المعجمي والمقام، على خلاف نظرية العامل التي تعنى بالاحتفاء بالشكل وحده.

إن دراسة القرائن تفتح الباب على ربط النحو بالسياق، فقد ذهب تمام حسان إلى أن عدم اهتمام النحاة القدامى بالمعنى والسياق جعلهم يقعون في أخطاء منهجية، كان من أخطرها عدم فصلهم بين الزمن النحوي والزمن الصرفي الذي أوقعهم في الخلط؛ إذ يرى بأن النحاة لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي، إذ كان عليهم أن يدركوا طبيعة الفرق بين مقررات النظام ومطالب السياق، ثم أن

[1]– ينظر: تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص 12.

[2]– ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 227.

[3]– ينظر: نفسه، ص 193.

ينسبوا الزمن النحوي إلى مطالب السياق؛ أي الظواهر الموقعية، وما دام للزمن النحوي وظيفة في السياق يؤديها الفعل والصفة وغيرهما، فلا بد أن تلعب القرائن الحالية والمقالية دورها كاملا في تحديد هذا الزمن[1].

يرى تمام أن معنى الزمن النحوي يختلف عن معنى الزمن الصرفي، من حيث إن الأول تحقيقي سياقي تعمل فيه القرائن بامتياز، وأن الثاني افتراضي لا قرينة فيه، ودليله على أن الزمن النحوي وظيفة السياق، أن الأوصاف الخمسة والمصدر، لا ينسب إليها الزمن في حالة الإفراد، ولكنها إذا دخلت إلى السياق استعانت بقرائن مختلفة على الانتساب إلى زمن بعينه[2]، وذلك راجع إلى سعيه إلى التركيز على المعنى في المشروع اللغوي، الذي يرمي إلى إنجازه من خلال إعادة وصف اللغة العربية وفق المنهج الوصفي في اللسانيات الحديثة، إذ جعل النحو العربي في مجمله "شبكة من العلاقات السياقية التي تقوم كل علاقة منها عند وضوحها مقام القرينة المعنوية قد يعتمد وضوحها على التآخي بينها وبين القرائن اللفظية في السياق"[3].

أما عبد الدايم فإنه يهدف إلى إعادة الاعتبار للتراث اللغوي العربي بعد أن انتشرت حملات نقده ومحاولات تجديده، خاصة في النحو، بين الباحثين المحدثين –الوصفيين على وجه الخصوص– وذلك من خلال دعوته إلى الفهم السليم للقضايا اللغوية، فقد سعى إلى رد الاعتبار لمقولات النحاة؛ وحاول التنقيب في حفريات بعض النصوص العربية للوقوف عند آراء أصحابها واستحضارها من منابعها الأصيلة.

كما سعى عبد الدايم إلى إبراز القيمة العلمية الأصلية للتراث اللغوي العربي سواء في مجال المصطلح أم المفاهيم، وعرف كيف يقرأ التراث اللغوي قراءة جديدة تمكّن من إحياء مُكتسباته وتبرز قيمه وخصوصياته.

يرى عبد الدايم أن الوقوف على نظريات هذا الدرس اللغوي هو الذي يجعل هذا التراث اللغوي العظيم ذا إسهام متجدد، إذ لا يمكن الحديث عن إسهام تراث لغوي معين إلا إذا كان ثمة تحديد لنظرياته ليسهل بيان قيمته ومقارنته بالفكر اللغوي المعاصر؛ فانصراف الباحثين العرب حسب عبد الدايم إلى النظرية اللغوية الغربية راجع في الحقيقة إلى أن تراثنا اللغوي لم يقدم في صيغة ظواهر وأنظمة ونظريات

[1]– ينظر: تمام حسان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط:1 (1428هـ– 2007م)، ص 140.

[2]– ينظر: نفسه، 104.

[3]– الصادق محمد آدم، توظيف السياق في الدرس اللغوي، رسالة دكتوراه، جامعة الخرطوم، نوفمبر 2007م، ص179.

ومناهج، و التي تمكن من وضع فكرنا اللغوي في موقعه الطبيعي في ميزة الفكر اللغوي العام، بل تجعلنا أكثر تفهما لما تقدمه اللسانيات الحديثة من نظريات، فلا علم بلا نظريات[1]،وهذه النظريات تمثل الجانب الأكثر افتقارا للإبراز؛ إذ لا يحتاج درسنا النحوي إلى شيء قدر حاجته إلى استنباط تلك المنظومة الحاكمة التي تجمع مفاهيمها، وتعكس بناءها، وإخراجها في منظومة متكاملة تكشف عن النظريات الأساسية وغير الأساسية بنوعيها مكملة وبديلة، وبيان علاقة كل نوع منها بغيره[2].

ويرى عبد الدايم أهمية استنباط التنظير النحوي في تراثنا، تكمن في أن بلورة الجانب التنظيري سيسهم في فهم ما ورد لدينا من نظريات لغوية واستكمالها، بدل السير وراء الموجة النقدية الجارفة التي حصرت النظرية النحوية في العامل، والافتتان غير الحميد بما يقدمه الدرس اللغوي الغربي المعاصر[3].

فعبد الدايم إذن يسعى إلى تقديم دراسة تكمّل ما تم إنجازه على نحو مختلف أي على إبراز وجاهة التراث النحوي العربي وأصالته ، لا على محاكاة الأبحاث التي تم إنجازها من قبل؛ إذ عمل على تقديم تراثنا اللغوي في صورة نظريات على النحو الذي يتم به تقديم النظريات في الدرس المعاصر.

أما تمام حسان فيسعى من خلال نظريته إلى تحويل الدرس النحوي من منهجه اللفظي المتمثل في الإعراب القائم على فكرة العامل، إلى منهج قرائن التعليق الذي يضع المعنى في المقام الأول، إذ حاول تمام حسان إبراز دور القرائن الذي يرى بأن النحاة قد غمطوها حقها من العناية، وذلك بسبب انشغالهم بقرينة واحدة من بينها، وهي علامة الإعراب، فسعى من خلال رفضه للعامل إلى اقتراح بديل يقوم مقامه، فكان من ذلك أن لا يقتصر النظر في المؤثرات اللغوية من خلال افتراض العامل، وأن يكون البديل المقترح قادرا على تفسير العلاقات بين العناصر اللغوية التركيبية من خلال شبكة من القرائن اللفظية والمعنوية.

وتمام هنا لم يرد أن يقلل من أهمية الإعراب وقيمته، فهو من أهم القرائن التي بها يستقيم الكلام العربي ويؤمن من الانحراف عن الصحة القاعدية الصوابية التي ينبغي أن يكون عليها الأسلوب العربي،

---

[1]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، التنظير اللغوي: أسسه وتطبيقاته، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، (1428هـ – 2006م)، ص5.

[2]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، التراث العربي أزمة قراءة، دار العلوم، جامعة القاهرة، ص1.

[3]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، التنظير اللغوي: أسسه وتطبيقاته، ص5.

لكن يشير إلى أن هناك قرائن عديدة تقوم بأدوار لا تقل شأنا عن الدور الذي يقوم به الإعراب في إظهار المعنى؛ إذ إن الاهتمام بالقرائن هو أحد المداخل إلى الدراسة اللسانية التي تربط اللفظ بالمعنى، وهو الغاية الأسمى لمشروع تمام حسان[1].

أما عبد الدايم فقد سعى إلى رد الاعتبار لمقولات القدامى ولمصطلحاتهم، خاصة في ما يتصل بمفهوم السمة والقرينة؛ إذ يرى أن ما قال به تمام من انحصار النحو في العلامة الإعرابية، ومن أن النحاة أولوها من العناية أكثر مما تستحق، هو " في الحقيقة نقد يطرح قضية الظاهرة الكلية الرئيسية في النحو العربي"[2]، فاحتفاء النحاة بالعلامة الإعرابية وعنايتهم بها، يرجع إلى كونها تمثل الدال الأساسي القصدي للعلاقات النحوية، إذ إننا لا نبحث عن غيرها إن وجدت، غير أن هذا لا ينفي إدراك نحاتنا لسمات العربية، حيث إنّهم لم يتركوا سمة من سمات العربية إعرابا وترتيبا وتعيينا ...إلخ، إلا وأولوها عنايتهم وأتموا ضبطها دون تقصير[3].

وقد تنبه عبد الدايم إلى أن النحاة قدر أدركوا الفرق بين هذه السمات، مما يرد دلالة أصلية للكشف عن المعنى النحوي، وما يرد لتعويض هذا الأصل عند الغياب، فيحل محله ، "فالأصل في القرينة أنها تأتي لحفظ المعنى عند الترخص، وكأنها هي المسوّغ بترك سمة لغوية تؤدي دلالة ما"[4]، فالنحاة على عكس تمام قد أدركوا هذا الفرق، وهو فرق تفطن إليه عبد الدايم من خلال تتبعه الدقيق لما قدمه النحاة، واقترح لهذا الفرق مصطلحاً جامعاً، مصطلحاً محايداً، لا ينحاز لأي سمة منهما، إذ يمثل نظام أداء المعنى النحوي من خلال العلامة و القرينة نوعين للسمة اللغوية، يؤدي أولهما المعنى النحوي نصا وهو العلامة، ويقوم الثاني مقامه عند غياب الأول وهو قرينة.

### 3- في دلالة المفهوم على المصطلح ( مصطلح القرينة ومصطلح السمات):

ركّز عبد الدايم اهتمامه في إعادة قراءة التراث النحوي على تنظيم القضايا النحوية والتنظير لها، وتقديمها في صورة تلائم الصرح العظيم الذي قدمه النحاة القدامى، فقد أبدى من خلال مؤلفاته انتصاره

---

[1]- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 182.

[2]- أصول النحو العربي: النظرية والمنهج، ص 472.

[3]- النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 237.

[4]- معالجة التراث العربي للأنظمة النحوية، ص 34.

الشديد للآراء اللسانية القديمة، إذ نلاحظ إصراره على البحث عن جذور كل القضايا اللغوية فيما قدمه النحاة القدامى، فقد عمل جاهدا على رد الاعتبار لمقولات القدماء ومصطلحاتهم، وهذا خلافا لما ذهب إليه تمام الذي اعتمد على مرجعية معرفية غربية في نقد الدراسات اللغوية العربية، ومحاولة إعادة وصفها.

فقد أكدّ تمام حسان مرارا إلى أنه لا يمكن لإحدى القرائن – مهما كانت أهميتها في المعنى – أن تستقلَّ بمفردها في الدلالة على باب نحوي من أبواب السياق[1]؛ وذلك ردا — من وجهة نظره– على النحويين الذين لقيت قرينة الإعراب عندهم قدرًا من الحفاوة جعلهم يتجاوزون النظر إلى وضعها بين قرائن النحو، إلى أن يجعلوها النحو كلَّه تقريبا، وبنوا على الإعراب هيكلا نظريا أطلقوا عليه اسم "العمل النحوي"[2]؛ على حين أنه — يقصد العمل النحوي — لا يفسِّر إلا قرينة واحدة، هي العلامة الإعرابية، بينما مبدأ تضافر القرائن يفسر التعليق النحوي كلَّه فيوزع اهتمامه بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنوِّيها ولفظييها ولا يعطي العلامة الإعرابية منها أكثر مما يعطيه لأي قرينة أخرى من الاهتمام[3].

يبدو ههنا أن تمام حسان قد رفع القرينة إلى منزلة العلامة، وأنه قد ساوى بينهما حين رأى أنه لا فرق بين علامات الإعراب والقرائن المختلفة، وأن العلامة بمنزلة القرينة ولا تنماز عنها؛ وبذلك يكون قد نقض امتياز العلامة الإعرابية على غيرها من القرائن.

بينما ذهب د. عبد الدايم بعد استنطاقه لنصوص التراث العربي إلى القول بتكامل العلامة والقرينة، وأن هذا التصور تعكسه نظرية العامل في تفسيرها لظاهرة التركيب الأساسية "تغير أواخر الكلم"؛ إذ تقول بعدم اجتماع أكثر من علامة أو قرينة لأداء دلالة واحدة، وإنما تتكفل إحداها بأداء الدلالة، فإذا تم أداء الدلالة بواحدة سقط التكليف عما سواها؛ فالتكامل يعني أن تؤدي القرينة ما تؤديه العلامة المخصصة لإفادة الدلالة عند غياب هذه العلامة، لا في وجودها، فإذا كانت علامة الإعراب قائمة، لم يكن للمطابقة في النوع — مثلا — أي دور في تحديد الموقع الإعرابي للكلمات[4].

---

[1]– تمام حسان، القرائن النحوية واطّراح العامل والإعرابين المحلي والتقديري، ص51.

[2]– تمام حسان، البيان في روائع القرآنن عالم الكتب: القاهرة، ط:1 ( 1413هـ – 1993م )، ص198.

[3]– ينظر: القرائن النحوية واطّراح العامل والإعرابين المحلي والتقديري، ص62.

[4]– ينظر: أصول النحو: النظرية والمنهج، ص 506.

يرى عبد الدايم أن نحاتنا قد أدركوا بحس لغوي دقيق أن هناك فرقاً بين العلامة والقرينة؛ إذ إن العلامة الإعرابية لا تصلح بأن توصف بالقرينة متى بقيت مرتبطة بالإعراب، بمعنى أنه لو أردت أن تصف ما يكون من علامات لتغير أواخر الكلم بالقرينة، صفه بأنه قرينة على شيء آخر غير الإعراب؛ فالتراث النحوي يقوم على نظرية تفيد كون العلامة الإعرابية هي التي يناط بها في المقام الأول المعنى النحوي، فعبد الدايم هنا يفرق بين العلامة والقرينة وهذا نابع من استنطاقه للتراث، إذ إن القرينة أوسع من العلامة الإعرابية التي تستقل ببيان العلاقة النحوية؛ إذ القرينة ليست للقيام بما تقوم به علامة الإعراب فقط، وإنما هي أوسع استخداما من علامة الإعراب التي تقتصر على بيان مواقع التركيب النحوية وفصل ما يحتاج إلى فصل؛ وذلك مما ينفي رفع العلامة الإعرابية إلى منزلة القرينة، وهو ما ينكره الواقع اللغوي[1].

أما تمام حسان فقد غفل عن هذا الفرق حيث أضاف إلى العلامات الإعرابية عددا من السمات النحوية وغيرها ووصفها بأنها قرائن على المعنى النحوي، ولم يجعلها علامات كعلامات الإعراب بل وصفها بأنها قرينة على المعنى النحوي، وهذا مما يناقض ما قال به النحاة، فنحن في التراث النحوي أمام علامة إعراب وقرينة.

لقد تلمس عبد الدايم الفرق بين العلامة والقرينة، من خلال نظره في معالجة تراثنا النحوي للسمات النحوية؛ إذ وجد أن تراثنا العربي قد استخدم مصطلح علامة الإعراب مع حركات الإعراب وحروفه، وأنه لم يستخدم مصطلح العلامة مع غير حركات الإعراب وحروفه، كما استخدم مصطلح القرينة مع ما سوى علامات الإعراب؛ فالمتتبع للمواضع التي ينص فيها التراث اللغوي على ضرورة ورود القرينة نجد أنها تجتمع في الخروج على الأصل، والحقيقة أن هذا الأمر يكشف أوضح فرق بين العلامة والقرينة في تراثنا اللغوي[2].

فإذا كان تمام حسان قد تبنى مصطلح القرائن وجعله شاملا لما هو علامة وقرينة، وساوى بينهما في أداء الدلالة النحوية؛ إذ لا يستلزم لديه غياب دال العلامة لتعمل الدوال الأخرى، فقد ذهب عبد الدايم إلى أنهما نوعان مختلفان؛ أحدهما يؤدي الدلالة بشكل أصلي، والآخر يؤديها بشكل عرضي؛ وقد

[1]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، أصول النحو: النظرية والمنهج، ص511.

[2]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، معالجة التراث العربي للأنظمة النحوية، ص 59-60.

"استخدم مصطلح السمة بوصفه مصطلحا جامعا لمصطلحي العلامة والقرينة وبخاصة إذا اقترنا واحتجنا إلى التفريق بينهما، ونقتصر على مصطلح العلامة إذا افترقا رعاية لشيوع المصطلح"[1].

فالعلامة هي الرمز الدال حين يقصد به دلالته وضعا، أما القرينة فهي الرمز الدال حين يستثمر في إفادة دلالة غير دلالته التي وضع لها، ويكون ذلك عرضا لكونه لا يقصد إلى هذه الدلالة، كما يكون حال غياب العلامة الخاصة التي تستثمر القرينة لأدائها؛ فإنها متى قامت العلامة الأصلية للدلالة انتفت الحاجة إلى غير هذه العلامة لأداء دلالتها[2].

يرى عبد الدايم بأن وصف هذه السمات اللغوية بالقرينة قد ورد في التراث بقدر، أي في مواضع دون أخرى، وهذا الذي جعل عبد الدايم يفضل استخدام السمة مع هذه العناصر على مصطلح القرينة التي لا تمثل مطلق السمة، وإنما تمثل السمة الفارقة أي التي توظّف في التفريق بين ما يحتاج إلى تفريق[3] .

استند عبد الدايم في تفريقه بين العلامة والقرينة، وفي استعماله لمصطلح السمة، على نصوص القدماء، حيث يرى "بأننا لو راجعنا موقف النحاة من الظاهرة النحوية في ضوء معالجتهم لها وجدنا أنهم لم يدركوا وظيفة العلامة الإعرابية فحسب، بل أدركوا أيضا كل السمات اللغوية، وغير اللغوية التي تقوم من خلالها عملية التواصل اللغوي، كما قرروا بأن سمات الرتبة والعدد والمعنى والإشارة والحال تسدُّ في بيان المعنى النحوي مسد الإعراب إذا ما غاب وتغني غناءه"[4]، وهذا مما يدل على تفريقهم بين العلامة والقرينة وأننا لا نرجع إلى القرينة إلا إذا فقدنا العلامة التي هي أصل في الإعراب، يقول ابن جني في ذلك: " باب القول على الإعراب هو الإبانة عن هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه. فإن قلت: فقد تقول ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب. فإن كانت هناك

[1]- محمد عبد العزيز عبد الدايم، أصول النحو: النظرية والمنهج، ص 498.

[2]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، أصول النحو: النظرية والمنهج، ص 499، 501.

[3]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 210.

[4]- النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 201.

دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو أكل يحيى كمثرى: لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت، وكذلك ضربت هذا هذه، وكلم هذه هذا، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف، نحو قولك أكرم اليحييان البشريين، وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت: كلم هذا هذا فلم يجبه، لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت، لأن في الحال بياناً لما تعني. وكذلك قولك ولدت هذه هذه، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة.[1]"، فقد ذهب عبد الدايم للقول بأن نص ابن جني قد طرح تصورا متكاملا للنحاة العرب عن السمات اللغوية التي تستخدم قرائن على المعنى النحوي، كما فرق بين السمات النحوية، إذ جعل أصل الإبانة للإعراب، ثم جعل من ورائه سمات العدد والنوع والمعنى والحال ..إلخ[2].

ويرى عبد الدايم بأن السمة مصطلح محايد، بمعنى أنه يشير إلى وجود دال لغوي دون أن ينص على ما إذا كان هذا الدال علامة على الأمر قصدا، فهو لا ينص على فكرة التعليم؛ أي أن يعلم شيء شيئا آخر[3] ؛ ويعني ذلك أن السمة لا تنحاز لأي منهما، لا للعلامة ولا للقرينة .

وفيما يلي يمكن من خلال ما تم ذكره أن نقف على مجموعة من النقاط تبرز الخلاف القائم بين دلالتي المصطلحين، وما تقومان عليه في كل نظرية على حدة[4]:

- إن مصطلح القرائن يقوم مفهومه على افتراض توازي الدوال جميعا في الإفادة، لا على تتابعها، وهو الأمر الذي ينعكس في المصطلح العام لها تضافر القرائن، وذلك على خلاف ما تذهب إليه فرضية تكامل العلامة والقرينة التي تضبط عمل نظام السمة عند عبد الدايم، إذ لا تقول باجتماع أكثر من علامة وقرينة على أداء الدلالة الواحدة، فإنه متى قامت علامة أو قرينة بأداء الدلالة، لم تشاركه علامة أو قرينة أخرى.
- إن مصطلح القرائن يقوم مفهومه على تساوي الدوال جميعا في المنزلة؛ فهو لا يصنف الدوال إلى علامة وقرينة مثلما تفعل فرضية تكامل العلامة والقرينة التي تنبني عليها نظرية العامل التراثية.

---

[1]- ابن جني، الخصائص، 35/1.

[2]- النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 202.

[3]- محمد عبد العزيز عبد الدايم، السمة في النظرية النحوية، ص5.

[4]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، أصول النحو: النظرية والمنهج، ص 511.

– إن مفهوم القرينة عند تمام حسان يقدم تصور تقويضي لنظرية العامل وعلى اقتراح منظور بديل، أما مفهوم السمة بنوعيه عند عبد الدايم فيقوم على تصور لا يعارض التراث النحوي ولا يعترض عليه، وإنما يشتغل ضمن آلية نظرية هي امتداد لما جاء به النحاة القدامى.

**4– في الموقف من التراث النحوي:**

إنَّ المتتبع لجهود كل من تمّام حسّان وعبد الدايم، يلاحظ جليًّا إلمام كلّ واحد منهما بالتراث اللغوي العربي، كما يلمس عندهما روحا نقدية تجعلهما ينتخبان من المواضيع اللغوية ما يتناسب ومرجعيتهما المعرفية.

كما يلمس الناظر في أعمالهما إعجابهما بما قدّمه الرعيل الأول من علماء العربية، فهما يعدّان ما أنتجه العقل العربي من قبيل الابتكار العلمي، ومع ذلك يظل لكل منهما موقفه الخاص والمتميز في التراث النحوي.

ينطلق مشروع تمّام حسّان في دراسة اللغة العربية من إيمانه بضرورة إعادة التراث اللغوي العربي وفق المناهج الحديثة، خاصة المنهج الوصفي، وهو يتضمن إعادة وصف اللغة العربية الفصحى بالاعتماد على هذا المنهج؛ إذ إن مشروعه مبني أساسا على نظرة نقدية للتراث النحوي؛ وهو يتخذ من المنهج الوصفي معولا لهدم النظرية التراثية، جاعلا من أفكار ابن مضاء مطيَّة لأفكاره الثائرة على التراث العربي بشكل عام.

يبدو تمام حسان بتبنيه للمنهج الوصفي مدفوعا للانسياق وراء إجراءاته، انسياقاً جعله يعترض على الدراسات اللغوية القديمة ويسعى إلى نقد النحو ورفض الكثير من نتائجه خاصة التعليل؛ ويرى أن تخليص النحو العربي من الداء الذي علق به ومن ثمَّ تيسيره على الناس، منوط بإعادة وصف اللغة العربية، والنظر في منطلقات هذا النحو الذي استنبطه القدامى، أي أنه اتَّجه – بحسب زعمه– نحو المنهج وليس المادة في حد ذاتها لهذا نجده يقول: " ولقد اتَّجهت نفسي إلى دراسة المعيارية والوصفية حين رأيت الناس في معظمهم يشكون داء في النّحو العربي لا يستطيعون تشخيصه؛ فإذا أرادوا تشخيص هذا الداء انصرفوا دون قصد إلى سرد أعضائه؛ فتكلموا في جزئيات النّحو، لا في صلب المنهج. وشتّان بين من ينقد أجزاء المادة، وبين من يريد علاج الفلسفة التي انبنت عليها دراستها. لهذا فكّرت في أمر الدراسات العربية

القديمة من حيث المنهج لا من حيث التفاصيل، وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئا بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة"[1].

إن دعوة تمام إلى إعادة دراسة اللغة العربية كانت وفق منهج جديد يختلف عن المنهج التقليدي، الذي يرى بأن نتائجه بُنيت من منطلقات فلسفية فكانت بذلك بعيدة عن واقع اللغة؛ وبذلك فقد كان اتجاه تمام حسان في تقويمه للتراث اللغوي اتجاها نقديا على نحو بارز بحديثه عما فيه من معيارية ومنطق وفلسفة..الخ .

أما عبد الدايم فقد أقام مشروعه على إعادة بعث التراث اللغوي العربي، وتأكيد أصالة الدراسات اللغوية في كثير من قضاياها التي توصلت إليها النظريات الغربية، فهو في حقيقته إعادة تقديم وتنظيم القضايا اللغوية العربية في ثوب جديد بالاعتماد على مفاهيم النظريات اللسانية الحديثة، ولا يسعى إلى تطويع تلك القضايا للمناهج الحديثة.

لقد اطّلع عبد الدايم على الفكر اللساني الغربي دون أن يحدث فيه انبهارا وتبعية، بل أبدى وعيا معرفيا وقاه في كثير من الأحيان من مزالق الأحكام التقريرية، كما كان اطِّلاعه على التراث انطلاقا من أصوله ؛ إذ يُلاحظ عليه من خلال أعماله انتصاره الشديد للآراء اللسانية القديمة، إذ إننا نُلاحِظه مصرًا على البحث عن جذور كلّ القضايا اللغوية في النظريات اللسانية الحديثة فيما قدمه القدامى.

كما نجده في مشروعه يقف على المزالق المنهجية والفكرية التي وقع فيها الباحثون في تناولهم للتراث؛ إذ بنى منهجه الأصيل في معالجة القضايا اللغوية على أساس تشخيصها ونقدها وإعادة تنظيمها.

يرى عبد الدايم أن وصف التراث العربي بقيامه على المعيارية وتخلف النزعة الوصفية عنه، مما يخالف طبيعة البحث اللغوي العربي، إذ إن الوصف يمثل أول وسيلة للبحث فإنه " إذا ما أردنا أن نخضع خبراتنا بشكل عام ( الظواهر، والتصورات، والعلاقات بين الأعراض والتغيرات) لتكون موضوعا للبحث العلمي، فإن علينا أن نمثلها لغويا، أي أن نصفها. إن العمل العلمي – جزئيا على الأقل- هو وضع الأنظمة

[1]- اللغة بين المعيارية والوصفية، ص11.

الوصفية الدّالة والمتماسكة. وجعلها مقاييس يمكن أن يعتمد عليه الآخرون دون الحاجة إلى اللجوء إلى التصورات"[1].

لا يتصور عبد الدايم تدافع المعيارية والوصفية في البحث؛ فالمعايير أو القوانين والقواعد العامة في دراسة اللغة أو غيرها من العلوم لا ترد إلا بعد وصف دقيق ومنظم لها، وأية معايير لا تنبني على وصف صحيح تكون خطأ، أو تكون، على الأقل، عرضة لذلك على نحو كبير؛ كما أن الوصف الذي لا ينتهي بمعايير يبقي الظاهرة بلا دراسة حقيقية؛ إذ ستخلوا الدراسة من الكليات أو القواعد العامة والتفصيلية[2].

إن الوصف – حسب تصور عبد الدايم- مجرد جزء من عملية التقعيد، لا بديل عنها؛ والتقعيد في التصور العربي يبدأ من كلام العرب غير المحدود لينتهي بالأحكام، وليس بديلا عنه، أي إن التراث العربي، لم يستغن بالوصف عن تقرير الأحكام التي يخرج بها، ولم يبن أحكامه على غير أوصاف دقيقة مطابقة لما يصفه كما يظهر في جوانب مراعاته لهذه المطابقة[3].

فالاكتفاء بالوصف دون الانتهاء إلى معايير على حد قول عبد الدايم يبقي الدرس مجموعة أولية من الأوصاف دونما تقديم تعميم بينها، وقد مثل عبد الدايم للعلاقة بين الوصف والمعيارية بالرسم التالي:

التعميم

الوصفية ⟵ المعيارية

وهو بذلك يريد أن يبين أن الوصفية والمعيارية إجراءان للبحث ينتقل من أولهما إلى الثاني من خلال ثالث هو التعميم الذي يعد أحد الإجراءات التنظيرية[4].

وبهذا يقف عبد الدايم في مقابل تمام الذي قدم الوصفية على المعيارية، وجعلها بديلا عنها، فساد الوصف في دراسته حتى صار اتجاها مقابلا للدرس المعياري، ولم يعد مجرد درجة من درجات التقعيد، وإنما صار بديلا عن التقعيد نفسه[1].

---

[1]- أصول النحو العربي: النظرية والمنهج، ص 253.

[2]- النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 63.

[3]- محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 253.

[4]- نفسه، ص 63.

فإذا عرفنا أن جهود تمّام حسّان تصنّف ضمن المنهج الوصفي التقريري، فإن موقفه من التعليل سيتوافق مع أصحاب هذا الاتجاه الذين يصرّون على " اعتبار دراسة اللغة دراسة شكلية خارجية هي المنهج الأسلم في وصفها نحويا، وصرفيا، وصوتيا لذلك ينفرون من التعليل القائم على التأويل والتقدير والمقايسة العقلية لا الشكلية بين ظاهرتين أو حكمين، لأن العلة مقبولة عندهم"[2]؛ ومنه يمكننا القول إن هذا المنهج يقوم على دراسة الواقع اللغوي ووصفه دون التعليل لظواهره أو محاولة تفسيرها.

و يُرجع تمام حسان ظهور العلة في النحو العربي إلى تأثر النحاة بالمنطق الأرسطي، وأن هذا أدى بالنحو إلى أن يكون صوريا وليس واقعيا، ومن ثم اهتم بالتعليل والتقدير والتأويل، ولم يركِّز دوره على الاستعمال اللغوي كما هو[3].

بينما يرى عبد الدايم أن النزعة الفلسفية التي اتُّهم بها درسنا اللغوي ضرورة علمية محضة، وذلك بناءًا على كون النظرية هي الفرض أو الفروض التي يقدمها العلماء لوصف النظام الذي يدرسونه؛ إذ إن خلو العلوم من الافتراض الذي عيب على اللغويين العرب مستحيل وغير وارد؛ إذ تصبح مجرد معارف سطحية، تقتصر على الظاهرة دون استكناه لما وراءه من أنظمة وقوانين[4].

كما يرى عبد الدايم أنه ينبغي التجاوز عن أن مصطلح التعليل قد أخذ "يتطور شيئا فشيئا متصلا بالتعليل الأرسطي من ناحية، وبالتعليل الكلامي والفقهي من ناحية أخرى، حتى صار التعليل غاية من غايات الدرس النحوي"[5] وما يمكن أن يعنيه ذلك من مداخلة المنطق للدرس اللغوي؛ لأن التأمل الدقيق لاستعمال العلة في الدرس اللغوي لن يبتعد بها عن التفسير الذي يبيّن أنظمة الظاهرة ويفسرها[6].

وقد نتج عن نبذ تمام حسان للأفكار الفلسفية ومبدأ العلة في الدرس النحوي، نبذ العامل و اقتراح البديل، فكان من دعواته أن لا يقتصر النظر في المؤثرات اللغوية من خلال افتراض عامل، وأن يكون

---

[1]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، تمام حسان بين التنظير اللغوي والإبداعن الندوة العلمية لنادي دار العلوم، جامعة القاهرة، ( 31 مايو 2006)، ص 3-4.

[2]- حسن خميس ملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين دار الشروق: عمان، ط:1 (2000م)، ص225.

[3]- ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص55.

[4]- ينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 61.

[5]- أصول النحو: النظرية والمنهج، ص 489.

[6]- ينظر: المرجع نفسه، ص 489.

البديل المقترح قادرا على تفسير العلاقات بين العناصر اللغوية التركيبية من خلال شبكة من القرائن اللفظية والمعنوية[1].

إذ يرى تمام أن تضافر القرائن يغني عن القول بفكرة العمل النحوي الذي قال به النحاة، والذي يرى أنه جاء لتوضيح قرينة لفظية واحدة وهو قاصر عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية، فتأتي فكرة القرائن لتوزع اهتمامها بالقسطاس بين القرائن النحوية اللفظية والمعنوية لتوصل إلى وضوح المعنى، وتنفي التفسير الظني والمنطقي لظواهر السياق، وتصرف عن الجدل في متاهات العامل وأصالته أو ضعفه أو قوته[2].

أما عبد الدايم فتهدف إسهاماته إلى وضع النظرية اللسانية العربية بإزاء النظريات الحديثة في الغرب، فكانت تلك الإسهامات من أجل تثبيت بعض المفاهيم اللسانية القديمة، ومفهوم العامل خير دليل على ذلك، إذ يرى بأن العامل – وفق النظرية التراثية – يعكس النظام الذي رُكِّبت عليه وحدات التركيب النحوي، فهو يقدم تصورات اللغويين لكيفية عمل التركيب اللغوي، وكيف يمكن أن يحلله اللغوي، ومن ثم فإن هذه النظريات المعروفة بالعامل، والمستقرة في كثير من العلل النحوية ينبغي أن تقدم بوصفها النظريات التي قدمها التراث اللغوي العربي، وتبناها في إطار تحليله للتركيب اللغوي[3].

وهذه النظريات تمثل – حسب عبد الدايم – القانون العام الذي ينبني عليه التركيب، فقد جعله النحاة "نظام العامل" تفسيرا للتركيب اللغوي على اختلاف ظواهره، وليس "لظاهرة تغير الكلم" كما يرى البعض، ويعيب – بناء على ما يراه- على اللغويين اهتمامهم بالعامل الذي انصب على ظاهرة واحدة وهي ظاهرة "تغير أواخر الكلم" حسب تصوره؛ وذلك لأن العامل فرض أو تصور عام يقوم بجملة أمور، لا يزيد " تغير أواخر الكلم" عن أن يكون واحدا منها فحسب؛ فإن نظرية العامل لا تنصب على رصد تغير أواخر الكلم بقدر ما تنصب على تحديد الدلالات أو الوظائف النحوية التي تتمثل في مواقع الكلمات أو علاقة بعضها ببعض[4].

---

[1]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 233.

[2]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 232.

[3]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، أصول النحو: النظرية والمنهج، ص 123.

[4]- ينظر: نفسه، ، ص 523.

ونخلص في الأخير إلى أن ما قدمه تمام حسان، وما وقع فيه الوصفيون العرب، أنهم حين يؤلفون في اللسانيات يكتبون مصنفات في نقد النحو العربي القديم وإعادة وصف اللغة، ولا يفكرون انطلاقا من أسس مدرستهم من أنهم معنيون بدراسة اللغة العربية المعاصرة وحل مشكلاتها، فاللغة نظام ومن ثم فهي موضوع قابل للوصف والملاحظة[1].

بينما يرى عبد الدايم أن التراث النحوي العربي بحاجة إلى العرض والتحليل والكشف عن القيم والخصائص لا إلى النقد ، وأن مصطلح النظرية الذي أطلق على مفهوم العمل، هو مصطلح ناتج عن نقد؛ إذ إنه قد تم ذكرها على جهة النقد لا العرض والتفصيل؛ حيث إن جل الدراسات التيسيرية الحديثة ركزت على النقد قبل أن تعمل على قراءة الدراسة قراءة واعية ومحاولة التنظير له قبل نقده[2].

**5- في الإفادة من الدرس اللساني الحديث:**

وجدت اللسانيات العربية الحديثة نفسها أمام ضرورة إقامة وضع جديد في البحث اللغوي، وقيام مثل هذا الوضع كان مرتبطا بضرورة نقل اللسانيات الغربية من سياقها المعرفي إلى سياق ثقافة أخرى هي الثقافة العربية، وبالتالي كان على اللسانيين العرب أن يعيدوا النظر في الموروث اللغوي[3].

ومن خلال هذا ظهرت جماعات من الدارسين دعا بعضهم إلى ضرورة بعث الجهود اللغوية القديمة، ومواصلة ما بدأه علماء العربية القدماء، من أجل إثبات الهوية العربية لهذه الأبحاث، ونادى بعضهم الآخر إلى ضرورة التفاعل مع المستجدات التي يشهدها العالم آنذاك، من أجل التقدم في ميدان الدراسات

[1]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، صياغة النظرية اللغوية: المبادئ والنماذج، الندوة العلمية لقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القصيمن السعودية (2016 م)، ص 2.

[2]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، قراءة النظرية اللسانية العربية بين الدرسين الغربي والعربي :مراجعة وتعليق وتحليل"، المؤتمر الدولي للغة العربية "العربية لغة عالمية :مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة"، المجلس الدولي للغة العربية بالتعاون مع اليونسكو وعدد من الهيئات الدولية المؤتمر الدولي للغة العربية، بيروت، 2012 م، ص 2.

[3]- فاطمة الهاشمي، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع: مصر، ط1 2004م، ص22.

اللغوية، ورأو أنه من الأجدر النظر إلى اللغة العربية وفق هذه المناهج، بينما سعى آخرون إلى إعادة قراءة وتنظيم مقولات اللغة العربية وفق هذه المناهج الغربية الحديثة، مع الاحتفاظ بمقولات الدراسات التراثية[1].

وانطلاقا من هذا سنحاول أن نعرض لمدى تأثر كل من تمام حسان وعبد الدايم واستفادتهما من مفاهيم اللسانيات الحديثة، وذلك للمقاربة والموازنة بينهما.

إن الجهود اللغوية التي تبناها تمام حسان خلال عقود من البحث والتقصي في قضايا اللغة العربية القديمة منها والحديثة، جعلته يتبنى منهجا علميا قائما على مناقشة الكثير من القضايا اللغوية، متفقا مع بعضها حينا ، وناقدا لبعضها حينا آخر، فقد كانت دعامة النظرية اللغوية عند تمام حسان تلك الثقافة المزدوجة التي كان اكتسبها من خلال البعثة العلمية التي استفاد منها، فقد نهل من الثقافة العربية الكثير، كما استطاع، من جهة أخرى، أن يحتك بالمناهج الغربية الحديثة في دراسة اللغة؛ إذ ركز في دعوته إلى إعادة وصف اللغة العربية وفق المفاهيم والقضايا اللسانية الغربية الحديثة، على المبادئ التي أخذها من أستاذه فيرث؛ إذ يرجع اهتمام تمام حسان بالمعنى في مشروعه اللغوي، الذي يرمي إلى تحقيقه من خلال إعادة وصف اللغة العربية لسانيا، إلى تأثره بالنظرية السياقية التي عرف بها أستاذه فيرث، فقد اهتم فيرث اهتماما كبيرا بالسياق المقامي ودوره في تحديد الدلالة، حيث ربط اللغة بالمجتمع برباط وثيق حين اعتبر أن الإنسان إنما يتخاطب مع غيره ضمن مواقف اجتماعية مختلفة تحدد شكل الأسلوب الذي عليه أن يعتمده، ونوعية الكلمات التي عليه اختيارها؛ فلتحديد المعنى يركز فيرث على العلاقات السياقية والصوتية والنحوية والمعجمية والدلالية، وكل واحدة من هذه تحمل معها في سياقها الخاص ما يرتبط بغيرها ولهذا فكل فروع علم اللغة حسب فيرث مرتبطة بالمعنى[2].

ومن ذلك فقد كان تمام حسان ينظر إلى اللغة بتأثير المدرسة الإنجليزية –فيرث– الذي درس على يده، فطرحه لقضية المعنى نجد أنه خير خلف للنظرية السياقية التي مثلها فيرث كما سبق وأن أشرنا، خاصة في حرصه على اجتماعية اللغة في ظل اهتمامه بالسياق، إذ نجده يثني في مصنفه على الدراسات الحديثة التي أولت اهتماما للمعنى وفي هذا يقول: " للدراسات اللغوية الحديثة اهتمام خاص بدراسة المعنى

[1]– ينظر: صورية جغبوب، قضايا اللسانيات العربية الحديثة بين الأصالة والمعاصرة من خلال كتابات أحمد مختار عمر، رسالة دكتوراه، جامعة سطيف (2011 -2012)، ص9.

[2]– صورية جغبوب، قضايا اللسانيات العربية الحديثة بين الأصالة والمعاصرة من خلال كتابات أحمد مختار عمر، ص 162.

يقويه ويدعّمه أن المعنى في نظر هذه الدراسة صدى من أصداء الاعتراف بالغة كظاهرة اجتماعية"[1]، لأن اجتماعية اللغة تفتح الباب أمام الباحث للكشف عن معنى السياق، ومطابقة الكلام لمقتضى الحال الذي صدر فيه، فالغة لا تدرس حسب تمام حسان إلا في كنف المجتمع، وعيا منه بوظيفة اللغة الأساس باعتبارها وسيلة تواصل غايتها الفهم والإفهام.

ومما تقدم يتضح تأثر تمام حسان بفيرث في جعله المعنى غاية الدراسة اللغوية، وفي إبقاء الدلالة على السياق الإجتماعي، وفي هذا يقول صلاح الدين شريف: " فإذا كان صحيحا ما رأيناه من اتصال الكاتب بآراء فيرث فنحن أمام كتاب أخذ من النحو القديم وصفه وتحليله، ومن البلاغة اهتماما بالنظر والتركيب ساكبا هذا كله في قالب واحد متبعا في عمله مبادئ مصدرها مدرسة لندن"[2].

فتمام في إفادته من اللسانيات الحديثة لم يكن يتعبد بمعطياتها، بل كان يتخير منها ما يراه مناسبا، وهو ما يفهم من قوله: " وقفت في هذا الكتاب... إلى استنباط منهج للنحوي العربي يحمل آثار المنهج البنيوي، ولكنه لا يلتزم به التزاما مطلقا، فلم أعتمد في تفكيري في مادة الكتاب إلا على اجتهاد خاص في ضوء تكويني الشخصي في ظل أفكار النحاة، وما قرأت من الدراسات اللغوية الحديثة"[3].

كما لا يخفى تأثر تمام حسان الظاهر بمعطيات اللسانيات الغربية، من مناهج، ونظريات، فقد كان منكبا على الدراسات الوصفية؛ إذ تبنى المنهج الوصفي في دراسته اللغوية، وسعى إلى تطبيقه على معطيات اللغة العربية، أعاد به ترتيب الأفكار اللسانية الكلاسيكية التي تشتت في كتابات القدماء، فقد كان للوصفية الأثر الواضح في فكر تمام حسان نظريا وعمليا[4].

سعى تمام جاهدا لقولبة دراسة وصفية واضحة المعالم للغة العربية، يهدف من ورائها إلى إعادة قراءة التراث النحوي العربي قراءة جديدة علمية وفق نظرية علمية تعمل على صياغة منهجية حديثة تراعي البعد

[1]- اللغة العربية معناها ومبناها، ص 28.

[2]- محمد صلاح الدين شريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، حولية الجامعة التونسية، العدد السابع عشرن تونس 1979ن ص201.

[3]- تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب: القاهرة، ط:1، (1427هـ – 2006 م)، 79/1.

[4]- عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، محمد علي الحامي: تونس، ط:1، 1998، ص 43.

العلمي العالمي الجديد، بعيدا عن المنهج التقليدي الذي بنيت نتائجه من منطلقات فلسفية فكانت حسب زعمه بعيدة عن اللغة.

ويبدو تأثره باللسانيات الوصفية واضحا في تفريقه بين اللغة والكلام، إذ عَدّه مرتكزًا منهجيًا استند إليه في تفكيره اللغوي، حيث أفرد لهذه الثنائية في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها" الفصل الأول منه ليشرح في ضوئها النظام الذي هو سمة اللغة الأساس.

ومن المنطلق الذي أرساه فرديناند دو سوسير Ferdinand de Saussure في التفريق بين مظهري اللّسان، صاغ تمام حسان عباراته الموضّحة للسّمات الفارقة بين كليهما، ومنها قوله: " فاللغة المعينة نظام والكلام أداء نشاطي طبقا لصورة صوتية ذهنية... واللغة المعينة مكتوبة مسجّلة أو مفهومة صالحة للتطبيق الكلامي، أما الكلام فهو هذا التطبيق الصوتي والمجهود العضوي الحركي الذي تنتج عنه أصوات لغوية معينةن واللغة المعينة توجد في المجتمع الناطق masse parlante وأما الكلام فهو وظيفة الفرد المتكلم sujet parlant واللغة جهاز من الحروف والكلمات والصّيغ والعلاقات النحوية في مجتمع ما... وأما الكلام فهو التنفيذ الفردي والاستخدام الشخصي لهذا الجهاز، وهي حقيقة اجتماعية وهو عمل فردي..."[1] ، فقد أراد تمام من وراء هذا القول أن يحدد خصائص كلّ من اللغة والكلام من خلال رصد ما بينهما من فروق على مستوى البحث، متأثرا في ذلك باللسانيات الوصفية.

كما يظهر تأثره باللسانيات الوصفية، في وصفه اللغة بأنها نظام ، فقد شكلت فكرة النظام عند تمام معلما نسج على منواله خطة كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها"، ففكرة النظام تُقر بمرجعيتها لسوسير، وقد اقتبس تمام الجانب التنظيري منه، والمزية التي أضافها في هذا الصدد هي إجراء الفكرة على اللغة العربية محاولا تحديد خصائص نظامها.

أما عبد الدايم فقد أبدى تحفظه في إفادته من اللسانيات الغربية الحديثة، فقد اعتمد النظرية اللغوية العربية القديمة مرجعية فكرية ونظرية لجهوده، فكانت بمثابة الإحياء لها وبعثها في صيغة جديدة تلائم روح

[1]- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 35.

العصر الحديث، فقد أعاد الاعتبار لتلك الجهود اللغوية وبيّن ما تميزت به بالاعتماد على معطيات النظريات اللسانية الحديثة، بعدما لاقت الكثير من النقد خاصة مع الوصفيين العرب[1].

فقد قام مشروعه على إعادة بعث التراث اللغوي العربي، وتأكيد أصالة الدراسات اللغوية في كثير من قضاياها التي توصلت إليها النظريات الغربية، فهو في حقيقته إعادة تقديم وتنظيم القضايا اللغوية العربية في ثوب جديد بالاعتماد على معطيات النظريات اللسانية الحديثة، إذ إنه لم يسع إلى تطويع تلك القضايا للمناهج الحديثة، كما حدث مع تمام حسان.

وقد انطلق عبد الدايم بالتوازي من منطلقين مختلفين وعيا بالتراث العربي القديم في أصوله من جهة، ووعيا بالأصول الابستمولوجية للبحث اللساني في الغرب من جهة ثانية، فقد أخذ من الدرس الغربي ما يتناسب مع درسنا اللغوي العربي.

من ذلك عرضه للسمات النحوية في اللغة العربية، فقد تكفل ببيان النظرية اللغوية التي قدمها تراثنا اللغوي في مقابل ما يعرف في الدرس اللغوي الغربي المعاصر بالأجناس النحوية grammatical categories، متأثرا في ذلك بالدراسة التي قدمها الرائد اللغوي الأمريكي بنيامين لي ورف، حيث قدم بحثا رائدا في الأجناس النحوية؛ فقد بدأت دراسة الأجناس النحوية التي تندرج تحتها السمات النحوية المختلفة معه في بدايات القرن العشرين، فقد قام بدراسة مختلف السمات النحوية لمختلف اللغات الهندو أمريكية فضلا عن اللغات الأوروبية المختلفة في إطار الدرس اللغوي البنيوي الذي تبنى مفهوم السمات النحوية وعمل وفقا لها على تحليل هذه اللغات ابتداء بالجملة وانتهاء بالسمات النحوية لألفاظها المختلفة "إذ تعد دراسة الأجناس النحوية الخاصة بكل لغة أهم مهمة تلقى على عاتق اللغويين"[2].

دعا عبد الدايم إلى مثل هذه الدراسة لوجود الكثير منها في مختلف اللغات على نحو ييسر دراسة لغتهم وتعليمها والتنظير لها، كما دعته إلى مثل هذه الدراسة وجود كثيرا من المسائل المتصلة بالأجناس النحوية في تراثنا اللغوي لم تعط العناية الكافية.

---

[1]- ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، صياغة النظرية اللغوية: المبادئ والنماذج، ص1.

[2]- السمات النحوية للعربية، ص68.

أشار عبد الدايم إلى أن تراثنا اللغوي قد التفت إلى مثل هذه السمات، إلا أننا نفتقد في دراستنا اللغوية العربية على اختلافها من دراسات تراثية إلى أخرى معاصرة جمع هذه السمات، مثلما نفتقد التنظير العام لمختلف السمات النحوية الواردة في عربيتنا؛ إذ ليس من المناسب أن نقرّر ما تستخدمه اللغة من سمات دون أن نحدد علاقة هذه السمات بعضها ببعض[1]، وبذلك فقد تكفل عمله بالإجابة عن توزيع كثير من سمات العربية، وصنفها في أجناس مما لم يسبق إليها.

ومما سبق يمكننا القول إن عبد الدايم قد قدم تصورا خاصاً متكاملاً عن السمات النحوية وأجناسها رابطا بين ما أنجزه الدرس اللغوي وبخاصة الغربي من أجناس نحوية، وبين مفهوم السمات المميزة في علم الأصوات والمكونات الدلالية في علم الدلالة، مراعيا في ذلك الخصائص اللغوية للغة العربية، فقد حاول أن يخدم طرحه بالاعتماد على هذه الأبحاث بما يتناسب وخصوصية اللغة المراد التطبيق عليها.

**6- من حيث الإسهام في إعادة وصف نظام اللغة العربية وخدمة قضاياها:**

تكاد تجتمع التعريفات الحديثة للغة على أنها نظام، وهذا الذي أقر به كل من تمام حسان وعبد الدايم، حيث يتشكل هذا النظام من عناصر أساسية لكل عنصر قيمة ودور معين، يكشف القوانين التي يجري عليها المستوى اللساني الذي يخص كل عنصر.

ولمعرفة اشتغال هذا النظام اللغوي، لا بد من معرفة خصائص كل من النظام الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي والعلاقات التي تبنيها وتربطها فيما بينها.

وحول هذا أقيمت دراسات عديدة من طرف اللسانيين العرب، فقد وجدوا أنفسهم ملزمين بمواكبة التطور اللساني الذي تشهده الدراسات الغربية، فقد حاول الكثير من اللسانيين أن يقيم حلقة وصل بينهما، وذلك باستغلال معطيات اللسانيات في إحياء التراث العربي، والنظر إليه نظرة علمية دقيقة، وإخضاعه لمتطلبات الواقع اللغوي.

ومن هذا المنطلق ظهرت دراسات لسانية عربية، منها دراسات لسانية انبهرت بالمناهج الغربية وحاولت الاستفادة منها في إعادة وصف النظام اللغوي العربي وتطبيقها عليه، ومن ذلك ما قام به تمام

[1]- ينظر: نفسه، ص10.

حسان، فقد أبدى انبهاره وإعجابه الشديد بما قدمته اللسانيات الغربية، " إذ إن المرجع الفاعل في تفكير تمام في نقده للتراث هو صاحب إحياء النحو، الذي شكل هو ومن تبعه واقتدى به اتجاها ضاغطا على كل متناول للتراث"[1]؛ فحسب رأي عبد الدايم بأن تمام حسان لم يكن متزودا زادا حقيقيا بالتراث، وهذا ما دفعه للانقياد وراء المناهج الغربية، فصار عنده أن النحو العربي قد تضمن العيوب نفسها التي تضمنها التفكير الغربي.

ومنها دراسات لسانية أبدت تحفظا كبيرا، وانتصارا شديدا للآراء اللسانية القديمة، ومن ذلك ما قام به عبد الدايم، فقد أبدى تحفظه في تطبيق المناهج الغربية في إعادة وصف اللغة العربية تطبيقا مباشرا، إذ لم يعمل على استنساخ ما قدمته الدراسات الغربية، بل عمل على البحث عن جذور كل القضايا اللغوية في النظريات اللسانية الحديثة فيما قدمه القدامى.

ارتكز الفكر اللساني لدى عبد الدايم أساسا على الدراسات اللغوية العربية القديمة، من قبيل إحياء التراث، لكن بطريقة خاصة تنبني على التفكير العلمي الحديث، والاستفادة من المناهج الغربية، لكن دون الانسياق تماما خلف تلك النظريات، فقد كان دائما ما يبحث عن تلك النظريات الغربية – التي طبقت على لغة تحمل خصائص غير الخصائص التي تحملها لغتنا- وما يقابلها في الدرس العربي، وأيهما أكفأ.

لقد كان لكل من تمام حسان وعبد الدايم إسهام في إعادة وصف اللغة، إذ سعى كل منهما إلى إعادة قراءة التراث العربي ومعالجة قضاياه، بما يتناسب والدراسات اللغوية الحديثة، وسنعرض في النقاط التالية لأهم إسهاماتهما، من ذلك:

- عمل تمام حسان على تقسيم اللغة إلى مستويات تحليلية، لأنها تحتوي على جوانب شديدة التعقيد تتطلب أكثر من منهاج وأكثر من وسيلة لتحليل محتوياتها، فافترض أنها تُقسم إلى مستويات يتمتع كل مستوى منها بخصائص عامة، يمكن عن طريقها الوقوف على أسرار مضمون هذا المستوى، مع الأخذ بالحسبان بأن هذه "المستويات تعمل في تناسق وتكامل، ولا يكون فصل بعضها واستقلاله عن بعضه الآخر إلا ظاهريا، ومن أجل غرض تعليمي، فالترابط فيما بينها عضوي والتداخل

[1]- عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص43.

طبيعي"[1]، لأنه على علم بأن اللغة كيان واحد لا يمكن الفصل محتوياته، فجميع العناصر اللغوية تتفاعل معا وتتآزر في تحقيق مقاصد لغوية.

– ساهم تمام في وضع شعارات تجديدية تروم نقد النحو العربي، وبناء نحو جديد للغة العربية يروم العلمية، وهي عملية يتم تصورها استنادا إلى أسس ومعايير علم اللغة الحديث.

– ساهم في إعادة وصف اللغة العربية لسانيا، متأثرا بنظرية فيرث السياقية، ودليل ذلك اعتباره النحو في مجمله "شبكة من العلاقات السياقية التي تقوم كل علاقة منها عند وضوحها مقام القرينة المعنوية والتي تعتمد في وضوحها على التآخي بينها وبين القرائن اللفظية في السياق"[2].

ومما يلحظ على ما قدمه تمام حسان من جهود لخدمة اللغة العربية وإعادة وصفها، أنه كان مُنقادا وراء المناهج الغربية، على خلاف عبد الدايم الذي نجده يسعى جاهدا لرد الاعتبار للآراء اللسانية القديمة، وبيان أهمية التراث وثقل حجمه، فهو يرى أن النحو قد حوى مادة ثرية تضمنتها مؤلفات النحاة القدامى، فتحت أمام عبد الدايم سبلا جديدة للتأويل والنفاذ إلى أسسه النظرية.

–

د ساهم عبد الدايم في إعادة بعث بعض الآراء اللغوية القديمة، إذ انطلق في دراسته للتراث من أن النظرية التراثية ثرية بالأفكار الأصيلة والمناهج الناجعة، والتحليلات العميقة وهي لا تقل عما جاءت به الدراسات الحديثة، فقد عمل على إعادة بعث التراث اللغوي العربي، وتأكيد أصالة الدراسات اللغوية في كثير من قضاياها.

– لقد ساهم في تقديم وتنظيم القضايا اللغوية العربية بالاعتماد على معطيات النظريات اللسانية الحديثة.

– ساهم في تنظيم مفاهيم التنظير الأساسية في التراث النحوي، وأخرجها في منظومة متكاملة، فقد انتقل بمفاهيم التراث من صورة المفاهيم التي لم تجمع في إطار واحد ولا بُيّنت علاقة بعضها ببعض إلى صورة أكثر وضوحا وتنظيما.

[1]– عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي، دار أسامة للنشر: عمان، ط:1 2005م، ص 25.

[2]– الصادق محمد آدم، توظيف السياق في الدرس اللغوي، ص 179.

- ساهم في إعادة الاعتبار إلى التراث العربي بعد أن انتشرت حملات نقده ومحاولات تجديده، فقد دعا إلى ضرورة الفهم السليم للقضايا اللغوية، وعمل على قراءة التراث قراءة جديدة تمكّن من إحياء مكتسباته، وتبرز قيمه وخصوصياته

# الخاتمة

# خاتمة

حاولنا في هذا البحث المتواضع، الإجابة عن الأسئلة الإشكالية التي انطلقنا منها في معالجة موضوعه، حيث عرضنا لأفكار كل لساني على حدة بأن أفردنا له فصلا من أجل عرض أفكارهما اللسانية، وما يحمله المشروع الفكري الخاص بهما، وذلك توطئة لعقد موازنة بين المشروع اللساني لكل منهما، ومحاولة إيجاد فضاء للمقاربة بينهما، وهو العمل الذي أنجزناه في الفصل الثالث.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال بحثنا:

- نتائج متعلقة بنظرية القرائن لدى تمام حسان:

– إن تمام حسان لم يستثمر المنهج البنيوي الوصفي، في بناء نماذج جديدة لوصف اللغة العربية، وإنما حصر عمله على نقد التراث النحوي العربي انطلاقا من مبادئ اللسانيات الحديثة.

– تعرض النحو العربي القديم لنقد عنيف من قبل تمام حسان، بناء على مبادئ المنهج الوصفي البنيوي، كنقده لمنهجهم في الدراسة، ونقده لمعالجتهم بعض الأبواب النحوية، غير أنه تعجّل في الكثير من أحكامه، كون بعض الجوانب التي مسّها نقده صارت من الركائز التي لا يمكن الاستغناء عنها في الدرس اللساني المعاصر.

– لم يكن تمام تراثيا صرفا ولا حداثيا صرفا، بل هو نموذج " تراثي حداثي" في الوقت نفسه، فقد كان يمدُّ يداً إلى التراث مقوما له ليستقي مما توصل إليه القدامى ما ينفعه في دراسة اللغة، ويمد اليد الأخرى إلى النظريات الغربية لينظم بها أفكار القدامى.

– إن تضافر القرائن التي نادى بها تمام حسان ضرب آخر من العامل وأنه استبدل عامل بعامل آخر، كما نلحظ من خلال ما قدمه نوعا من التناقض والتردد في موقفه من العامل، إذ إنه لم يخرج عن العامل في دراسته، بل يظهر جليا للدارس قوله بالعامل، والعامل اللفظي خاصة.

– إن تمام حسان يسعى للوصول إلى المعنى في التركيب العربي، ويبحث عنه في كل مستوى من مستويات اللغة.

إن نظريته بعيدة عن جهود التيسير، وإن التقت معها في المنطلقات العامة، حيث اتّجه تمام حسان إلى العمق في نظرة توسعية تبعد النظرية عن مقتضيات التيسير وشروطه.

– وأخيرا وبعد ما تعرض له الفكر النحوي لتمام حسان من نقد واعتراض من بعض الدارسين في الكثير من الأحيان، إلا أن هذا لا يقلل من أهميته، يكفي أن نقول فيه أنه الفكر الوحيد الذي استطاع أن يكون مدرسة وصفية لسانية عربية ترامت أطرافها في أرجاء الوطن العربي كافة.

- نتائج متعلقة بنظرية محمد عبد العزيز عبد الدايم:

– على كل دراسة تروم تجديد النظر في الفكر النحوي، وتهدف إلى إغتنائه بمصادر معرفية ومنهجية رغبة في مواصلة البحث النحوي، أن تفصل بين قضايا التعليم، وبين مبادئ التنظير، فلا تحاكم النظريات باستصعاب تعليمها أو تعلمها.

– لا يمكن فهم النحو العربي فهما وافيا ما لم يكشف عن نظريته، إذ تبقى كل المحاولات التجديدية قاصرة لانغماسها في الجزئيات.

– اتجهت اللغويات المعاصرة اتجاها نقديا في تقويمها للتراث النحوي العربي، بالحديث عما فيه من معيارية ومنطق وفلسفة، في الوقت الذي كان درسنا النحوي لا يزال بحاجة إلى إخراج ما فيه من أوصاف وتحليلات وتصنيفات قدمها علماؤنا الأوائل على نحو متميز.

– إن تجديد النظرية هو بناء لأفكار وليس إسقاطا أو تلفيقا لها، فمهما فقهنا الدرس اللساني المعاصر، ونافسنا أصحابه في تمثله وأحسّنا الانتفاع به وتطبيقه على اللغة العربية، فإن علمنا يبقى مبتورا، لاعتماده على النقل واستهلاك المعرفة الجاهزة، ولا يرقى إلى مستوى عمل أصيل ينتج الفكرة ويطبقها، فالتراث العربي بحاجة إلى أن يُدرس وأن تعالج مشكلاته بالنظريات اللغوية التي توجد فيه، لا بالنظريات الغربية التي أعدها أصحابها لعلاج مشكلات خاصة بلغتهم.

– لا يمكن أن يقوم أي درس نحوي على نظرية وحيدة، مهما كانت ضخامة الجهد المبذول فيها ومهما كانت شهرتها.

– أن الدرس المعاصر يحتاج أن تنضاف إليه دراسات تكمل ما تم إنجازه على نحو مختلف، لا على محاكاة الأبحاث التي تم إنجازها من قبل، أي السعي وراء تقديم تراثنا اللغوي في صورة نظريات على النحو الذي يتم به تقديم النظريات في درسنا المعاصر.

– أن تراثنا اللغوي العربي تتنوع فيه فروع الدرس اللساني التي تحتاج إلى تجلية وبيان.

– نلمس فيما قدمه عبد الدايم شدة إعجابه بما قدمه الرعيل الأول من علماء العربية، فهو يعد ما قدمه القدماء ، من قبيل الابتكار العلمي العربي، إذ تبدوا جهود عبد الدايم هنا أكثر تعلقا من جهود تمام حسان بالنظرية اللغوية العربية القديمة.

كانت تلك بعض النتائج التي أسفر عنها بحثنا المتواضع الذي لا يزال قابلا للتوسعة والإضافة والتفصيل في مشاريع مستقبلية إن شاء الله.

وفي الأخير فإن البحث في نهايته توصل إلى اقتراح بعض التوصيات، نلخصها في النقاط التالية:

- أهمية الاطلاع على ما يقدمه عبد الدايم من فكر لساني يشهد له بالتميز في حقل الدراسات اللسانية الحديثة من أجل النهوض باللغة العربية وترقيتها؛ إذ من الضروري العمل على تقديم التراث العربي على شكل نظريات، ومن ثم إبراز مواطن الضعف والقوة فيه.
- حاجة المكتبة العربية إلى دراسات تعمل على المقاربة بين جهود كل من تمام حسان وعبد الدايم، فهي من الجهود العلمية المتميزة في الدراسات المعاصرة، فإذا وجدت آلية لجعل تلك الجهود تعمل متضافرة كان ذلك مما يفيد اللغة العربية أيّما إفادة.
- ضرورة التحفظ عند دراسة قضايا اللغة العربية في ضوء مفاهيم الدرس اللساني الحديث ونظرياته،بما يحفظ للتراث اللغوي العربي قيمه وخصوصياته

## مصادر البحث ومراجعه

- القرآن الكريم (برواية ورش عن نافع)

### 1- الكتب:


1. ابن الأثير( أبو الفتح ضياء الدين) ، النهاية في غريب الأثر، تح. (محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي)، المكتبة العلمية: بيروت، (د-ط, د-ت).

2. الأزهري، تهذيب اللغة، تح. (محمد عوض مرعب)، دار إحياء التراث العربي: بيروت, ط:1.

3. إن سوب لي، الفصائل النحوية في اللغة العربية، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 1998.

4. ابن الأنباري ( أبو البركات عبد الرحمن بن محمد )، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح. محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية: بيروت، ط:1، (د- ت ).

5. باقر محمد، دروس في علم الأصول، دار الكتاب اللبناني: بيرت – لبنان، ط:2 (1406 هـ – 1986 م).

6. بعلي محمد بن أبي الفتح ، ، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، التراث العربي، د-ط، 2002م.

7. بودانة طه الأمين، قرينة التضام في التركيب القرآني بين النحو والبلاغة وعلم الدلالة، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة عمار ثليجي: الأغواط،( 1440هـ – 2019 م).

8. التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، (تح. علي دحروج)، مكتبة لبنان ناشرون، ط: 1، 1996م.

9. الجاحظ، البيان والتبين، (تح. فوزي عطوي) ، دار الصعب: بيروت، ط:1، 1968م.

10. الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر)، أسرار البلاغة، (تح: محمود شاكر)، مطبعة المدني: القاهرة – جدة، (د، ط – د، ت ).

11. الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز، (تح. تحمود شاكر)، مطبعة المدني: القاهرة، (د ، ط – د ، ت ).

12. جغبوب صورية ، قضايا اللسانيات العربية الحديثة بين الأصالة والمعاصرة من خلال كتابات أحمد مختار عمر، رسالة دكتوراه، جامعة سطيف (2011 -2012).

13. ابن جني، الخصائص، (تح. عبد الحميد هنداوي)، دار الكتب العلمية، (د- ط، د- ت).

14. ابن الجوزي (أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن )، زاد الميسر في علم التفسير، تح. عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي: بيروت, ط:1، (د- ت).

15. حسان تمام ، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط:1 (1428هـ- 2007م).

16. حسان تمام ، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب: القاهرة، ط: 1 (1413 هـ – 1993 م).

17. حسان تمام ، الخلاصة النحوية، عالم الكتب: القاهرة، ط:1، ( 1420هـ – 2000م ).

18. حسان تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب: القاهرة، ط:3، ( 1418هـ – 1988م ).

19. حسان تمام ، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب: القاهرة، ط:4، (1421هـ – 2001م ).

20. حمَّاد إسماعيل الجوهري، الصحاح, تح. (أحمد عبد الغفور العطَّار)، دار العلم: بيروت, ط:4.

21. حماسة محمد عبد اللطيف، النحو والدلالة، دار الشروق: القاهرة، ط:1 (1420هـ - 2000م).

22. خضير أحمد عباس علي، أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، رسالة دكتوراه، جامعة الكوفة، (1431 هـ – 2010 م).

23. خطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تح. (محمد عبد المنعم خفاجي)، دار الجيل: بيروت، ط:3، (د، ت).

24. خليل بن أحمد الفراهيدي, كتاب العين, تح. (مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي), دار الهجرة, ط:2, (د–ت).

25. خير محمد الحلواني، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي: الرباط، ط 2، 1983.

26. الراجحي عبده، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية: بيروت، (د–ط، د–ت).

27. رزق محمد شعير، الوظائف الدلالية للجملة العربية– دراسات لعلاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق، مكتبة الآداب: القاهرة، ط:1 2007م.

28. الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح. (محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار التراث: القاهرة، ط: 3 ( 1404 هـ – 1984 م).

29. الزمخشري ، المحاجاة في المسائل الخلافية، تح. (بهيجة باقر)، مطبعة أسعد: بغداد، 1973م، (د – ط).

30. السامرائي (فاضل صالح) ، الجملة العربية والمعنى، دار ابن الحزم: بيروت – لبنان، ط: 1 (1421 هـ – 2000 م).

31. ابن السراج، الأصول في النحو، (تح. محمد عثمان)، مكتبة الثقافة الدينية، ط:1.

32. سعدي أبو حبيب، القاموس الفقي، دار الفكر: دمشق – سوريا، ط:2 ( 1988 م).

33. السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي )، مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد الهنداويو دار الكتب العلمية: بيروت لبنان (د– ط، د–ت ).

34. سليمان طاهر حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، طبعة 1998، الإسكندرية.

35. السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تح. (عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوَّض)، دار الكتب العلمية: بيروت– لبنان، ( د– ط، د– ت ).

36. سيبويه، الكتاب، تح. (عبد السلام محمد هارون)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:3، (1408هـ- 1988م).

37. الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، (تح. محمد صديق المنشاوي)، دار الفضيلة: القاهرة (د- ط، د- ت).

38. صالح أيمن ، القرائن والنص دراسة في المنهج الأصولي في فقه النص، المعهد العالي للفكر الإسلامي: لبنان- بيروت، ط:1، (1431هـ -2010م )

39. صالح خالد الحجيلان، اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود: السعودية، ط:1، (1421هـ).

40. الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (تح. عبد الله بن عبد المحسن التركي)، دار الهجر: القاهرة، ط:1، ( 1422هـ- 2001م ).

41. عبد الستار أحمد الجواري، نحو التّيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العالمي العراقي، (1404 هـ – 1984 م )

42. عبد العزيز محمد النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة ، ط:1 (1422هـ – 2001م).

43. عبد العزيز محمد عبد الدايم الرفاعي، أصول النحو: النظرية والمنهج بناء معاصر لعلم الاستدلال اللغوي، مركز النشر العلمي: جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ط:1 (1440هـ- 2019م).

44. عبد العزيز محمد عبد الدايم الرفاعي، أصول النحو: النظرية والمنهج بناء معاصر لعلم الاستدلال اللغوي، مركز النشر العلمي: جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ط:1، (1440هـ- 2019م).

45. عبد العزيز محمد عبد الدايم الرفاعي، السمات النحوية للعربية ، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط:1،(1431هـ-2010م).

46. عبد العزيز محمد عبد الدايم الرفاعي، السمات النحوية للعربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط:1, (1431هـ-2010م).

47. عبد العزيز محمد عبد الدايم الرفاعي، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة، ط:1 (1427هـ-2006م).

48. عبد العزيز محمد عبد الدايم الرفاعي، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام: القاهرة، ط:1، ( 1427هـ – 2006م ).

49. عبد العزيز محمد عبد الدايم الرفاعي، الوحدات النحوية وعلاقاتها، النحو المنهجي، دار الهاني للطباعة والنشر: القاهرة، ط:1 (1436هـ- 2015م).

50. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال: الدار البيضاء – المغرب، ط:1، 1988م.

51. عبد الله خالد الأزهري ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تح: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة ناشرون: بيروت –لبنان، ط:1 (1427هـ -2006م).

52. عطا محمد محمود موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية

53. عفيفي أحمد ، الاسم المحايد بين التعريف والتنكير في النحو العربي خصائصه واستعمالاته، مكتبة زهراء الشرق: القاهرة، ط:1 (2002 م).

54. فارس أبو الحسن، مقاييس اللغة، (تح. عبد السلام هارون)، دار الفكر: بيروت- لبنان، 1399 هـ- 1979 م، (د،ط)

55. قالش ضياء الدين ، القرائن في علم المعاني، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، ( 2010-2011 م).

56. كاكل كوليزار عزيز، القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، ط:1، 2009م.

57. كشك أحمد ، النحو والسياق الصوتي، دار الغريب: القاهرة، ط:1، 2006م.

58. الكفوي (أبو البقاء)، الكليات، تح. (عدنان درويش، محمد المصري)، مؤسسة الرسالة، (د- ط ، د- ت ).

59. لبدي (محمد سمير نجيب)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان، ط: 1، ( 1405هـ – 2008م ).

60. المبرد ( أبو العباس محمد بن يزيد)، المقتضب، تح. (محمد عبد الخالق عظيمة)، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة (د-ط)، (1415هـ-1994م).

61. محمد (أحمد قدور)، مبادئ اللسانيات، دار الفكر: دمشق، ط:3 (1429هـ – 2008م).

62. محي الدين (محمد عبد الحميد)، شرح ابن عقيل، دار العلوم الحديثة: بيروت -لبنان، (د- ط، د-ت).

63. مخزومي (مهدي) ، النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي: بيروت – لبنان، ط: 2 ( 1406هـ – 1986 م)

64. مصطفى إبراهيم ، إحياء النحو، مؤسسة الهنداوي، 2014م.

65. مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان ناشرون: بيروت-لبنان، ط:1، 1997م.

66. الملخ (حسن خميس) ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين دار الشروق: عمان، ط:1 (2000م).

67. ابن منظور، لسان العرب، تح. (خالد رشيد القاضي)، دار الأبحاث، ط: 1, 2008م.

68. ابن النديم، الفهرست، المطبعة الرحمانية بمصر، (د-ط، د-ت) .

69. نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قاز يونس بينغازي، ط:1، 1996م. ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، (د- ط، د- ت)، ص93.

70. هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، دار الأمل: الأردن، ط: 1 (1427 هـ – 2007 م ).

71. ابن الوراق، العلل في النحو، تح. (مها مازن مبارك)، دار الفكر: دمشق، ط:2، (1421هـ -2000م).

72. ابن يعيش ( محمد بن علي أبو البقاء)، شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية : بيروت- لبنان، ط:1 (1422هـ – 2001م).

73. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح. (محمد محيي الدين عبد الحميد)، مطبعة محمد علي صبيح، (د- ط، د – ت).

**2- الدوريات:**

1. بلخوان محمد كمال ، تأصيل البحث اللساني في نظر الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح، مجلة اللسانيات، مج 24، العدد الثاني، المدرسة العليا للأساتذة، مستغانم، 2018م.

2. التواتي بن التواتي، هل النحو العربي بحاجة إلى تيسير؟، مجلة اللسانيات، العدد الثامن, (د- ت)

3. الحاج صالح عبد الرحمن ، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، العدد الرابع، الجزائر، 1974/1973

4. حسان تمام ، القرائن النحوية واطِّراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي، الرباط: 1974م، مج11.

5. حسن منديل حسن العكيلي، محاولات التيسير النحوي الحديثة ( دراسة وتصنيف وتطبيق)، دار الكتاب العلمية: بيروت- لبنان، ( د- ط، د – ت )

6. سمعون سليمان، "السمات النحوية للعربية: بحث في الخصائص البنيوية لأقسام الكلم "، المؤتمر الدولي للّغة العربية، دبي، 11- 13أفريل 2019/ الموافق 6- 8 شعبان 1440.

7. شريف محمد صلاح الدين ، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، حولية الجامعة التونسية، العدد السابع عشر، تونس 1979م.

8. عبد العزيز محمد عبد الدايم، الظاهرة النحوية وأنظمتها في العربية، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد الثامن والثلاثون، 2006 م.

9. عبد العزيز محمد عبد الدايم، قراءة النظرية اللسانية العربية بين الدرسين الغربي والعربي : مراجعة وتعليق وتحليل"، المؤتمر الدولي للغة العربية "العربية لغة عالمية :مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة"، المجلس الدولي للغة العربية بالتعاون مع اليونسكو وعدد من الهيئات الدولية المؤتمر الدولي للغة العربية، بيروت، 2012 م.

10. عبد العزيز محمد عبد الدايم، معالجة التراث العربي للأنظمة النحوية، مجلة كلية دار العلوم، العدد الثاني والأربعين، جامعة القاهرة،(2007م).

11. عبد العزيز محمد عبد الدايم، معالجة التراث النحوي للأنظمة النحوية، مجلة كلية دار العلوم، العدد الثاني والأربعين، جامعة القاهرة، 2007.

12. عبد العزيز محمد عبد الدايم، نظام السمة العربية بين نظريتين، الندوة العلمية لقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم، السعودية.

13. عبد العزيز محمد عبد الدايم، نظام السمة العربية بين نظريتين، الندوة العلمية لقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم، السعودية.

14. عبد العزيز محمد عبد الدايم، التنظير والإبداع في المشروع اللغوي لتمام حسان، الندوة العلمية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2006م.

15. عبد العزيز محمد عبد الدايم، السمة في النظرية النحوية، ندوة علمية، جامعة الملك عبد العزيز.

16. عبد العزيز محمد عبد الدايم، نظام السمة العربية بين نظريتين، الندوة العلمية لقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم، السعودية.

17. عبد العزيز محمد عبد الدايم، نظام السمة العربية بين نظريتين، الندوة العلمية لقسم اللغة العربية.

18. عبد العزيز محمد عبد العزيز عبد الدايم، ملخص النظرية التراثية للسمات النحوية، المؤتمر العلمي الخامس كلية دار العلوم بالفيوم "الحضارة العربية، الثوابت الثقافية والمتغيرات الحضارية"، 2002م.

19. عيساني عبد المجيد ، ملامح المدرسة الحديثة في النحو العربي، الأثر مجلة الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – الجزائر، العدد السابع- ماي 2008.

**3- المقالات الإلكترونية:**

1. حسن منديل حسن العكيلي، تيسير النحو العربي بين المحافظة والتجديد " الأستاذ عباس حسن أنموذجا"، شبكة صوت العربية

https://www.voiceofarabic.net/ar/articles/2379

2- https://www.merriam-webster.com/dictionary/feature

**3- المراجع الأجنبية:**

- **Chalker**, **Sylvia & Weiner**, **Edmond** (1994), the oxford dictionary of English grammar, oxford university press, second edition.
- **Richards**, **Jack & Richard Schmidt** (1985), longman Dicionary, England: Longman group limited, Fourth edition.
- **CRYSTAL**, **DAVID** (1941), A dictionary of linguistics and phonetics, Blackwell publishing, 6th ed, 2008.
- **JEAN DUBOI**, dictionnaire de linguistique , Larouse-Bordas/VUE, 2002, Paris , la première édition 1994.

| المحتويات | الصفحة |
| --- | --- |
| مقدمة | 01 |
| **تمهيد** | |
| 1 – مفهوم التجديد | 06 |
| 2- دعوة المحدثين إلى تجديد النحو | 08 |
| 2-1- إبراهيم مصطفى | 09 |
| 2-2- شوقي ضيف | 09 |
| 2-3- مهدي المخزومي | 11 |
| **الفصل الأول : نظرية القرائن النحوية عند تمام حسان .** | |
| 1- مفهوم القرينة | 13 |
| 2- مصطلح القرينة عند تمام الحسان | 15 |
| 3- أنواع القرائن | 16 |
| 4- القرينة في التراث اللغوي | 19 |
| 4-1- مرادفات القرينة | 23 |
| 5- القرائن اللغوية عند تمام حسان | 26 |
| 5-1- التعليق أم القرائن عند تمام حسان | 26 |
| 5-1-1- القرائن اللفظية | 29 |
| 5-1-1-1- العلامة الإعرابية . | 29 |
| 5-1-1-2- الرتبة . | 30 |
| 5-1-1-3- الصيغة . | 31 |
| 5-1-1-4- المطابقة . | 32 |
| 5-1-1-5- الربط . | 33 |
| 5-1-1-6- التضام . | 35 |
| 5-1-1-7- الأداة . | 36 |
| 5-1-1-8- التنغيم . | 37 |
| 5-1-2- القرائن المعنوية . | 38 |

| | |
|---|---|
| 5-1-2-1- قرينة الإسناد . | 38 |
| 5-1-2-2- قرينة التخصيص . | 39 |
| 5-1-2-3- قرينة النسبة . | 41 |
| 5-1-2-4- قرينة التبعية . | 42 |
| 6- القرينة والنظام النحوي عند تمام حسان. | 44 |
| 7- فكرة تضافر القرائن عند تمام حسان. | 42 |
| 8- القرينة واطّراح العامل النحوي عند تمام حسان . | 48 |
| **الفصل الثاني: فرضية السمات النحوية لدى عبد العزيز عبد الدايم .** | |
| 1- مصطلح السمة لدى محمد عبد الدايم . | 52 |
| 1-1- السمة feature لغةً واصطلاحاً . | 52 |
| 1-2- مفهوم السمة النحوية عند محمد عبد الدايم . | 53 |
| 2- أساس مفهوم السمة عند محمد عبد الدايم . | 54 |
| 3- نظام أداء المعنى النحوي ( نظام السمة ) . | 56 |
| 4- نقد محمد عبد الدايم لتمام حسان . | 60 |
| 5- الأجناس النحوية ( تعريفها وتسميتها ونماذجها ) . | 63 |
| – تعريف الأجناس النحوية . | 64 |
| – تسميات الأجناس النحوية . | 66 |
| – تطبيقات السمات ونماذجها . | 67 |
| 1- جنس الموقعية lacation . | 67 |
| 2- جنس الحجم size . | 68 |
| 3- جنس التعيين definition and Indefinition . | 71 |
| 4- جنس نسبة الحدث voice. | 74 |
| 5- جنس هيئة الحدث . | 81 |
| **الفصل الثالث: النظرية النحوية بين نظرية القرائن وفرضية السمة ( نتائج ومقارنات ) .** | |
| 1- الأسس المنهجية . | 87 |

| | |
|---|---|
| 2- الأغراض المنهجية المتوخاة . | 91 |
| 3- دلالة المفهوم على المصطلح ( مصطلح القرينة/ مصطلح السمات ). | 96 |
| 4- الموقف من التراث النحوي . | 100 |
| 5- الإفادة من الدرس اللساني الحديث . | 105 |
| 6- الإسهام في وصف نظام اللغة العربية وخدمة قضاياها . | 110 |
| خاتمة | 114 |
| قائمة المصادر والمراجع | 118 |

## ملخص البحث

تنطلق الكتابة اللسانية العربية الحديثة بمختلف اتجاهاتها من نظرة خاصة إلى التراث العربي تستند في عمومها على قضية التأثر بالمناهج اللسانية الغربية، ويتولّد عن ذلك آراء ومواقف متباينة اتجاه هذا التراث تتجلى من خلال محاولات لإعادة تقديم تلك القضايا في اللغة العربية بثوب جديد يستجيب لروح العصر الحديث.

وتحتاج تلك الكتابات اللسانية بدورها إلى وقفة تقييمية تشمل مراجعة غُلَّة العربية فيما يخص الكتابة اللسانية، وتوجهات أصحابها ومساهماتهم في تقديم اللسانيات في الأقطار العربية، وكذلك محاولة مراجعة وتحليل تلك المحاولات للاستفادة من إيجابياتها وتقويم هناتها.

وفي سياق تحقيق ما هدفنا إليه من هذا البحث، من خلال التطرق بالعرض والتحليل لجهود اثنين من هؤلاء اللسانيين الذين لا يختلف اثنين في تميزهما في حقل الدراسات اللسانية العربية وهما تمام حسان وعبد الدايم، فقد تعرّضنا للمفاهيم التي تتعلق بنظريتيهما، ومرتكزاتها، ثم البديل الذي جاء به مشروع كل منهما لإعادة قراءة التراث النحوي العربي.

أمّا الجاني التطبيقي فقد جعلناه مساحة للموازنة بين المشروع اللساني لكل من تمام حسان وعبد الدايم، محاولة لإيجاد فضاء للمقاربة بينهما.



**الكلمات المفتاحية:** إعادة قراءة التراث النحوي، القرائن النحوية، السمات النحوية.

# Abstract

Contemporary Arabic linguistic writing *wraps* –within all its facets, a specific view about the linguistic heritage revolving around the issue of the influence exerted by western linguistic paradigms.This state of affairs has led to the generation of various views and attitudes towards this heritage, this is mostly manifest in some attempts to represent these issues in the Arabic language in a new guise so as to respond to the modern age spirit.

These linguistic writings in their own right need some retrospective evaluation that include a review of the Arabic outcome concerning the linguistic writing, its owners orientation and their contributions to modern linguistics in the Arab countries, as well as a critical reading able to re-set in question these attempts partly to benefit from its advantages and to remedy its inconveniences.

In the context of achieving the research purpose , the thesis examines and analyzes the works of two well- known linguists :Tamam Hassan and Mohamed Abd El Dayem. The thesis exposes concepts related to their theories ,the foundations of these theories ,and the alternative approaches they proposed to re-read the Arab grammatical heritage . As for the practical part, the current study juxtaposes the linguistic project of Tamam Hassan and Abd El Dayem, in an attempt to create a space for a rapprochement between them.